الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة جيلالي ليابس –كلية الحقوق و العلوم السياسية

الموضوع

العولمة و تاثيرها على مسار التكامل المغاربي

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية– فرع الدراسات المتوسطية–

اعداد الطالب

عدة جفال فؤاد

اشراف

د–يوبي عبد القادر

اعضاء لجنة المناقشة

د.براسي محمد	استاذ محاضر ا جامعة بلعباس	رئيسا
د.عياد سمير	استاذ محاضر ا جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
د–يوبي عبد القادر	استاذ محاضر ا جامعة بلعباس	مشرفا و مقررا

الموسم الجامعي 2015–2016

اهداء

-الى الوالدين الكريمين و كل الاصدقاء و الاحبة .

-الى احبابنا في سوريا المستضعفين في الارض و الاخوة في فلسطين و العراق و ليبيا .

-الى من يحبنا و نحبه نهدي هذا العمل .

شكر و عرفان

تحية تقدير و عرفان لاستاذي المشرف الدكتور يوبي عبد القادر

تحية عرفان للاستاذ عياد محمد سمير و الاستاذ عامر ضيع

شكرا لطاقم كلية الحقوق و العلوم السياسية بسيدي بلعباس

.

مقدمة

مـقـدمــة:

بانتهاء الثنائية القطبية و اسدال الستار على أطوار الحرب الباردة بانهيار المعسكر الشيوعي و انتقال لفة العالم السياسي و الاقتصادي و العسكري إلى يد الولايات المتحدة الأمريكية كما شهد العالم نمو و تعاظم ظاهرة العولمة و التي أصبحت ظاهرة حتمية تتطلب ضرورة التعامل معها للاستفادة من ايجابياتها و مواجهة مخاطرها و تأثيراتها السلبية .

و عليه ترتبت في ظل هذه التحولات الجوهرية و أمام هذه الفارض الجيولوليتيكية الجديدة للعالم مجموعة من الترتيبات كتراجع القيم و المفاهيم و المعتقدات و بالمقابل صعود و تقدم مفاهيم جديدة قادرة على التماشي مع الوضع الدولي الراهن ، في مقدمتها الأبعاد الاقتصادية التي تحتل صدارة الأولويات في تحقيق امن و سلم العالم، في ظل تراجع الأبعاد العسكرية و السياسية باعتبار أن القدرة و القوة الاقتصادية تعد المعد الأساسي لتحديد مكانة الدولة عالميا و قرص لعب دور سياسي اكبر، و يهتم الأمن الاقتصادي بالوصول إلى الموارد و السيطرة على الأسواق و الحصول على مصادر التمويل قصد تلبية احتياجات الفرد و الدولة من الرفاهية و القدرة الشرائية و صلابة اقتصاد الدولة و قوته ،إضافة الى تنويع مصادر الدخل و الوصول إلى احتياطي صرف مقبول و كاف لإدارة الأزمات الاقتصادية و الطفرات في البورصة العالمية 'ليجعل مجالا لتوسيع المفهوم التقليدي للأمنإلى البحث عن سبل دعم القوة الذاتية للدولة في الاقتصاد الدولي من خلال الانخراط و الاندماج في الاقتصاد العالمي و السعي إلى إنشاء تكتلات و منظمات إقليمية لدعم القرارات الاقتصادية للدول و لعل المدخل الاقتصادي في تحقيق الاتحاد الأوروبي يمثل تجربة رائدة في هذا المجال.

و تراجع البوادر الأولى النزعة نحو التكتلات و التجمعات الإقليمية إلى بداية القرن العشرين و بشكل واضح بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث ظهور إلى السطح عدة تكتلات إقليمية فيالعالم غير انه يمكن الجزم و بقوة إن شدة و ذروة الظاهرة التكاملية تنامت و تزامنت مع سقوط جدار برلين في العقد الأخير من القرن العشرين و جعل منها .....و الخاصية الأساسية من خصائص النظام الاقتصادي العالمي عن طريق حركة التكاملات و التعاون و الاندماج الاقتصادي .

فعليه فان الترتيبات الإقليمية باتت واقعا قائما في العالم ،لذا فان منظمة التجارة العالمية تتعامل مع الإقليمية و التكامل الجهوي باعتبارها ظاهرة موجودة منذ القدم ’و على هذا الأساس كرست اتفاقية منظمة التجارة العالمية احترام هذه الكيانات و الاتفاقيات الإقليمية و سمحت بتشكيل الاتحاد الجمركي طالما أنها لا تتعارض مع مبادئ المنظمة الأم و عدم عرقلة التجارة العالمية كما أن هذه الترتيبات الإقليمية أدت إلى تعديل بعض النصوص و مراجعة سياسات المنظمة بشان التجمعات الإقليمية ، و قد أدت العولمة في بعض إبعادها إلى دعم و تقوية التكتلات الإقليمية ،حيث أن العديد من الدول وجدت أن التجمعات الإقليمية ضرورية طالما كانت قوية و لها سياسات نقدية تجارية و مالية موحدة ،و تعطي المزيد من المزايا و المساعدات و التسهيلات لأعضائها ،و تفرض قيودا متعددة على المنتجات .

بعض أبعادها إلى دعم التكتلات الإقليمية، حيث أن العديد من الدول وجد أن التجمعات الإقليمية ضرورية طالما كانت قوية لديها سياسات تجارية و مالية موجودة، و تعطي العديد من المزايا لأعضائها وتفرض قيودا متعددة على المنتجات و السلع من خارجها ومن ثم فهي تقدم كيانات قوية تستفيد بأقصى درجة من الفرص التي تتيحها العولمة، وتساعد على تجنب المخاطر التي قد تنجم عنها من خلال زيادة القدرات أعضائها في السوق العالمي، ويشير الواقع إلى تزايد هده التكتلات الإقليمية في قارات العالم الخمس، إلا أن فاعلية الأكبر كانت للتجمعات التي تشارك فيها الدول المتقدمة مثل "النافتا"

NAFTA في أمريكا الشمالية و تجمع الآسيان و الإتحاد الأوروبي و كلها مجرد أمثلة محدودة، و لكن أعداد تلك التجمعات الإقليمية في مستمر .

وبعد التكامل الإقليمي مدخلا حيويا للاعتماد الجماعي و أمرا لازما لمواجهة التحديات التي تعترض الدول، لما يتيحه التكامل من تجاوز لعوامل ضعف كثير من الدول التي تفتقر إلى مقومات البقاء و الاستقرار بفعل واقعها و حيزها الجغرافي، وما يفرضه من قيود على إمكانات هده الدول و قدرتها الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية، وهو ما عاه و أكد عليه الفكر السياسي الإفريقي و أدركته الدول الإفريقية، حيث ارتبطت حركة التكامل للإقليمي في إفريقيا مند الستينات من القرن العشرين بمساعي الدول الإفريقية لاستكمال استقلال إرادتها على الأصعدة المختلفة بعد حصولها على استقلالها المباشر على الدول الاستعمارية، وقد تنوعت مساعي و أشكال التكامل في القارات ما بين أطر قارية شاملة، وأطر إقليمية أو موضوعية جزئية، و تفاوتت خبراتها من حيث النجاح و الفشل .

ومن بين أبرز التجارب و محاولات التكامل والتكتل إقليمي التي ظهرت في شمال إفريقيا تجربة التكامل ألمغاربي والتي تمتد جذورها إلى الفترة الاستعمارية، لتتجسد فعليا بعد الاستقلال من خلال تجربة اللجنة الاستشارية الدائمة سنة 1964م و التي أقيمت لأجل بعث اندماج و تكامل اقتصادي مغاربي و لكن التجربة توقفت سنة 1975م لأسباب عديدة ذات زاويا مختلفة لتدخل المنطقة ما يشبه حربا باردة، شهدت خلالها سياسة المحاور و المعاهدات الثنائية، واستمر الوضع إلى أن ظهرت متغيرات جديدة و تطورات سريعة على مستوى بنية النظام الدولي و التي من أبرز معالمها اقتراب بوادر نهاية الحرب الباردة، وانتصار المعسكر الرأسمالي بسقوط معسكر الشيوعي و بروز العامل الاقتصادي كمؤشر مؤثر في العلاقات الدولية مع تصاعد العملاق الأوروبي، ومن هنا كانت الدعوة للرجوع إلى البيت ألمغاربي و إنشاء اتحاد المغرب العربي.

مثل اتحاد المغرب العربي الذيأنشئ في السابع عشر من فبراير 1989م أحد التعبيرات الهامة لفترة خاصة في تاريخ العربي المعاصر، الذي عرف موجة نحو تكوين اتحادات إقليمية في هده الفترة .

و يمثل اتحاد المغرب العربي مجموعة اقتصادية و سياسية تضم الدول المغربية الخمس: **تونس ٬ الجزائر٬ المغرب ٬ موريتانيا ٬ ليبيا ٬** و هو تكتل يهدف إلى تمتين أو أصر الإخوة بين دوله و إقامة التعاون و التنسيق من اجل تحقيق التكتلألمغاربي فقد تأسس اتحاد المغرب العربي كمحاولة لإنشاء تنظيم إقليمي يعضد المصالح المشتركة للدول الأعضاء وينظم علاقاتها الخارجية في إطار جماعي تعاوني.

إلا أن هدا الاتحاد لم يكن فعالا إلى حد بعيد، دلك أن اتحاد المغرب العربي الذي عمل على الانتقال بالمنطقة من العلاقات الجامدة و المتوترة إلى علاقات أهم ما بدأت تتميز به هو الهدوء و التعاون "المحدود" يعرف الآن نوعا من التعثر في مسيرته إن لم نقل أن قطار الوحدة و الاندماج توقف دون تحديد تاريخ لانطلاقه من جديد، فجل الأهداف التي سطرها الاتحاد و الاتفاقيات التي تم إبرامها بين أعضائه، سواء المتعلقة منها بالمبادلات التجارية أو التعريفة الجمركية أو الموصلات لم تدخل حيز التنفيذ، و لعل تأجيل القمم الخاصة بانعقاده وتعثرها في كل مرة، دلالة على صعوبة أساسية تتمثل في تجميع قيادات دول اتحاد المغرب العربي.

أهمية الدراسة

يكتسي موضوع الدراسة أهمية كبيرة في كونه يحاول التركيز على تجربة التكامل المغربي، هده التجربة العميقة عمق النضال ألمغاربي المشترك و لكن نتائجها وواقعها لا يعبر عن أدنى توافق أو تقارب بين دوله، ولا يعكس إلا علاقات توتر و فتور بل و علاقات صراع و سكون ودلك في ظل بيئة دولية تشهد ظهور قوى ذات طابع اقتصادي تنشط من خلال دواليب و ميكانيزمات العولمة الاقتصادية و التي ساعدت على انتشار ودعم مثل هده التجمعات و التكتلات الاقتصادية، حيث نجد الدول المتقدمة بل و الأكثر تقدما تحرص على تواجدها ضمن علاقات التكامل و الاندماج الاقتصادي، في حين تبقى الدول المغاربية متفرقة في ظل هده المتغيرات حيث المخاطر المستجدة أكبر من أن تتحملها دولة واحدة منفردة، وهدا ما يعطي للموضوع موقعه في كونه يتعرض لأحد أهم التجارب التكاملية في المنطقة العربية و بالتحديد الواقعة في شمال إفريقيا في محاولة منا للتعرف على واقع هده التجربة وحدودها و انجازاتها عبر

مسارها التكاملي و محاولة الوقف على العوامل و التحديات الحقيقية التي تكمن وراء تعثر و توقف التجربة التكاملية المغاربية وعدم تمكنها من تحقيق أهدافها التي بعثت لأجلها دلك في ظل تحديات دولية و التي في معظمها تحديات اقتصادية في صورة شراكة غير متكافئة طرفيها العالم المتقدم أمام دول المغرب العربي متفرق، وهدا ما من شأنه أن يضع هده الدول في موقع

عجز على مواجهة مثل هده التحديات ة التي لا مناص لمواجهتها و التعامل معها و الاستفادة من فرصها إلا في إطار جماعي موحد يضم دول هده المنطقة لأجل التفاوض من مركز قوة و ليس من مواضع ضعف، ودلك للاستفادة من هده العلاقات و تجنب أقصى قدر ممكن من سلبياتها في ظل الوحدة و التكامل.

كذلك تكمن أهمية هدا الموضوع في كونه يتضمن تطلعات و أفاق مستقبلية لهدا الكيان المغاربي وفق سيناريوهين الأول يفترض تحقيق التكامل المغاربي ضمن إستراتيجية بديلة، و الثاني يفترض بقاء الوضع كما هو بالنسبة للتكامل المغاربي بمعنى استمرار الجمود وهدا السيناريو ينطلق من الواقع المغاربي و الذي لا يجسد إلا مزيد من الابتعاد عن المشروع المغاربي من خلال التوجه الليبي الإفريقي بإنشاء تجمع دول الساحل و الصحراء.

أهداف الدراسة

أ-الأهداف العلمية:

يمكن تلخيصها في مجموعة الأهداف التالية

1- تهدف هده الدراسة من الناحية العلمية إلى محاولة توضيح المفاهيم التي لها علاقة بالظاهرة المدرسة أي ظاهرة التكامل و التكامل الإقليمي من خلال التركيز على الجانب الاقتصادي و السياسي للمفاهيم.
2- محاولة تحديد إطار نظري مناسب لتفسير المسار التكاملي في منطقة المغرب العربي.
3- الرغبة في الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات و البيانات عن التكامل المغاربي من خلال معرفة الجذور التاريخية لبدايات التجربة و مراحلها و انجازاتها وكذلك أهم التحديات التي

وقفت في وجه الحركة التكاملية و الاطلاع عن أهم الموارد و الإمكانات المتاحة و المتوفرة لأجل بعث تكامل مغاربي يعكس ثقل هده المنطقة على المستوى الدولي.

4- إثراء مكتبة الجامعة بأحد المواضيع الهامة ألا وهو موضوع التكامل الإقليمي و الذي بعد من أبرز المواضيع المطروحة على الساحة العلمية الأكاديمية وكذالك على المستوى الواقعي العملي المتعلق بإنشاء هذه الظاهرة في كل بقاع الأرضاق تداء بالنموذج الأوروبي

5- الرغبة في الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص الدراسات المتوسطية.

ب- الأهداف العملية

تساهم ثمرات هذه الدراسة في إلفاتأنظار الباحتين و المهتمين و المقررين سيما في الدول المغاربية من اجل طرح تصورات و وضع استراتيجيات 'لأجل تفعيل التكامل المغاربي لتجاوز معضلات الحاضر و الاستعداد للتحديات المستقبلية من خلال إنشاء ورشات بحت أكاديمية علمية تعمل على تجسيد حلم الشعوب المغاربية في تحقيق التكامل المغاربي و الوحدة.

يعد موضوع التكامل المغاربي موضوع قديم قدم التجربة المغاربية و التي تعتبر أقدم تجربة تكاملية في العالم العربي 'لذلك فقد تم التطرق لدراسة هذا الموضوع من طرف العديد من الباحثين و الكتاب العرب المغاربة و حتى الأجانب 'و لعل ابرز مؤلف يشترك مع دراستنا في الإشكالية مؤلف المغرب العربي الكبير نداء المستقبل للباحث الدكتور **مصطفى الفيلالي**و الذي صدر عام 1989 م و الملاحظ أن ظهور هذا الكتاب رافق بداية إنشاء تجربة اتحاد المغرب العربي و عليه فقد ركزت الدراسات على تجربة التعاون الاقتصادي الأولى تجربة اللجنة الاستشارية من خلال التركيز على أهم مراحلها و انجازاتها و جوانب قصورها لكي يتم تجاوزها في المرحلة القادمة ' أي في تجربة اتحاد المغرب العربي.

و العنوان الثاني هو: مقومات و معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي في مؤلف التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية الصادر عام 2005 م بقلم الباحثين **بوكساني رشيد** ' و **بشير أحمد** ' حيث تم التركيز على أهم المعوقات التي تواجه التكامل المغاربي و المعوقات التي تتمتع بها المنطقة لأجل إرسال تكامل فعلي ناجح في مواجهة التحديات الخارجية .

و الكاتب الثالث هو : الأستاذ الدكتور **حسين بوقارة** بعنوان : **إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي** الصادر ب2010م ' و قد تمحور كتابه حول الإشكاليات الحقيقية التي واجهتها التجربة التكاملية في المغرب العربي بالتركيز على أهم المحطات التاريخية لتبلور مشروع التكامل خلال الفترة الاستعمارية من خلال نشاط و برامج الحركات التحررية المغاربية و بعدها تم التطرق لأهم المراحل و الخطوات التي مرت بها التجربة التكاملية بعد الاستقلال بالتركيز على أهم المشاكل التي اعترضت التجربة ' و قد تم توظيف المقاربة الوظيفية الجديدة كإطار نظري للتجربة.

أما فيما يخص الدراسة التي نحن بصددها و الموسومة **بتاثير العولمة على مسار التكامل المغاربي** : فالشيء الذي تميزت به عن الدراسات السابقة و التي في معظمها أغفلت هذا الجانب ألا و هو تأثير و دور البيئة الخارجية في ظهور التجربة المغاربية حيث تم في هذه الدراسة

- تفسير ظهور التجربة التكاملية المغاربية باستعمال المقاربة المؤسساتية الجديدة 'على اعتبار أن التجربة بمرحلتيها جاءت كرد فعل للضغوط النابعة من البيئة الخارجية بالدرجة الأولى، وهذا الجانب لم يتم تناوله في أي دراسة أكاديمية علمية عربية أو مغاربية من قبل سواء على مستوى مذكرات التخرج أو حتى من خلال المؤلفات و المنشورات.
- كذلك ما تميزت به هده الدراسة هو أنه تم دراسة و إثبات أ، تجربة التكامل المغاربي قامت منذ البداية على أساس و منطلق وظيفي لأجل إرساء تكامل إقليمي جهوي محاكاتا للتجربة الأوروبية و الطروحات النظرية الوظيفية للتكامل، وقد تم إثبات دلك من خلال

قراءة وتحليل أهداف و مراحل تجربة اللجنة الاستشارية الدائمة و كذلك من خلال مواد المعاهدة المؤسسة لإتحاد المغرب العربي ، وهده الصفة الوظيفية ينفيها العديد من المختصين و الباحثين عن التكامل المغاربي ولكن تم إثباتها من خلال هده الدراسة العلمية الأكاديمية.

- ايضا تناولنا عنصرا جوهريا هو التكتل الجهوي في مقابل تيار العولمة الجارف ومن ثم استخلاص التاثير الايجابي و السلبي للعولمة و مؤسساتها على الكتلة المغاربية و هو وجه الجدة في مذكرتنا هذه.

إشكالية الدراسة

لدراسة هدا الموضوع تم تحديد الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تاثير العولمة على التكامل الإقليمي المغاربي ورسم توجهاته المستقبلية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الجزئية التالية :

1- ما هي المداخل النظرية المناسبة لتفسير الظاهرة التكاملية المغاربية في ظل العولمة و اقتصاد السوق ؟

2- ما مدى استجابة النمط التكاملي المغاربي للضغوطات و المخلفات الناتجة عن العولمة ؟

3- ماهي العوامل و التحديات الحقيقية التي حالت دون تحقيق حلم الشعوب المغاربية في الوحدة وكيف يمكن استثمار الدروس منها للنهوض بالمشروع المنشود.

4- هل الشراكة مع الاتحاد الاوربي و الولايات المتحدة الامريكية خطوة ايجابية لزيادة الترابط المغاربي.

5- ماهي افاق التكامل المغاربي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة.

فرضيات الدراسة

وللاجابة عن الاشكالية الرئيسية و الاسئلة الفرعية تم اعتماد الفرضيات التالية

1-تزامنت مشاريع التكامل المغاربي مع مشاريع بناء الدولة القومية الداخلية مما عرقل مسيرة الاندماج الاقليمي لاقطار المغرب العربي بسبب سلم الاولويات .

2-الدول المغاربية لم ترض بالتعاون المشترك في نطاق موحد الا لصعوبة انضمامها بشكل فردي في منظمات اقليمية كالاتحاد الاوربي او مؤسسات العولمة كمنظمة التجارة العالمية.

3-كلما زاد الارتباط بالخارج عن طريق علاقة الشراكة كلما نقص الارتباط الداخلي الافقي.

منهج الدراسة

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات التفسيرية و التي تسعى الى تفسير الظواهر المدروسة بارجاعها الى العوامل المسؤولة عن حدوثها .و يستخدم هذا النوع العديد من المناهج و التي من بينها المنهج التاريخي و الذي تم اعتماده في الدراسة على اعتبار انه ملائم لطبيعة الموضوع كونه يدرس المسار التاريخي للتكامل المغاربي من خلال المرور على محطاته و مراحله التي مر بها .كذلك تم استخدام منهج دراسة الحالة التفسيرية هذا المنهج الذي يقوم على استعمال النظريات و استخراج فروضها و التي يتم اختبارها من خلال الظاهرة و الحالة المدروسة.وهدا ما تم فعلا في هذه الدراسةبالاستعانة بالمقاربة الوظيفية الجديدة و فرضياتها و التي تم اسقاطها على حالة التكامل المغاربي لمعرفة مدى كونه يمثل تكامل اقليمي وظيفي.بمعنى مدى تطابق فرضيات الوظيفية الجديدة على هذا التجمع الاقليمي كذلك تم الاستعانة بالمقاربة المؤسساتية الليبرالية الجديجة و فروضها المتعلقة بالتعاون الدولي في ظل الفوضى الدولية و التي تسمح بالتعاون من خلال ضغوط و دور المؤسسات المالية الدولية و كذلك التجمعات الاقليمية الاقتصادية.و ذلك لاجل التوصل الى حجم تاثير و دور البعد الخارجي في بروز التجربة المغاربية.

وقد تمت الدراسة وفق 3 فصول بحثية

ففي الفصل الاول تناولنا الاطار المفاهيمي للعولمة و النظري للتكامل و الاندماج الاقليمي

اما الفصل الثاني فتناول الواقع التكاملي المغاربي و الامكانات و المعوقات التي تقف امام الوصول للوحدة المغاربية .

اما الفصل الثالث و هو الاطول نوعا ما فتناول بالشرح و التحليل نتائج و ثمار التكامل وفق التسلسل الزمني في القطاعات المختلفة و المشاريع الخطيرة المنافسة للمشروع المغاربي و اليات محاكاة التجربة الاوربية و كيفية الوصول الى الوحدة من منظور نظري استشرافي وفق الاطر التحليلية و النظرية اللازمة للتكامل.

الفصل الاول

ماهية العولمة و التكامل-

دراسة نظرية

الفصل الاول ماهية العولمة و التكامل – دراسة نظرية–

المبحث الاول التاصيل النظري و الفكري للعولمة.

المطلب الاول الجذور التاريخية للعولمة

يذهب بعض الباحثين إلى أن العولمة ليست وليدة اليوم ليس لها علاقة بالماضي؛ بل هي عملية تاريخية قديمة مرت عبر الزمن بمراحل ترجع إلى بداية القرن الخامس عشر إلى زمن النهضة الأوروبية الحديثة حيث نشأت المجتمعات القومية .. فبدأت العولمة ببزوغ ظاهرة الدولة القومية عندما حلت الدولة محل الإقطاعية، مما زاد في توسيع نطاق السوق ليشمل الأمة بأسرها بعد أن كان محدوداً بحدود المقاطعة . وذهب بعض الباحثين إلى أن نشأة العولمة كان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين ، إلا أنها في السنوات الأخيرة شهدت تنامياً سريعاً . يقول إسماعيل صبري :" نشأت ظاهرة الكوكبة (العولمة) وتنامت في النصف الثاني من القرن العشرين ، وهي حالياً في أوج الحركة فلا يكاد يمر يوم واحد دون أن نسمع أو نقرأ عن اندماج شركات كبرى ، أوانتزاع شركة السيطرة على شركة ثانية[1] ".

إن الدعوة إلى إقامة حكومة عالمية، ونظام مالي عالمي موحد والتخلص من السيادة القومية بدأت في الخطاب السياسي الغربي منذ فترة طويلة فهذا هتلر يقول في خطابه أمام الرايخ الثالث :" سوف تستخدم الاشتراكية الدولية ثورتها لإقامة نظام عالمي جديد" وفي كتابات الطبقة المستنيرة عام 1780:" من الضروري أن نقيم إمبراطورية عالمية تحكم العالم كله [2]

---

[1] العولمة عالم ثالث على أبواب قرن جديد " ، عمرو عبد الكريم ، المنار الجديد العدد الثالث 15-2-1999.ص33.

[2] –العولمة والاقتصاد والتنمية العربية " من مجلة " فكر ونقد" العدد السابع.عمان دار العرب للنشر ص.ص 5-6

وجاء في إعلان حقوق الإنسان الثاني عام 1973 :" إننا نأسف بشدة لتقسيم الجنس البشري على أسس قومية . لقد وصلنا إلى نقطة تحول في التاريخ البشري حيث يكون أحسن اختيار هو تجاوز حدود السياسة القومية ، والتحرك نحو بناء نظام عالمي مبني على أساس إقامة حكومة فيدرالية تتخطى الحدود القومية "

وقال بنيامين كريم أحد قادة حركة العصر الجديد عام 1982 :" ما هي الخطة ؟ أنها تشمل إحلال حكومة عالمية جديدة وديانة عالمية جديدة.

وكانت ورئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارجريت تاتشر قد اقترحت فكرة العولمة يرافقها في ذلك الرئيس الأمريكي السابق رولاند ريغن. ووجهة نظر تاتشر الاقتصادية . والتي عُرفت بالتاتشرية . انبثقت من الاستحواذ اليهودي للمال والعتاد ... حيث أن فكرتها الاقتصادية والتي صاغها اليهودي جوزيف وهي تهدف بجعل الغني أغنى والفقير أفقر .

ويذكر "بات روبرتسون[1][1] " إن النظام العالمي الجديد نظام ماسوني عالمي ، ويعلل على ما يقول : " بأن على وجهي الدولار مطبوع علامة الولايات المتحدة ، وهي عبارة عن النسر الأمريكي ممسكاً بغصن الزيتون رمز السلام بأحد مخالبه ، وفي المخلب الآخر يوجد 13 سهماً رمز الحرب . وعلى الوجه الآخر هرم غير كامل ، فوقه عين لها بريق المجد ، وتحت الهرم كلمات لاتينيه Novus Order) (Seclorumوهي شطرة من شعر فرجيل الشاعر الروماني القديم معناها " نظام جديد لكل العصور ". إن الذي صمم علامة الولايات المتحدة هذه هو تشارلز طومسون ، وهو عضو في النظام الماسوني وكان يعمل سكرتير للكونجرس . وهذا الهرم الناقص له معنى خاص بالنسبة للماسونيين ، وهو اليوم العلامة المميزة لأتباع حركة العصر الجديد ." وبعد تحليل ليس بطويل يصل المؤلف إلى وجود علاقة واضحة تربط بين النظام الماسوني والنظام العالمي الجديد.[2]

---

[1] حمدي حسن عبد الرحمن.العولمة و اثارها السياسية في النظام الاقليمي العربي. رؤية عربية.في مجلة المستقبل العربي. عدد 258.بيروت. 2000 . ص 29.

[2] غسان السنو. احمد الطراح .العولمة و الدولة الوطن و المجتمع العالمي(بيروت .دار النهضة العربية).2002.ص .201

وقد جاء في مجلة المجتمع بحثاً عن منظمة "بلدربرج" أسسها رجل الأعمال السويدي " جوزيف هـ. ريتنجر "[1]

والذي سعى إلى تحقيق الوحدة الأوروبية ، وتكوين المجتمع الأطلسي . وهي منظمة سرية تختار أعضاءها بدقة متناهية من رجال السياسة والمال ، وتعقد اجتماعاتها في داخل ستار حديدي من السرية ، وفي حراسة المخابرات المركزية الأمريكية وبعض الدول الأوروبية ، ولا تسمح لأي عضو بالبوح بكلمة واحدة عن مناقشاتها ، ولا يحق للأعضاء الاعتراض أو تقديم أي اقتراح حول مواضيع الجلسات ، ويمول هذه المنظمة مؤسسة روكفلور اليهودية وبنك المليارديرر اليهودي روتشيلد ، ومعظم الشخصيات في هذه المنظمة هم من الماسونيين الكبار ، وكثير من رؤساء الولايات المتحدة نجحوا في الانتخابات بعد عضويتهم في هذه المنظمة مثل : ريجان ، وكارتر ، وبوش ، وكلينتون ، وبعد اشتراك تاتشر في المنظمة بسنتين أصبحت رئيسة وزراء إنجلترا ، وكذلك بيلر أصبح رئيساً للوزراء بعد مضي أربع سنوات من اشتراكه في المنظمة ، وهي تسعى للسيطرة على العالم وإدارته وفق رؤيتها ، فقرارتها تؤثر على التجارة الدولية وعلى كثير من الحكومات[2].

فالعولمة نشأت مع العصر الحديث وتكونت بما أحدثه العلم من تطور في مجال الاتصالات وخصوصاً بعد بروز الإنترنت والتي أتاحت مجال واسع في التبادل المعرفي والمالي ، وارتباط نشأة الدولة القومية بالعولمة في العصر الحاضر فيه بعد عن مفهوم العولمة والذي يدعو أساساً إلى نهاية سيادة الدولة والقضاء على الحدود الجغرافية ، وتعميم مفهوم النظام الرأسمالي واعتماد الديموقراطية كنظام سياسي عام للدول. ولكن هناك أحداث ظهرت ساعدت على بلورة مفهوم العولمة وتكوينه بهذه الصيغة العالمية فانهيار سور

[1] لعولمة جريمة تذويب الاصالة.عبد النور شاهين.الكويت.مجلة المعرفة.العدد 48الصادر ب 8-2-2004

[2] النظام العالمي الجديد.هل هو مقدمة للنظام الالهي.مات روبسون ترجمة علي الكوري لبنان بيروت دار الكتاب 2001 ص 85.

برلين ، وسقوط الاشتراكية كقوة سياسية وإيديولوجية وتفرد القطب الأوحد بالسيطرة والتقدم التكنولوجي وزيادة الإنتاج ليشمل الأسواق العالمية أدت إلى تكوين هذا المفهوم.

المطلب الثاني: العولمة طرح مفاهيمي:

لقد ظهر في الكتابات العربية أكثر من مصطلح لما يسمى ظاهرة العولمة ، فهناك من يطلق عليها مصطلح " الكونية "، وآخرون يشيرون إليها بـ " الكوكبية "، ولكن بات مصطلح " العولمة " هو المصطلح الشائع في معظم كتاباتنا العربية .

ومن دون الوقوف عند جدلية المصطلحات ، فأننا سوف نناقش هذه الظاهرة مستخدمين مصطلح " العولمة " ، كما هو الشائع وما اتفق عليه بين غالبية من تناولوها بالدراسة ، انطلاقاً من أهم السمات التي تسم هذه الظاهرة وما يرتبط بها من مقولات ، وذلك على اعتبار أن هذه السمات تشكل المحددات لمفهوم هذه الظاهرة .

وتؤكد العديد من الدراسات الأنثريولوجية على حقيقة عملية الانتقال الثقافي من أمة إلى أمة، ومن قارة إلى قارة على مدار التاريخ ، إلا أن الجديد في عملية الانفتاح بين المجتمعات في وقتنا الحاضر ، هو في مضمون الأفكار والمعتقدات والأشياء التي يتم عولمتها ، وآليات عملية العولمة ، والسرعة التي تتم بها ، والأهداف الكامنة ورائها ، والرقعة الجغرافية التي تمتد إليها أو بمعنى آخر شمولية الانفتاح والاتصال بين المجتمعات الإنسانية .[1]

ولعل الصعوبة التي يجدها أي باحث عند محاولته تعريف العولمة السائدة الآن ، هي في أن هذا المفهوم لا يعبر عن ظاهرة محددة يمكن السيطرة على محتوياتها ، فكما يقول: رزناو " ... ان مفهوم العولمة يقيم

[1] عبد الإله بلقزيز: " العولمة والهوية الثقافية " في: العرب والعولمة – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت.1999 ص45

علاقة (تقاطع) بين مستويات متعددة للتحليل في مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة والايدولوجيا – وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج وتداخل الصناعات بين الحدود ، وانتشار أسواق التمويل ، وتماثل السلع المستهلكة بين الدول ، ونتائج الصراعات بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة ."

وتؤكد بعض الدراسات على أن هذه الظاهرة تعبر عن لحظة أو عتبة زمنية تنقلنا إلى مرحلة " المابعديات " أي ما بعد الحداثة ، ما بعد الرأسمالية ، ما بعد الدولة .... الخ . ومن أكثر المقولات رواجاً وارتباطاً بهذه الظاهرة ، وتحديداً لمضامينها وخصائصها ، تلك المقولات التي نجدها في بعض الكتابات التي ذاعت في العقدين الماضيين ، نذكر منها:

[1]" الفن توفلر ": حيث يرى أننا نعيش عصر الموجة الثالثة ، وهو عصر يسوده نوع من عدم الاتزان والفوضى ، ويؤكد هذا ويعلله " *Peter Schwar* " حيث يقول: أن عدم الاتزان والفوضى " لا يعود إلى فقر الناس في تحديدهم لأهدافهم وطموحاتهم ، أو لنقص في إمكاناتهم ، بقدر ما يرجع إلى عدم معرفتهم كيف يعملون كالآلات التي تعمل بشكل سريع ومعقد ومتكامل " [2] . هذا يعني أن الآلة تحولت إلى نموذج يسعى الإنسان للامتثال به ، وهذا سيكون له بلا شك تأثيره السيكولوجي والاجتماعي .

كما أن أخطر ما يسم هذه المرحلة ، كما يرى " توفلر " ظهور عقل " ما بعد المعايرة "بحيث بدأت تظهر " اللامعيارية " *Non Standard* " في كل شيء[3] :

---

[1] جيمس روزناو: ديناميكية العولمة نحو صياغة عملية – قراءات استراتيجية – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام – 1997

[2] Miller, William C. : The Third Wave and Education's Futures; Phi Delta Kappa, Educational Foundation, Indiana; 1981;p.(10).

[3] الفن توفلر: حضارة الموجة الثالثة – ترجمة: عصام الشيخ قاسم – الدار الجماهيرية – بنغازي – 1990.

1- فمن الناحية الإنتاجية والتجارية ، أصبح الشيء يتم إنتاجه حسب طلب " الزبون أو " المشترى " ، ومن ثم تغيرت خصائص المنتجات ، ونمط عملية الإنتاج ونادراً ما نجد وحدة إنتاجية مثل الأخرى ، وهذا معناه الدفع في اتجاه التأكيد على النزعة " الفردية " مقابل " الجماعية " .

2- من الناحية السياسية ، فالإدارة اللامعارية في تصاعد متواصل ، حيث تسقط مبادئ الإجماع *Consensus* في دولة بعد أخرى ، وتبرز آلاف الجماعات المختصة بالدفاع عن قضايا معينة *Issue Groups* التي تسعى لكسب مجموعة من الأهداف الضيقة والمرحلية . وهذا في النهاية قد يؤدي إلى تبدل أولويات انتماءات الأفراد .

3- أما حياتنا الثقافية ، فإنها بدورها آخذة في السير على طريق اللامعيارية ، حيث نشهد سقوط " العقل الجمعي " – داخل الوطن الواحد المتميز حضارياً وثقافياً – وذلك من خلال التنوعات والتباينات التي تضخها وسائل الإعلام الجماهيرية في شكل صور وأفكار ورموز وقيم . كما أن ثقافة العولمة ليست الثقافة المكتوبة ، بل هي ثقافة الصورة ، التي يتحول الوعي تحت وطأتها إلى مجال مستباح لكل أنواع الاختراق .. وإذا أخذنا في الحسبان أن هجوم ثقافة الصورة يجري في امتداد التراجع المروع لمعدلات القراءة في العالم ، تبينت لنا معالم النفق المظلم الذي تدخل إليه الثقافة (الوطنية) والوعي (الجمعي) في عصر الصورة والإعلام السمعي – البصري[1]

[1] فرنسيس فوكوياما: نهاية التاريخ وخاتم البشر – ترجمة حسين أحمد أمين . مركز الأهرام للترجمة والنشر – القاهرة – 1993 .ص47

وانتشار ظاهرة " اللا معيارية " وفق هذا التصور في حقل الثقافة والفكر وأدوات الإنتاج وعملياته سيكون له تأثيره بلا شك على ثوابتنا الثقافية ومعتقداتنا ، ومن ثم سوف يؤثر على هويتنا ، ويفقدنا القدرة على التمييز بين " الآخر " و الأنا " على المستوى الحضاري ، كما أن " اللا معيارية " سوف يكون لها تأثيرها على عملية التربية سواء من حيث أهدافها أو مضمونها أو بنية المؤسسات القائمة عليها [1].

(ب) مقولة: نهاية التاريخ وخاتم البشر: والتي أطلقها فرنسيس فوكوياما؛ حيث تؤكد هذه المقولة على ما سوف تصل إليه الإنسانية ، على المستوى الاجتماعي وعلى المستوى الفردي ، لنقطة " حتمية " ، حيث يرى فوكوياما أن الديمقراطية والليبرالية ، كما ترسخت في ظل الحضارة الغربية ، ستعم البشرية وتنتصر – إن لم يكن انتصرت بالفعل – على ما عداها من أيديولوجيات أخرى ، خاصة الأيديولوجيات الشمولية كالماركسية أو الاشتراكية ، وأيضاً تلك الأيديولوجيات اليمينية .

كما يؤكد فوكوياما على أن الحضارة الغربية سوف تنتصر على الإسلام ، على أساس أن الإسلام كفكر وممارسات – كما يرى فوكوياما – يناقض فكرة الديمقراطية الليبرالية ، وفي هذا الصدد يقول: " ... إنه بالرغم من القوة التي أبداها الإسلام في صحوته الحالية ، فبالإمكان القول إن الإسلام لن يكون له جاذبية خارج المناطق التي كانت في الأصل إسلامية الحضارة ، وقد يبدو أن زمن المزيد من التوسع الإسلامي قد ولى "[2] .

ويؤكد فوكوياما – بلغة الواثق بوجهة نظره – على أنه ليس ثمة بدائل للديمقراطية الليبرالية أثارت عدداً من

---

[1] اسامة المجذوب.العولمة و الاقليمية.(القاهرة–الدار المصرية اللبنانية.1999). ص 32.

[2] السيد.يس. في مفهوم العولمة.في ندوة العرب و العولمة–مركز دراسات الوحدة العربية–بيروت–يونيو 1998. ص

الردود الغاضبة من أناس أشاروا إلى الأصولية الإسلامية والقومية والفاشية ، وعددٍ من الايديولوجيات الأخرى . غير أنه ما من أحد من هؤلاء النقاد يؤمن بأن هذه البدائل أفضل من الديمقراطية الغربية[1] .

ويراهن فوكوياما على وصول كافة المجتمعات البشرية إلى هذه النهاية ، وذلك بناء على مجموعة من المبررات ، من أهمها:

" غائية التاريخ " ؛ حيث تسير الأحداث التاريخية وفق غايات معينة ، وهي تلك التي يراها

1- متمثلة فيما تضمنته " نظرية التحديث " . حيث تؤكد هذه النظرية على أن الحداثة تكمن في نتاج الحضارة الغربية من أدب وفن وثقافة ونمط حياة .

2- مقولة كارل ماركس ، التي يرى فيها: أن الدول الأكثر تقدماً في الصناعة إنما تفرض على الدول الأقل تقدماً صورة عن مستقبلها ، وهذا يعني أن هذا الاقتداء سوف يفرز في النهاية بنى اجتماعية وسياسية متشابهة فيما بينها ، لمختلف الدول والحضارات .

3- إن التكنولوجيا الحديثة تتيح بلا حدود تراكم الثروة ، وبالتالي تحقق المتطلبات المتزايدة للبشرية ، وهذه العملية تضمن أنسنة متنامية لجميع المجتمعات ، خارج إطار الاعتماد على أصولها الاجتماعية وإرثها الثقافي .[2]

وعلى الرغم من الضجة التي أثيرت حول رؤية فوكوياما عن " نهاية التاريخ "، ورفض بعض المثقفين والمفكرين في عالمنا العربي والإسلامي ، بل وفي العالم الثالث لهذه الرؤية ، إلا أن مدلولاتها نراها الآن وقد انتقلت من طرحها النظري لتظهر في كثير من التطبيقات والممارسات الاقتصادية والسياسية والثقافية ،

---

(1) -فرنسيس فوكوياما.نهاية التاريخ و خاتم البشر-ترجمة حسين احمد امين.مركز الاهرام للترجمة و النشر –القاهرة-1993. ص 47.

(2) -السيد سي. مرجع سابق ص 178.

وذلك بفعل الشركات متعدية الجنسية والمصارف العملاقة التي تسيطر على مراكز الاقتصاد العالمي ، واتفاقيات منظمة التنمية والتجارة العالمية WTO وأيضاً من خلال تقنيات وشبكات الاتصالات التي يسعى القائمون عليها لامتلاك صناعة القيم والعلاقات والأخلاق والأذواق لكافة البشر .

كما أننا نجد تطبيقياً تشريعياً لهذه الرؤية ، وذلك من خلال ما أسفرت عنه المؤتمرات السبعة للأمم المتحدة – حول قضايا البيئة والسكان والمرأة وحقوق الإنسان وحقوق الطفل والأقليات – من توصيات اعتبرتها الأمم المتحدة تشكل دستوراً ينبغي أن يحكم العالم أجمع..[1]

ولعل في السعي إلى تغيير رسالة الأمم المتحدة وأهدافها ما يؤكد على التوجه نحو فرض معايير الحضارة الغربية في الإنتاج ، والسلام ، والقيم الإنسانية الأخرى . وهذا ما نلمسه في كلمات الأمين العام للأمم المتحدة ، وأيضاً في آراء العديد من القادة في الدول الغربية .

ففي حدثين لجريدة واشنطن بوست بتاريخ 1999/10/28 يقول كوفي عنان أمين عام الأمم المتحدة: " لقد حان موعد إعادة النظر في مفهوم السيادة بمنظوره القديم .. أنه من الواجب علينا تحدي الوئام القديم منذ صدوره في صلح وستفاليا 1646 ، وحتى الرأي السائد في الأمم المتحدة ، والقائل بنظرية عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء ... إن ذلك الذي نعتبره داخلياً الآن لا يظل أمراً داخلياً لمدة طويلة ، علينا أن ندرس استعدادنا للعمل في بعض دوائر الصراع ؛ بحيث نختار الحلول الإنسانية البديلة المحدودة في بعض الأزمات الأخرى ، ... إن مؤسسي الأمم المتحدة عام 1945 كانوا

[1] فرنسيس فوكوياما: نهاية التاريخ وخاتم البشر – ترجمة حسين أحمد أمين . مركز الأهرام للترجمة والنشر – القاهرة – 1993 .ص59.

نتاجا لحرب عالمية اعتزمت أن تضع حداً للصراعات بين الدول ، ولقد حان الوقت لأن يواجه جيلنا مسئولياته تجاه المدنيين المستهدفين بشكل واع مقصود في حروب اليوم "[1]:

وليس بخاف مصدر المعايير التي تستند إليها الأمم المتحدة في عملية التدخل لصالح المدنيين ، حيث تعد هذه المعايير إفرازا لتلك المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة ، والتي عكست في توصيتها وقراراتها ما أرادت الدول الغربية إملاءه تحت ضغط قوتها الاقتصادية والسياسية وهذا يظهر الآن في المناطق التي تدخلت فيها الأمم المتحدة باسم حقوق الإنسان والأقليات ، وتلك التي لم تتدخل فيها بعد .

(ج) ويدعم مقولة (فوكوياما) تلك المقولة الأخرى التي أطلقها (صمويل هنتنجتون) عنواناً لكتابة " صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي الجديد" [2]

حيث يرى هنتنجتون إن شعور الانتماء إلى حضارة معينة سوف يكون له شأن متزايد في المستقبل . وسوف يحكم مستقبل العالم الصراع المتوقع بين ست حضارات رئيسية ، ويضع على رأس هذه الصراعات ، الصراع بين الحضارة الغربية من جهة والحضارة الكنفوشيسية والحضارة الإسلامية من جهة أخرى . وتنطلق فكرته حول الصراع بين الحضارات من إقراره بوجود خطوط تصدع بينها .

من هذه المقولات وغيرها ، يمكن أن نخلص إلى أن العالم يعيش بالفعل لحظة أو عتبة زمنية فارقة من التاريخ الحضاري . لحظة تسعى فيها الدول الغربية إلى فرض هيمنتها الحضارية على بقية الشعوب ، وذلك من خلال فرض وتعميم النموذج الغربي في الحضارة والفكر على الإنسانية جمعاً ، ويتم هذا بالترغيب تارة من خلال إغراء أبناء الحضارات الأخرى بالسعي للوصول إلى نمط الحضارة الغربية

[1]Huntington, S. :The Clash of Civilization and Remaking of the World Order. Simon and Schuster, N.Y. 1996.

[2] Miller, William C. : The Third Wave and Education's Futures; Phi Delta Kappa, Educational Foundation, Indiana; 1981;p.(10).

باعتبارها النهاية الحتمية والطبيعية للتطور التاريخي للحضارات حسب مقولة فوكوياما ، وتارة أخرى بالترهيب من خلال تحفيز أبناء الحضارة الغربية ضد أبناء الحضارات الأخرى ، على اعتبار أن حضاراتهم تشكل تهديداً للحضارة الغربية وبالتالي لوجود وكيان الإنسان الغربي، كما يظهر من مقولة هنتجتون .[1]

ولقد أثارت هذه الكتابات ، وما صاحبها من ممارسات ، التوجس في نفوس العديد من الباحثين والكتاب والسياسيين في العالم الثالث حول العولمة كمفهوم وتطبيقات

ويظهر هذا التوجس في مضمون غالبية ما كتب حول هذه الظاهرة ، سواء أكانت مقالات في صحف ومجلات سيارة ، أم كانت موضوعات بحثية ، فلقد كان معظمها يتحدث بلغة أقرب إلى التحذير والتخوف من ظاهرة العولمة ، وكأننا نملك حق حرية الدخول إليها ، أو نمسك بمفاتيحها ونتحكم فيها إلى درجة تمكننا من تحويل مساراتها ، أو تعديل توجهاتها ، دون الالتفات إلى أن الخطر الأكبر يكمن في الانعزال عن مسارات التاريخ والأحداث ، أو الاستبعاد والتهميش من قبل الآخر ، كما انعكس التوجس والخوف من الظاهرة على محاولات بعض الباحثين العرب تعريفها ، فما كتب حول مفهومها – بصفة عامة – يحوطه الالتباس وعدم التحديد ، ولعل ذلك ناشئ عن أن هذه الظاهرة [1]

- متعددة الأبعاد ، حيث نجد لها أبعاداً سياسية واقتصادية وثقافية وعسكرية ....الخ وهذا يصعّب كثيراً محاولات تحديدها كظاهرة .
- مسكونة بالعديد من المتغيرات والمؤثرات المتنوعة والمتداخلة والمتفاعلة ، ومن ثم لا يمكن ضبطها أو تحليل أسبابها ونتائجها بدقة .

[1] السيد يس: في مفهوم العولمة – في: ندوة العرب والعولمة – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – يونيو 1998 ، ص (28) .

نظراً لأن كل باحث يحمل في داخله ثقافته وهمومه القومية والحضارية ، فإنه ينظر لظاهرة العولمة برؤية قد تختلف عن الآخرين ، بمعنى أنه لا يمكن فصل الوعي القومي والحضاري للباحث عن مضمون ما يراه من تأثيرات الظاهرة ومن ثم فإن ما طرح من مفاهيم وتحديدات لهذه الظاهرة يشوبه في معظمه مسحة ذاتية[1] .

المطلب الثالث تعاريف العولمة

إذا عدنا إلى بدايات ظهور هذا المفهوم ، فأننا نجده خالياً من كل ما حمل من تضمنيات إيجابية أو سلبية ، تلك التضمينات التي اكتسبها المفهوم من خلال الرحلة التي مر بها حتى الآن فهذا المصطلح ظهر مع بداية الستينيات ، وربما استمد معناه من تأثيرات الفكرة التي طرحها مارشال ما كلودهن *Marshall Mcludhen* حول القرية العالمية ، والتي طرحها في كتابة عن الاتصال عام 1960 وكان المفهوم يشير إلى الإجراءات أو العمليات التي تصنع عالماً صغيرا[1] .

وأعاد رولاند رويرتسون *Roland Robertson* تحديد هذا المصطلح بعد ذلك حيث عرفه بأنه: " مفهوم يشير إلى ضغط العالم ، وتقوية وعينا ،أو إحساسنا بالعالم ككل" . وعند هذا الحد كان المفهوم حياديا . إلا أنه بعد ذلك جرت عدة محاولات لإعادة صياغته ، حمل المفهوم من خلالها بعض المضامين المتداولة حالياً، ويتفق عددٌ من الباحثين الغربيين على أن مفهوم العولمة يشير إلى " التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والتي تؤكد بشكل متزايد على التكامل بين الكيانات المحلية والقومية ، وصولاً إلى عالم واحد[2]".

---

(1) –جيمس روزانو.ديناميكية العولمة نحو صياغة عملية–قراءات استراتيجية–مزكز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بجريدة الاهرام.1997.ص 145.

(1) انظر: مجلة حصاد الفكر، العدد 135، جماد الأول 1424هـ - 2003م، عرض لكتاب بدائل العولمة للدكتور سعيد اللاوندي، عرض عبدالباقي حمدي، ص: 36

(2) نهاية التاريخ أم البحث عن طريق جديد " ترجمة: أشرف الصباغ – الثقافة العالمية ، العدد 85 – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت ، ديسمبر 1997 (8- 24) .

ومن الطبيعي أن التكامل بين الكيانات القوية والكيانات الضعيفة لا يتم إلا من خلال علاقات التبعية ، وهذه بالتأكيد لم تكن من هموم من طرحوا هذا المفهوم . ولنا – أبناء العالم الثالث – أن نسأل عن طبيعية هذا العالم الواحد ، الذي هو غاية العولمة وهدفها النهائي ؟ ما مصادر القيم الموجهة والحاكمة لهذا العالم الواحد ؟ وماذا عن نمط عملية الإنتاج فيه ، وما هي سماته الحضارية ؟ .

وإذا كانت العولمة تشير إلى مجموعة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فأنه يمكن القول بأن هذه التحولات . تتم في إطار وكتطوير للرأسمالية ، وتعد تجديداً لها ، كما يؤكد فؤاد مرسي . ولذا نتفق مع صادق العظم في أن العولمة هي: " رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط" .

والعولمة تعد وفقاً لذلك نتاج معقد من التراكم العلمي والتكنولوجي ، والرأسمالي في الغرب. وهذا التراكم هو الذي أفرز لنا ما يقدم الآن باعتباره نموذجاً حضارياً ناجحاً ، ويتم عولمته .

نستطيع القول أن العولمة بمعناها النظري هي إكساب الشيء الطابع العالمي وجعل نطاق تطبيقه عالميا ولكن من خلال التطبيق الواقعي لسياسات العولمة نستطيع أن نقول أنها نوع من الهيمنة الرأسمالية المتوحشة التي تصنع الفرد قبل المجتمع والاستهلاك قبل الإنتاج والمال قبل القيم[1].

والجانب الاقتصادي هو جوهر العولمة قبل كل شيء آخر ومنبع كل صفاتها الأخرى غير الاقتصادية(2)، فهو الأساس الذي تعمل قوى العولمة على فرضه من خلال التجارة الدولية والمؤسسات الدولية والشركات المتعددة والمتعدية الجنسية التي تمثل ذراع العولمة الطويل والتكتلات الاقتصادية التي تمثل أداة الاحتواء المعولم، ومن اجل الوصول إلى الهدف الاقتصادي أو العولمة الاقتصادية فقد عملت

[1] – د. مصطفى العبد الله الكفري " العولمة الهاجس الطاغي في المجتمعات العربية "الفكر السياسي، العددان الثامن عشر والتاسع عشر، 2003، ص245

الدول الإمبريالية وخصوصا الولايات المتحدة على تهيئة القوانيين والأنظمة والسياسات والسلوك الفردي لأغلب دول العالم عن طريق عولمة الثقافة والسياسة والسلوك العالمي دون إعطاء أي أهمية للحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد أو دولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية .[2]

اولا :العولمة الاقتصادية:

تعني العولمة الاقتصادية نظاماً تجارياً عالمياً مفتوحاً تزول فيه العوائق أمام حركة السلع والبضائع والخدمات وعوامل الإنتاج خاصة رأس المال عبر الحدود الدولية وتغدو فيه التجارة الدولية الحرة والمتعددة الأطراف هي القاعدة وهذا يؤدي في النهاية إلى تكامل اقتصادي عالمي متزايد في أسواق السلع والخدمات ورأس المال[1]وتتحول فيه قوى السوق العاتية إلى نظام اقتصادي عالمي تفرض فيه الشركات المتعدية الجنسية والمنظمات العالمية الحاكمة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي انسجاما بل تطابقاً بين جميع الأقطار ومهما كانت مواقعها وتفصيلاتها [2]،

ويذهب الاقتصادي المعروف، بول سويزي إلى أن العولمة هي صيرورة رأسمالية تاريخية يتحول فيها خط الإنتاج الرأسمالي من دائرة عولمة المبادلة والتوزيع والتسويق والتجارة إلى دائرة عولمة الإنتاج الرأسمالية، مع عولمة رأس المال الإنتاجي وقوى وعلاقات الإنتاج الرأسمالية مما يقود إلى إخضاع العالم كله إلى النظام

[2] – عبد المنعم السيد علي" العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين التبعية ولاحتواء والتكامل الاقتصادي العربي" ،المستقبل العربي، العدد ،290 ،2003، ص42

[1] - International Monetary Fund no 26 (Special Issue on the Fund) September 1994)، p.1

[2] William K. Tabb " Globalization is an Issue، the Power of Capital is the Issue Monthly vole. 49 no 2 (June 1997} p .20.

الرأسمالي تحت قيادة وهيمنة وتوجيه القوى الرأسمالية العالمية والمركزية وسيادة نظام التبادل الشامل والمتميز لصالح الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة [3]

ففي عالم معولم، ستنعدم الحدود ويزول التمييز بين الأسواق الوطنية المحلية والأسواق الأجنبية العالمية وستتزايد الاندماجات والاستحواذات والتحالفات بين المشاريع المتنافسة بحجة تقليص التكاليف وزيادة الكفاءة الإنتاجية والتسويقية لكل منها ويعترف دعاة العولمة بأن عولمة الأعمال والتمويل ستؤدي إلى الحد بدرجة كبيرة من قدرة الحكومات الوطنية على رسم سياسات اقتصادية وطنية مستقلة وعلى إضعاف سيطرة الحكومات على اقتصادياتها.

ثانيا :العولمة السياسية:

لا يمكن إنكار أن المقولات الكبرى في عصرنا مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان تنطوي كل منهما على جانب عام وجانب خاص بالثقافة والبيئة بكل دولة وبكل شعب، وقد ازدادت صعوبة التفرقة في هذا الشأن بين العالمي والخاص في ظل التشابك مع آليات العولمة ذات الصلة القوية بالتغريب (الأمركة) حيث النزوع القوي نحو استعباد شعوب وفرض ثقافات معينة رغماً من أن أنماط التفكير والسلوك وأنساق القيم لديها تتسم بالانغلاق والشمول وعدم التسامح ورفض الاندماج في تقاليد أسلوب الحياة الأمريكية ومن أفدح مغالطات التصورات الغربية لحقوق الإنسان تركيزها على الحريات المدنية والسياسية وتغاضيها عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الحق في التنمية) وقد عمدت القوى التي تعمد على فرض ونشر العولمة على توظيف المنظمات الدولية من اجل تحقيق أهدافها مثل حروب البلقان

[3] – عبد المنعم السيد علي العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين التبعية ولاحتواء والتكامل الاقتصادي العربي المستقبل العربي العدد 290 ص 45

والحرب على العراق من خلال منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ويتم ذلك عن طريق الضغط المالي على هذه المنظمات كعدم دفع المستحقات أو بالمقايضات مع الدول الأعضاء المؤثرة [1]

كما ذكرنا سابقاً العولمة ظاهرة اقتصادية في المقام الأول ولكنها تأخذ في الوقت ذاته أبعاداً وتجليات سياسية وعسكرية وثقافية وإعلامية تعمل من أجل إرساء هيمنة الثالوث الرأسمالي العالمي (الولايات المتحدة – أوروبا – اليابان) على مختلف أنحاء الكرة الأرضية هيمنة شبه تامة والهدف من هذه الهيمنة السياسية تفكيك وشائج السيادة الوطنية للدول المتوسطة والصغيرة.

إن العولمة التي تبغيها الولايات المتحدة تتضمن بالأساس تأمين الحدود الحرة والمفتوحة لانتقال سلعها وأفكارها مستخدمة في ذلك وسائلها الإعلامية الجبارة والتقدم التكنولوجي والمؤسسات المالية الدولية والشركات متعدية الجنسيات والضغوط السياسية والحملات العسكرية إذاً في مقابل مفهوم الدولة والحدود الوطنية الذي استقر كأحد أسس الأمن الدولي بعد الحرب العالمية الثانية أصبحنا إزاء " نظام عالمي جديد " يعطي الأولوية المطلقة لحرية السوق والمشروع الخاص مع تسخير متطلبات سياسية واجتماعية مثل مصطلحي (الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتحرر المرأة) في خدمة ذلك أي كاستخدام هذه المصطلحات بمرونة كبيرة لتبرير التدخل في شؤون الدول القائمة في أطراف النظام الرأسمالي العالمي [1]

[1] مصطفى مجدي الجمال " تأملات في إيديولوجيا التدخل الإنساني الدولي "دراسات استراتيجية، العدد الثاني، 2001، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية / جامعة دمشق ص 95.

[1] – د . حازم الببلاوي، "النظام الاقتصادي الدولي المعاصر"، عالم المعرفة ص198–199 العدد 257

فالعولمة إذا نظام يقفز فوق حدود الدولة والوطن والأمة، فهي تقوم على الخصخصة إي نزع ملكية الأمة والوطن والدولة ونقلها إلى القطاع الخاص المرتبط بقوى العولمة والذي يحقق أهدافها ومتطلباتها وهكذا تتحول الدولة إلى جهاز تابع لهذه القوى سواء المحلية ذات الاستثمارات الجديدة أو لقوى العولمة [2]

ثالثا :العولمة الثقافية:

الثقافة بمعناها الواسع : مجموع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعاً بعينه أو فئة اجتماعية بعينها وأنها تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة والإنتاج الاقتصادي كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات .

إن سياسات ومآرب العولمة في المجال الثقافي التي تستهدف الهويات القومية ومقوماتها الرئيسة اللغة والدين والسمات التاريخية وأنماط العيش والسلوك والعادات والتقاليد ومعطيات الاختلاف

والتمايز بين المجتمعات تضعنا أمام مسؤولياتنا المادية والمعنوية والروحية الجوهرية في الحياة البشرية [1]،من اجل الحفاظ على مكتسباتنا هذه أمام محاولات العولمة ومجابهة أي تهديد يؤدي إلى التغيير القسري والعمل على الاستفادة من الثقافات الأخرى من خلال الحوار البناء .

إن مخاطر العولمة على الهوية الثقافية إنما هي مقدمة لمخاطر أعظم على الدولة الوطنية والاستقلال الوطني والإرادة الوطنية والثقافة الوطنية ،فالعولمة تعني مزيداً من تبعية الأطراف لقوى المركز [2] .

إن الدول والمنظمات الداعية والعاملة لفرض ظاهرة العولمة تعمل على استثمار منجزات ثورة الاتصالات والتقدم التقني والتكنولوجي في نشر ثقافة جماهيرية واحدة وبقوالب محددة مسبقة الصنع

---

[2] – د. محمد أحمد السامرائي، " العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي "، الفكر السياسي، العدد (14) ص116

[1] – د .علي عقلة عرسان،" العولمة والثقافة "، الفكر السياسي، العددان (4 – 5) ص225

[2] – د. حسن حنفي، " الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية"، الفكر السياسي العددان (4 – 5) ص 248

عمودها الفكري الاستهلاك. وهذا ما نجده في المحطات الفضائية والذي يستنتج المراقب كأنها مخصصة للإعلان وترويج البضائع الاستهلاكية.

فالإعلان أصبح سيد الموقف في كل الفضائيات وشكلت المواد الإعلانية هذه الهاجس والمسيطر والبوصلة التي توجه الأجيال الجديدة في التفكير والتعامل والبيع والعرض والترويج وأسلوب الحياة بكاملها وبذلك فإن هذه العولمة ستؤدي إلى تغيير في القيم الحالية والخصوصية الموجودة في مجتمعاتنا وتؤدي إلى حدوث تغييرات اجتماعية عميقة [1]

فالولايات المتحدة الأمريكية أعلنت بعد أن أصبحت الحاكم القوى في العالم أنها ستعمل على نشر القيم والسلوك الأمريكي ونمط الحياة الأمريكي في العالم كله وهو ما يفتح باب الغزو للشعوب وعقائدها وثقافتها فالعولمة بالرغم من الصبغة الاقتصادية لها فإنها تعمل من أجل أهدافا أخرى تطال ثقافة الشعوب وهويتها القومية والوطنية ومصالحها وخصوصياتها في الصميم وترمي إلى تعميم نماذج وأنماط من السلوك والعيش وفرض منظومات من القيم وطرائق التفكير والتدبير وتكوين رؤى وأهداف تعمل في خدمتها ومن ثم فهي تحمل ثقافة تغزو بها ثقافات ومجتمعات أخرى وتؤدي إلى تخريب منظمات وقيم وإحلال قيم أخرى محلها ليست بالضرورة أفضل من القيم التي لحق بها التخريب فضلاً عن كونها لا ترتبط بخصوصيات الأمم وثقافاتها.

[1] د. تركي صقر ،" الإعلام العربي وتحديات العولمة "، وزارة الثقافة، دمشق، 1998 ص 204

ولا يخلو ذلك من توجه استعماري جديد يتركز على احتلال العقل والإرادة وجعلهما يعملان وفق أهداف المستعمر وفي إطار خططه ومصالحه مع تحييد قوة الدولة أو إنهاكها واستلابها وانتزاع مقومات حضورها وتأثيرها الاجتماعيين وفرض نوع من الإدراك الواقعي مع إلحاق شلل بالوعي المنقذ والإرادة والقوة وطاقات الروح وبالإيمان وقدراته الخلاقة عند المؤمنين [1]

وهذا ما جعلنا نتذكر قول وزير الثقافة الفرنسي في مؤتمر المكسيك إن هذا الشكل من أشكال الامبريالية المالية والفكرية لا يحتل الأرض، ولكن يصادر الضمائر ومناهج التفكير واختلاف أنماط العيش وهذا ما قاله الرئيس الأمريكي بعد حرب الخليج الثانية : إن القرن القادم سوف يشهد انتشار القيم وأنماط العيش والسلوك الأمريكي وفي هذا نزوع استعماري لغزو الآخرين ولمهاجمة الهويات الثقافية والقومية وفرض التبعية عليها وإذابتها[2]

إن الغرب / سياسياً وثقافياً واقتصادياً / يرمي إلى تحقيق أهدافه بكل الوسائل الممكنة، ويضعها على رأس مشاريعه وسياسته ومنها فرض التبعية من خلال الاختراق والغزو الثقافيين وتخريب قيم الآخرين واستقطاب الأجيال الصاعدة بدغدغة غرائزها وتوجيه ميولها والتركيز على ماهو في سطح الاهتمامات البشرية لديها لحصرها في حيز السطح من الاهتمامات والمهام والتطلعات مستفيداً من فاعلية التفوق والقوة والسيطرة والثروة التي لديه في هذا المجال للوصول إلى زعزعة الثقة ثم محو الشخصية ومقومات الآخر ونحن نعرف أن أهم مقومات الشخصية الثقافية لأمة من الأمم : اللغة والدين وبقية السمات والعادات والتقاليد والأعراف ومكونات الذاكرة التاريخية للأمة [3]

---

(1) - د .سعيد يعقوب" الصهيونية والعولمة"، الفكر السياسي، العدد السادس عشر، 2002 ،ص 264

(2) - د. علي عقلة عرسان " العولمة والثقافة الفكر السياسي العدد(4-5)1999 ص 224

(3) –د. محمد أحمد السامرائي، " العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي "، الفكر السياسي العدد 14 ص 118

المبحث الثاني .العولمة الاقتصادية-تعاريفها 'خصائصها و نتائجها

المطلب الأول :مفهوم العولمة الاقتصادية وخصائصها

تعتبر العولمة ظاهرة مركبة متعددة الأوجه ومتنوعة الجوانب يصعب حصرها في تعريف محدد، كما أنها تتسم بعدد من الخصائص الهامة التي تميزها عن غيرها من المفاهيم.

أولا :مفهوم العولمة الاقتصادية

إن العولمة أصبحت كلمة يرددها الأكاديميون ورجال السياسة والفكر ورجال الأعمال والإعلام ومختلف طبقات المجتمع، ولكن كل فئة تنظر إليها بنظرة مختلفة، حتى يجد المرء نفسه أمام سيل هائل من التعريفات التي كثرت ولم تتفق على تعريف واحد شامل وجامع لهذا المصطلح، نظرا لتشعب المحتوى الفكري له، والذي اختلطت فيه الجوانب الاقتصادية مع جوانب أخرى سياسية وثقافية واجتماعية وتكنولوجية ومعلوماتية.

وإذا أردنا أن نقترب من صياغة تعريف شامل للعولمة، لابد من طرح أهم التعريفات الواردة لها.

يشير مصطلح العولمة **Globalization** إلى " :عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل **Interdependence** بين الفاعلين **Actors** في الاقتصاد العالمي بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والحجم والوزن في مجالات متعددة وأهمها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، بحيث تنمو وعملية التبادل التجاري

الدولي لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي وتكون أشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية يتعاظم دورتها وبالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي".[1]

ويركز هذا التعريف على أن العولمة عملية قائمة على تعميق الاعتماد المتبادل وتحول الاقتصاد العالمي إلى سوق واحدة تزداد فيه المشاركة في التجارة العالمية للوصول إلى نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل الدولي، والفاعلون هنا ليسوا فقط الدول والتكتلات الاقتصادية بل أيضا الشركات المتعددة الجنسيات حيث تتم حوالي 40 % من التجارة الدولية عبر تلك الكيانات العملاقة المتعدية القوميات.

[1] – د– عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، منظماتها – شركاتها– تداعياتها، مرجع سابق، ص. 17

.2يرى صندوق النقد الدولي أن العولمة الاقتصادية تتمثل في زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول مع تنوع وتكامل المعاملات التي تتم عبر الحدود، كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تؤدي القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أرجاء العالم إلى نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية العالم.

ومن الواضح أن صندوق النقد الدولي يركز أيضا في تعريفه على مبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول الذي يعتبر الأساس والمحرك للنشاط الاقتصادي نحو بلورة العولمة على كافة المستويات والعمليات.[1](1)

.3وترى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن العولمة هي المرحلة الثالثة من مراحل التدويل حيث تتمثل أولى هذه المراحل في التجارة الدولية، أما المرحلة الثانية والتي بدأت في السبعينات

فقد تمثلت في الاندماج المالي الدولي، وفي بداية الثمانينات بدأت المرحلة الثالثة وهي العولمة والتي سادت في التسعينات ومع بداية الألفية الثالثة ولمدة أربعة عقود تلت الحرب العالمية الثانية تم التوسع بشكل رئيسي وفي النشاط الاقتصادي على مستوى الاقتصاد العالمي، من خلال اتفاق الدول على النظام الاقتصادي الدولي للتجارة والمدفوعات ونجاح الجولات متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية، حيث أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات وليس الدول هي القوة الدافعة للاعتماد الاقتصادي المتبادل.[2]
[1]وبالتالي يتمثل المؤشر الرئيسي للعولمة في رأي هذه المنظمة في التوسيع السريع والنمو المتزايد للاستثمار الأجنبي المباشر والذي حقق معدلات نمو أسرع بكثير من معدلات النمو في التجارة الدولية والناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وهكذا يلاحظ تعدد التعريفات المطروحة للعولمة، ولكنها تكاد تكون المكونات الأساسية لتعريف واحد جامع للعولمة.

وفي ضوء هذه التعريفات نخلص إلى أن العولمة لا تخرج عن كونها السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين، والقائم على تزايد

---

(1) - سمير امين العولمة و مفهوم الدولة.الدولة الوطنية و تحديات العولنة في الوطن العربي.القاهرة.مكتبة مدبولي.ط1.2004.ص 58

(2) – د– إبراهيم توهامي، د– إسماعيل قيرة، د– عبد الحميد دليمي، العولمة والاقتصاد غير الرسمي (قسنطينة: دار الهدى للطباعة والنشر، 2004) ص 16.

درجة الاعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمة والتحول لآليات السوق وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي حولت العالم إلى قرية عالمية متنافسة الأطراف .

يتفق في إطارها الفاعلون الرئسييون من دول وتكتلات اقتصادية ومنظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات على قواعد للسلوك لخلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي وتكوين أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية بين الأطراف الرئيسية المكونة له والذي يعتبر في هذه الحالة الوحدة الاقتصادية الأساسية بكل ما فيها من متناقضات.

ثانيا: خصائص العولمة الاقتصادية

إن المحتوى الفكري والتاريخي للعولمة يكشف النقاب عن عدد من الخصائص الرئيسية التي تميز العولمة، والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

1-سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية:

فأهم ما يميز العولمة هو سيادة آليات السوق واتخاذ القرارات في إطار من التنافسية والأمثلية والجودة الشاملة واكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات وتعميق تلك القدرات المتمثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة ممكنة وبأعلى إنتاجية، والبيع بسعر تنافسي، على أن يتم كل ذلك في أقل وقت ممكن فالوقت أصبح أحد القدرات التنافسية الهامة التي يجب اكتسابها عند التعامل في ظل العولمة، لأن العالم تحول إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف تغير فيه نمط تقسيم العمل الدولي ليتفق مع عالمية الإنتاج وعالمية الأسواق، أين أصبح كل جزء من السلع المختلفة ينتج في أماكن مختلفة من العالم وأصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد.

ديناميكية مفهوم العولمة: لعل كثرة التعريفات الواردة لمفهوم العولمة تشير إلى خاصية أساسية وهي[1] ديناميكية العولمة التي تتأكد يوما بعد يوم بدليل احتمالات تبدل موازين القوى الاقتصادية القائمة حاليا

[1] –محمد دويدار–المنظمة العالمية للتجارة فلسفتها الاقتصادية و ابعادها القانونية.في .احمد برقاوي.سمير امين و اخرون.الدولة الوطنية و تحديات العولمة في الوطن العربي.القاهرة .مكتبة مدبولي ط1.2004.ص 78

وفي المستقبل وأن التنافسية تواجه جميع الدول حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تسعى بكل قوة إلى امتلاك القدرات التنافسية لكي تستطيع المنافسة مع باقي الأطراف الأخرى الناهضة والتي تخطو خطوات وثابة نحو المستقبل مثل الصين على سبيل المثال، حيث يشير البعض إلى أن الاشتراكية القائمة على اقتصاد السوق

1طبقها دنغ اكساو بنغ (Deng Xiao Peng) ستمكن الصين أن تحتل في عام 2010 المرتبة الثانية في قائمة القوى الاقتصادية الكبرى في العالم.[1]

وتتعمق ديناميكية العولمة في سعيها لإلغاء الحدود السياسية والتأثير بقوة على دور الدولة في النشاط

الاقتصادية بل أن ديناميكية العولمة تتجسد أيضا في نتائج قضايا التراع وردود الأفعال المضادة من قبل المستفيدين من الأوضاع الاقتصادية الحالية حفاظا على مكاسبهم، واتجاه ردود الأفعال الصادرة من الخاسرين من تلك الأوضاع وخاصة الدول النامية في حالة تكتلها للدفاع عن مصالحها، وقد كشف عن ذلك الاجتماع الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانكن بالمكسيك عام . 2003

3-تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل:

ويعمق هذا الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل ما أسفرت عنه تحولات عقد التسعينات من اتفاقيات تحرير

التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، حيث تسقط العولمة حاجز المسافات بين الدول والقارات مع ما يعينه ذلك من تزايد احتمالات وإمكانيات التأثير والتأثر المتبادلين وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي، الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة وبذلك يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان.

وتشير هذه الاتجاهات إلى تغير موازين القوى الاقتصادية وتطرح معايير جديدة لهذه القوة تتلخص في السعي لاكتساب الميزة التنافسية بدلا من الميزة النسبية، وبذلك لم تعد الموارد الطبيعية هي الركيزة الأساسية للقوة الاقتصادية، بل أصبحت الركيزة في ذلك امتلاك الميزة التنافسية في مجال التبادل التجاري الدولي والتي تتمحور حول التكلفة والجودة والإنتاجية والسعر وهو ما عمق الاتجاه نحو الاعتماد والمتبادل.

[1] – أحمد عبد الرحمن، العولمة: مظاهرها ومسبباتها، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 26 ، الكويت، 1998 ، ص. 23

وقد ترتب على زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل كأحد الخصائص المميزة للعولمة ظهور آثار عديدة من أهمها:

- ✓ زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية إيجابية كانت أم سلبية من بلد إلى أخرى في الاقتصاد العالمي، فإذا حدثت موجة انتعاشية أو إنكماشية مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تنتقل بسرعة إلى البلدان الصناعية الأخرى والبلدان النامية، وكل هذا يسبب الارتفاع الكبير في نسبة النشاط الاقتصادي المعتمد في رخائه أو كساده على ما يحدث في العالم الخارجي. ويكفي أن نشير إلى الأزمة الأخيرة في المكسيك حين اتخذت الحكومة قرارا بتخفيض قيمة العملة لعلاج عجز شديد في ميزان المدفوعات وأدى ذلك إلى هروب كميات ضخمة من رؤوس الأموال وكان لذلك صدؤه في أسواق المال العالمية وكاد أن يفضي إلى أزمة ذات أبعاد عالمية لولا التدخل السريع لصندوق النقد الدولي.

وينطبق الأمر أيضا على الأزمة الآسيوية عندما انتقلت من تايلاند إلى باقي النمور الآسيوية في ماليزيا وأندونيسيا وكوريا الجنوبية وغيرها، وسرعان ما انتقلت إلى اليابان بل وأثرت في النهاية على الولايات المتحدة الأمريكية نفسها.

- ✓ تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو في البلدان المختلفة حيث أصبحت الصادرات محرك النمو بعد زيادة درجة الاعتماد المتبادل.
- ✓ زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي زيادة كبيرة وينتج ذلك عن إزالة أو تخفيض العوائق أمام التدفقات السلعية والمالية وقيام أسواق عالمية في السلع والخدمات المختلفة تتنافس فيها البلدان المختلفة.

4-ظهور أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي:

ويرجع ذلك إلى تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة بالإضافة إلى حدوث الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات، ومن هنا ظهرت أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة، ومن أهمها ظهور تقسيم العمل بين البلدان المختلفة في نفس السلعة، وأصبح من المألوف بالنسبة لعدد كبير من السلع الاستهلاكية المعمرة والآلات والمعدات أن تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات والواردات لنفس البلد، وهو ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الوحدة، كما أصبح من المألوف أن يتجزأ

إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من الدول بحيث تتخصص كل دولة في جزء أو أكثر منها وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة[1].

وبالتالي أصبح للكثير من الدول النامية فرصة لاختراق السوق العالمية في العديد من المنتجات، حيث تتيح الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي لهذه الدول اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع في الصناعات الكهربائية والإلكترونية والهندسية والكيميائية، ولعل تجربة النمور الأسيوية في جنوب شرق آسيا شاهدة على ذلك.

5-تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات:

- ✓ إن الشركات المتعددة الجنسيات في كل معانيها هي أحد السمات الأساسية للعولمة، فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا، والخبرات التسويقية والإدارية وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية، فهذه الشركات ذات الإمكانيات التمويلية الهائلة تلعب دور رائدا في الثورة التكنولوجية التي جعلت الفن الإنتاجي فنا إنتاجيا كثيف المعرفة، ويرجع ذلك إلى جهود البحث والتطوير التي قامت بها هذه الشركات وبذلك فإن هذه المؤشرات وغيرها توضح الدور المتعاظم لهذه الشركات في ترسيخ مفهوم العولمة.

6-تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة:

من الخصائص الهامة للعولمة تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة وتعميق العولمة، وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي بتفكك الاتحاد السوفياتي سابقا وبالتالي تلاشي المنظمات الاقتصادية لهذا المعسكر، وإنشاء منظمة التجارة العالمية في 1995 ، وانضمام معظم دول العالم إليها، ومن ثم اكتمال الضلع الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي التي تمثل العولمة أهم سماته بل هي الوليد الشرعي له، لتعمل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على إدارة السياسات النقدية والمالية والتجارية في العالم.

7-تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة:[1]

[1] –محمد حي الدين مسعد.دور الدولة في ظل العولمة.دراسة تحليلية مقارنة.مصر.مركز الاسكندرية للكتاب.ط1 .2004.ص ص 72-73

[1] . - د. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية (القاهرة: الدار المصرية، اللبنانية، 2005)، ص. 47

وهو أهم مظهر من مظاهر الاقتصاد العالمي، حيث يشهد العالم لجوء العديد من الدول النامية والمتقدمة للدخول في التكتلات الإقليمية والاتفاقات التجارية، لبناء أنظمة تجارية إقليمية من خلال عقد سلسلة من اتفاقيات التجارة التفضيلية مع دول الجوار الجغرافي لتتطور فيما بعد حتى تكتمل ويتحقق التكامل والاندماج الاقتصادي بينها وهذا لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والسياسية.

ويخلق هذا التحول العالمي وفق المنهج الإقليمي تخوفا لدى الكثير من الدول، كما يثير نقاط تساؤل حول مدى تعارض هذه الموجات من التحرير التجاري العالمي وفق هذا المنهج الإقليمي، مع ما تدعو إليه منظمة التجارة العالمية كإطار متعدد الأطراف لتحرير التجارة العالمية، وهذا ما سنتعرض إليه لاحقا.

المطلب الثاني: أنواع العولمة الاقتصادية وأثارها

تكشف التطورات المتلاحقة للعولمة والتغيرات العالمية المصاحبة لها عن وجود نوعين رئيسين من العولمة هما عولمة الإنتاج والعولمة المالية وتختلف الآراء بين إيجابية وسلبية آثارها.

أولا: أنواع العولمة الاقتصادية

عند البحث بعمق في العولمة الاقتصادية نجدها تحدث على نطاقين رئيسيين فهي تتجسد بقوة في مجال الإنتاج في اتجاهين، يعبر الأول عن عولمة التجارة الدولية واتفاقيات تحرير التجارة الدولية ويعكس ذلك معدلات نمو التجارة الدولية المتسارعة، ويعبر الاتجاه الآخر عن تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدلات متسارعة أكثر من نمو التجارة العالمية.[1]

أما النطاق الثاني للعولمة الاقتصادية فهو العولمة المالية والتي يعبر عنها النمو السريع للمعاملات المالية الدولية.

1.عولمة الإنتاج:

إن عولمة الإنتاج قررت أنماطا جديدة من تقسيم العمل الدولي ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التأمل في طبيعة المنتج الصناعي حيث أصبحت أي دولة مهما كانت قدراتها وإمكانياتها لا تستطيع

[1] -نبيل محمد جامع.اجتماعيات التنمية الاقتصادية لمواجهة العولمة و تعزيز الامن القومي.القاهرة.دار غريب.2000.ص ص 124-125.

أن تتخصص في منتج معين بالكامل، والأمثلة على ذلك كثيرة، فالسيارة يتم تجميعها في أكثر من دولة والأجهزة الكهربائية يحدث لها نفس الشيء وكذلك الحاسبات الآلية[2]

ومن هنا ظهر التخصص وتقسيم العمل الدولي بين الدول المختلفة في نفس السلعة وكذلك داخل الصناعة الواحدة.

وبذلك أصبحت قرارات الإنتاج ومن ثم قرارات الاستثمار تتخذ من منظور عالمي ووفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد، وأصبح بإمكان الكثير من الدول النامية اختراق السوق العالمي في الكثير من المنتجات في ظل ما يسمى بعولمة الإنتاج، حيث أصبح على كل منها أن تحدد بشكل دقيق أجزاء المنتجات القابلة للتجارة الدولية التي يمكن أن يكون لها ميزة

حالية أو مكتسبة مستقبلا لكي تنتجها بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة وبأعلى إنتاجية ومن ثم تبيعها بسعر تنافسي في أقل وقت ممكن.

أ. الاتجاه الخاص بعولمة التجارة الدولية:

ويمكن إدراكه من المؤشرات الخاصة بالتجارة الدولية حيث يلاحظ في عام 2003 أن قيمة التجارة الدولية وصلت إلى 6681 مليار دولار بمعدل نمو بلغ 8.6 % بالمقارنة لعام 2002،

%وبلغت التجارة الدولية في الخدمات في 2003 حوالي 1704 مليار دولار وبمعدل نمو بلغ 8.6 مقارنة بعام2002 وبالتالي فإن متوسط معدل نمو التجارة الدولية في السلع والخدمات بلغ 8.6 % عام 2003 بقيمة بلغت 8385 مليار دولار مقارنة مع 2002 ، بينما وصل معدل الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 3.7 % . عام 200 مقارنة بعام 2002 ومعنى ذلك أن التجارة السلعية تزايدت بمعدل أكبر من ضعفي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي أي بحوالي 2.4 مرة بينما زادت التجارة الدولية في الخدمات بنفس المعدل تقريبا أي بحوالي أكثر من ضعفي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي أيضا وهو ما يؤكد بوضوح الاتجاه نحو عولمة الإنتاج[1].

وإلى جانب هذه المؤشرات يزداد تحرير التجارة العالمية بشكل متزايد وتكتمل تلك العمليات الخاصة بالتحرير من سنة لأخرى، وتلعب الشركات المتعددة الجنسيات ومنظمة التجارة العالمية

---

[2] –اسامة المجذوب.العولمة و الاقليمية.مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية.القاهرة.الدار المصرية اللبنانية.1999.ص 98.

[1] . - د- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص. 45

دورا رئيسيا في تعميق هذا الاتجاه.

ب. الاتجاه الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر:

في ظل النمط الجديد لتقسيم العمل الدولي الذي تتوزع بمقتضاه عملية إنتاج السلعة الواحدة على دول مختلفة، فإن الشركات المتعددة الجنسيات تضع استراتيجيتها الإنتاجية والتسويقية على اعتبار العالم كله سوقا واحدة، حيث يتحدد دور كل جزء منه في العملية الإنتاجية وفقا لخطط هذه الشركات وما تجده متوافرا في كل دولة من مزايا ومقومات مستخدمة في ذلك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.[1](1)

وقد لوحظ أن معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر زاد بمعدل أسرع وأكبر من معدل نمو التجارة الدولية حيث كان معدل نموه يصل في المتوسط إلى 12 % حتى منتصف التسعينات من القرن العشرين، لكن بعد ذلك وبداية من عام 1996 فقد بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر 386 مليار 1995 يصل إلى 226 – دولار على مستوى العالم، بعد أن كان في المتوسط خلال الفترة 1990 مليار دولار، ثم وصل عام 1997 إلى 478 مليار دولار بنسبة زيادة بلغت 24 % عن عام 1996 ثم بلغ عام 1998 حوالي 695 مليار دولار أي بنسبة زيادة وصلت إلى 45 % بينما وصل في عام 1999 إلى 1088 مليار دولار وبنسبة زيادة بلغت 57 % ثم وصل إلى 1495 مليار دولار عام 2000 %. بنسبة زيادة بلغت 37 وبمقارنة المستوى الذي وصل إليه الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2000 بالمستوى الذي كان عليه في منتصف التسعينات، نجده يتضاعف بحوالي 6.6 مرة، وهذا تطور هائل يشير إلى تزايد أهمية هذا الاتجاه في تعميق عولمة الإنتاج بكل أبعادها وجوانبها وأثارها[2].(2)

2.العولمة المالية:

---

[1] –زينب عوض الله حسين.الاقتصاد الدولي.العلاقات الاقتصادية و النقدية الدولية.الاقتصاد الدولي الخاص للاعمال .اتفاقات التجارة الدولية.مصر.دار الجامعة الجديدة .2004.ص ص 122-123

[2] –عادل احمد حشيش.العلاقات الاقتصادية الدولية.دراسة مظاهر و مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر وفقا للتطورات الطارئة على النظام الاقتصادي العالمي الجديدو المستجدات ذات العلاقة بمعالمه النقدية و المالية و التجارية.مصر.دار الجامعة الجديدةللنشر.2000.ص 348

وتعتبر الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي، مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال فأخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية، ويمكن الاستدلال على العولمة المالية بمؤشرين **هما:**

المؤشر الأول والخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10 % من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عام 1980 بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100 %في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام 1996 وإلى ما يزيد عن 200 % في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام.

أما المؤشر الثاني والخاص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، فإن الإحصائيات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200مليار دولار منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 تريليون دولار في عام 1995 وهو ما يزيد عن 84 % من الاحتياطيات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام.

وعلى الرغم من تزايد درجة تكامل الأسواق المالية فإنها لم تصل بعد إلى درجة التكامل في الأسواق السلعية أي أن العولمة المالية لا زالت في درجة أقل من عولمة الإنتاج.

ومن جهة أخرى يعتبر تحرير حساب رأس المال جوهر عولمة الأسواق المالية حيث يتم إلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزات المدفوعات والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون وأسهم المحافظ المالية والاستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية وتحرير حساب رأس المال، ومن ثم فإن قابلية حساب رأس المال للتحويل مرتبطة بإلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي والضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات[1].

ثانيا: آثار العولمة

[1] -اسامة المجدوب العولمة و الاقليمية.مرجع سابق.ص ص 154-155

إن مفهوم العولمة ليس مفهوما محايدا، بل هو مفهوم مفعم بالإيديولوجية حيث يرى البعض أن العولمة كعملية هدفها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وزيادة الرفاهية لدول العالم من خلال زيادة وتنويع التجارة والاستثمارات والتكنولوجيا، بالإضافة إلى انتشار المعلومات والحرية الثقافية، فيما ينظر إليها كظاهرة سوف تدمر الثقافات والعادات الوطنية،كما ترسخ تبعية الدول النامية للدول المتقدمة، مما قد يؤدي إلى تدمير البيئة نتيجة الاستغلال السيئ للموارد المتاحة وعليه سوف نتعرض بإيجاز للآراء المؤيدة والمعارضة للعولمة.

الرأي الأول: والذي يرى أن العولمة سوف تؤدي إلى زيادة الرفاهية وإعطاء التنمية دفعة قوية وخاصة في الدول النامية من خلال[1]

- ✓ زيادة الاعتماد المتبادل .
- ✓ التبادل والمنافسة العالمية بين الدول مما يؤدي إلى تشابه السياسات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.
- ✓ إن التقدم التكنولوجي المتلازم مع العولمة يؤدي إلى تخفيض تكلفة النقل والصفقات المالية، كما أن إزالة القيود على التجارة سوف تؤدي إلى زيادة فرص الإنتاج للدول التي تسعى لتصدير منتجاتها، ومنه زيادة معدلات الإنتاج والتصدير ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- ✓ إن تدويل الخدمات والزيادة المطردة في التقدم التكنولوجي يساعدان الدول النامية على خلق فرص جديدة للتصدير وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، كما أن التقدم التكنولوجي سيساعدها على تحقيق معدلات عالية من التنمية وخاصة في مجالات البنية الأساسية.
- ✓ تساعد العولمة الدول النامية على تبني العديد من السياسات الإصلاحية المتعلقة بتحرير الاقتصاد الوطني، حيث وجد أن هناك علاقة ترابطية قوية بين تحرير التجارة ومعدلات النمو الاقتصادي، فالسياسات التجارية المتمثلة في إزالة القيود والتعريفة الجمركية تؤدي إلى تمكين

[1] –محمد نبيل جامع.اجتماعيات التنمية الاقتصادية لمواجهة العولمة و تعزيز الامن القومي.القاهرة.دار غريب.2000 ص ص 228-229.2

الصناعات من المنافسة، كما تساهم في جذب الاستثمارات المحلية والعالمية، والاستفادة من الوفورات النسبية.[2]

- ✓ بالإضافة إلى سهولة انتقال التكنولوجيا، وعلى العكس فإن الدول التي تفرض القيود على التجارة تتدهور موازين مدفوعاتها وتتدنى معدلات النمو الاقتصادي لديها، كما أن سياسات الحماية فشلت في تخفيض البطالة في الدول المتقدمة والنامية.

الرأي الثاني: يرى أن للعولمة تأثيراها السلبية على التنمية في الدول النامية والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية[1]:

- ✓ تؤدي العولمة إلى تقليص دور الدولة مما قد يؤدي إلى إعاقة النمو الاقتصادي، فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية، انجلترا، اليابان، حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وذلك نظرا للدور الهام والفاعل الذي تلعبه الدولة والتدخل في الشؤون الاقتصادية وإعداد القوانين المنظمة للتجارة الخارجية، وكذا التحكم في الاستيراد والاستثمارات الأجنبية.
- ✓ إن تسارع فكرة العولمة يؤدي إلى تجاهل العديد من المصطلحات الهامة التي شغلت الكثير من المفكرين الاقتصاديين ومتخذي القرار مثل: العالم الثالث، التقدم، حوار الشمال الجنوب، التنمية الاقتصادية، عليه فإن العالم المتقدم أصبح يتجاهل مشاكل دول العالم الثالث، كما أن عملية الانفتاح الاقتصادي والدعوة إلى استخدام السياسات التي تؤيد تحرير الأسواق المالية والنقدية والتي يدعو إليها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تؤدي إلى خروج ودخول الأموال على نطاق واسع وبالمليارات وفي لحظات سريعة جدا، ومن ثم فإن السلطات النقدية تقف عاجزة عن الدفاع عن أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية في البورصات وعليه فإن العالم يتحول إلى رهينة في قبضة حفنة من المضاربين.

---

[2] -عادل احمد حشيش.مرجع سابق .ص 334.

[1] -اسامة المجدوب.العولمة و الاقليمية.مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية.القاهرة.الدار المصرية اللبنانية.1999.

- من بين الأهداف التي تسعى العولمة إلى تحقيقها زيادة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وحسب إحصائيات البنك الدولي فإن إجمالي رؤوس الأموال للدول النامية بلغ عام 1997 حوالي 243.8 مليار دولار مقارنة ب 44.4 مليار دولار في عام 1990 ، أي أن هناك % حوالي 549 % زيادة في رؤوس الأموال المتجهة إلى الدول النامية، مع العلم أن 79 من هذه الأموال في عام 1997 ذهبت إلى الصين والمكسيك وأندونسيا والأرجنتين والهند وتركيا، بينما حصلت دول شبه الصحراء الإفريقية ودول الشرق الأوسط على نسبة متدنية للغاية.[2]

ونستخلص من هذا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه العولمة كظاهرة كالقضاء على الفقر والتوسع العادل للمنافع على الدول، وبالمقابل هناك العديد من التحديات التي تواجه الدول النامية كالمحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي وإحداث الإصلاحات الهيكلية أما بالنسبة للدول العربية فهناك إجماع بين المفكرين الاقتصاديين، بأن تحقيق التكامل الاقتصادي والإسراع في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية على مستوى الاقتصاديات الوطنية سيمكنها من أخذ الوضع اللائق بها في الاقتصاد العالمي، في وقت اكتسبت فيه التكتلات الإقليمية فرصة أكبر للسيطرة على العالم، بسبب توسعها العالمي في ظل العولمة الاقتصادية، وأصبح الاقتصاد هو الوسيلة الأمثل لإثبات البقاء، أين أصبحت الثورة التكنولوجية في ميدان المعلوماتية، الاتصال والنقل أهم معين لهذه التكتلات.[1] وقد أعلن ريناتو ريجوريو[2] إن أي فرد يؤمن بإمكانية توقف مسار العولمة، يجب أن يفسر كيفية وإمكانية توقيف التطور الاقتصادي والتكنولوجي، وهذا ما يعادل بالضبط توقيف دوران الأرض.

وباعتبار كل ما سبق وللتخفيف من عمق الهوة بين الدول النامية والمتقدمة يجب أن تكون كل خطوة مرهونة بإنجاز إصلاحات سياسية تسمح بمشاركة القوى الفاعلة والكفاءات في رسم لقرارات الاقتصادية والسياسية المصيرية لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية، خاصة بعد تزايد عدد

المنخرطين في منظمة التجارة العالمية وزيادة الترابط بين اقتصاديات الدول من خلال التكتلات

---

[2] –محمد محي الدين مسعد.مرجع سابق.ص 211.

[1] Dot Keet, " Globalization and Regionalization, contradictory tendencies ? counteractive tactics ? Or strategic
possibilities ? " In: http://www.idg.org.Za/ldgdoes/globfinal.doc.

[2] المدير العام لمنظمة التجارة العالمية منذ 1994

الإقليمية التي اتخذت محاور مختلفة منها ما هو شمال – شمال (المجموعة الاقتصادية الأوروبية(أو شمال-جنوب-منطقة التبادل الحر لأمريكا الشمالية، واتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية) أوجنوب – جنوب (رابطة دول جنوب شرق آسيا، والمجموعات الاقتصادية الإفريقية).[3]

المطلب الثالث: تأثير التكتلات الإقليمية على النظام الاقتصادي العالمي الجديد

إن للتكتلات الاقتصادية التي تكونت والتي في طورها للاكتمال والتكوين آثاره متعددة على النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتوجهاته، يمكن تحديد أهمها فيما يلي:

- ✓ إن التكتلات الاقتصادية العملاقة ذات الوزن الكبير، تقودها الدول المتقدمة كما هو ملاحظ في أوروبا وأمريكا الشمالية، وآسيا، ولذلك سيزداد تأثيرها على الاقتصاد العالمي مع مرور الزمن، وقد تنحصر المنافسة في إطار هذه التكتلات الاقتصادية والتي ستؤثر بقوة على النظام الاقتصادي العالمي الجديد من حيث العلاقات ومراكز القوى الاقتصادية. والمكاسب وشكل التكوين.

أما التكتلات الاقتصادية التي تكونت في الدول النامية، فلازالت أوزانها ضعيفة، وتحتاج إلى المزيد

من العمل والتنسيق في مجال التكامل الاقتصادي، حتى تزداد درجة تأثيرها، وخاصة إذا لوحظ من ناحية أخرى أن هناك تكتلات اقتصادية أخرى حلت وانسحب منها أعضاؤها وتحتاج إلى إعادة تكوين على أسس أفضل كما حدث في قارة إفريقيا، وبعضها تجمد العمل فيما مثل السوق العربية المشتركة.[1]

- ✓ يرتبط بذلك أن الدول النامية تحتاج إلى تكتلات الإقليمية المختلفة إلى تكوين تكتلات اقتصادية قوية قائمة على أسس اقتصادية سليمة، وهو ما تسمح به منظمة التجارة العالمية، مع ملاحظة أن تلك التكتلات الاقتصادية إذا تكونت في الدول النامية، فسيكون لها آثارها الإيجابية على كل دول التكتل الاقتصادي فيما يتعلق بالمكاسب الاقتصادية فيما بينها، وكذلك عند التفاوض مع التكتلات الاقتصادية الأخرى فإنها ستحصل على مميزات ومكاسب في المعاملات الاقتصادية الدولية أفضل من دخولها فرادى.

---

[3] - مجموعة من المحللين، العولمة الاقتصادية في: . http://www.siyassa.org.eg/siyassa/ahram/11/02002

[1] -سعيد النجار.التعاون الاقتصادي في ظل البيئة المؤسسية العالمية.الاردن.البنك العربي.ط 1. 2001. ص 456

ومن هنا فإن الدعوة قائمة لقيام تكتل اقتصادي عربي، وتكتل اقتصادي إسلامي، وتكتل اقتصادي في إفريقيا، وفي أمريكا اللاتينية مع التوسع في التكتلات الموجودة، ويفضل أن يضم هذه التكتلات الاقتصادية تكتل اقتصادي يخص الدول النامية في مجموعها ليدعم القوة الاقتصادية للدول النامية عموما، ويتطلب ذلك وجود برنامج يمهد لإقامة هذا التكتل الاقتصادي يتضمن إطار مؤسسي في شكل منظمة اقتصادية وظيفتها دراسة أوضاع ومشاكل تلك الدول، وأوضاع كل دولة على حدى، وتعمل على التنسيق بين السياسات الاقتصادية لتلك الدول وتقوية البنية الأساسية للتكتل الاقتصادي، وتضع استراتيجية للتعامل مع العالم الخارجي والتكتلات الاقتصادية الأخرى، بل تنهض بالمشروعات المشتركة والمتعددة الجنسيات داخل دائرة التكامل الاقتصادي لتلك الدول[2].

- ✓ لعل تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة أو السعي إلى تكوينها واكتمال بعضها، يعني وجود اتجاه قوي نحو الاندماج الاقتصادي الإقليمي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ليكون نطاقا تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد المغلق عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي، بل يحل محلها في هذا المجال الإقليم الاقتصادي في مجموعه للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية، وفي الوقت نفسه يضمن انتعاش التجارة البينية وازدهار عملية التنمية وزيادة معدلات النمو لدول الإقليم[1].
- ✓ إن التكتلات الاقتصادية العملاقة في أوروبا وأمريكا الشمالية وأسيا، رغم ما سيكون بينها من درجة معينة من الصراع والمنافسة، إلا أن اغلب التوقعات تشير إلى أن هذا الاتجاه سيكون عند حد معين، وبالتالي فقد يحدث نوع من التنسيق والتعاون الاقتصادي بين التكتلات الثلاثة القوية على اقتسام أسواق العالم.

كما أن حاجتها لبعضها البعض ستتزايد، لتمثل عاملا ودافعا ملحا لاستمرار وزيادة الاعتماد المتبادل فيما بينها وهو ما سيؤثر سلبا على باقي أطراف النظام الاقتصادي العالمي.

---

[2] –موريس شيف و وينترز ل.الن.التكامل الاقليمي و التنمية .(ترجمة كوميت للتصميم الفني).مصر.مركز قراء للمعلومات الشرق الاوسط.2003.ص ص 145-146

[1] –منير الحمش.الشركات متعددة الجنسيات.منظمة التجارة العالمية.مؤسستا بروتن وودز و فرض جدول اعنال اقتصادي و سياسي على الدولة.القاهرة 2004 ص 30

- ✓ سيؤدي نمو التكتلات الاقتصادية العملاقة وتزايد تنسيق دولها وازدياد فعالية تأثيرها إلى تبدل أدوار وأوضاع دول معينة في الشكل الهرمي للاقتصاد العالمي الجديد وكل التوقعات تشير إلى تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن وضعها العالمي في النظام الاقتصادي العالمي.[2] 32
- ✓ يلاحظ أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي تمثل أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ستزيد من حجم التجارة الدولية، وستعمق أكثر مبدأ الاعتماد المتبادل وسيؤدي ذلك لمزيد من الرفاهية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة على مستوى العالم، خاصة وأن الآثار المصاحبة لهذه التكتلات الاقتصادية هي زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر مناطق العالم المختلفة.

وبالتالي فإن الاتجاه المتزايد نحو تكوين الإقليمية، ينطوي على المزيد من تحرير التجارة العالمية، ولو في نطاق التكتل، بل إن تحرير التجارة داخل الإقليم قد يؤدي إلى آثار مولدة للتجارة خارج التكتل، وذلك بزيادة الدخل، ومنه زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة العالمية.

المبحث الثالث دراسة نظرية للتكامل الاقتصادي

المطلب الاول تعريف التكامل و التكامل الاقليمي

1-ماهية التكامل الاقتصادي

إن ما يعيش فيه العالم من متغيرات عديدة بعد نهاية الحرب البارد ة وتزايد الاتجاه المطرد نحو تدويل الحياة الاقتصادية بكاملها وتسارع العلاقات فيما بين الدول في مجالات التجارة والسياحة التكنولوجيا والتمويل والاستثمار وغيرها من الفرص التي تتيحها العولمة الاقتصادية، كل هذه التداعيات تمخضت عنها دواعي توحيد التوجه الدولي وصهره في ثقافة كونية واحدة مما أدى إلى تزايد التكتلات الاقتصادية التي تعدت حدود تحرير التجارة لتغطي كافة أوجه الحياة المعاصرة، سنتعرض في هذا المبحث إلى ماهية هذه التكتلات ثم أسباب اللجوء إليها، وأخيرا إلى أهميتها وشروط نجاحها.

2-تعريف التكامل الإقليمي

[2] -د. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سابق، ص.142

إن عبارة التكامل الاقتصادي قد فسرت بأشكال مختلفة فبعض المؤلفين يدخلون التكامل الاجتماعي ضمن هذا المفهوم ويذهب آخرون إلى تفريغ أشكال مختلفة من التعاون الدولي وجعله تحت هذا العنوان وجاء من يعرض أيضا أن مجرد وجود العلاقات التجارية بين الأقطار المستقلة يعد علامة على التكامل الاقتصادي.[1]

ومع ذلك فإن الاصطلاح يستخدم عادة للدلالة على ذلك الصنف من الترتيبات التي بموجبها ترفع الحواجز التجارية الاصطناعية كالتعريفة بين الاقتصاديات المتكاملة.

فالتكامل الاقتصادي هو اصطلاح عام يغطي عدة أصناف من الترتيبات التي بمقتضاها يتفق قطران أو أكثر على تقريب وتوثيق أوضاعهم الاقتصادية بعضهم من البعض الآخر، وجميع هذه الترتيبات لها سمة مشتركة وهي أنها تستخدم التعريفة لتميز سلعها إزاء السلع التي تنتجها الأقطار غير المنضمة إلى الاتفاق. [2].

ويعرف B.Balassa التكامل الاقتصادي بوصفه عملية (a process) وبوصفه حالة تجارية (a state of affaire) فإذا اعتبرناه عملية فهو يشمل الإجراءات الهادفة إلى إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المتعلقة بالدول المختلفة وإذا اعتبرناه حالة تجارية فيمكن شرحه بانعدام مختلف أشكال في هذا التعريف يميز بين التكامل والتعاون والفرق B.Balassa التمييز بين الاقتصاديات القطرية. وبينهما كمي ونوعي، فالتعاون يشمل الأفعال الهادفة إلى تقليل التمييز في حين أن عملية التكامل الاقتصادي تشمل الإجراءات التي تفضي إلى إلغاء بعض أشكال التمييز، وعلى سبيل المثال تعد الاتفاقيات الدولية حول السياسات التجارية مرتبطة بمجال التعاون الدولي،في حين أن إزالة الحواجز التجارية يعد عملا متعلقا بالتكامل الاقتصادي،وهكذا يتبين أن السمة الأساسية للتكامل الاقتصادي هي إلغاء التمييز ضمن منطقة معينة.

كما يرى B.Balassa مفهوم التكامل الاقتصادي أكثر تحديدا، إذ يرى أنه من الممكن تحقيق

(1) Bela Balassa, The Theory of Economic Integration (London : George Allen And Unwin Ltd . 1969), p.11-
(2) A.M Freeman III, International Trade (New York: Harper And Row, 1971), p. 168.

التكامل الإقليمي بسهولة أكثر في ظل التكامل الدولي، ومن ثم فإنه يستبعد من تعريفه للتكامل

الاقتصادي التكامل الاجتماعي والذي يشمل المساواة في مكافأة عناصر الإنتاج.

ويرى Tinbergenأن التكامل الاقتصادي كعملية يشتمل على العديد من الجوانب التي ذكرها

B.Balassa فيرى أنه عبارة عن إيجاد أحسن السبل "الأطر" للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات والمعوقات أمام هذا التعاون .

أما G.Myrdal فيرى أن التكامل الاقتصادي عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التي

بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج على المستوى الإقليمي، مع وجوب تحقيق التنسيق والتجانس في السياسات

الاقتصادية.

ويؤكد J.Machlup أن جوهر التكامل الاقتصادي هو إزالة العقبات التي تحول دون انتقال الأيدي العاملة، رأس المال والمنتجات بوصفها شروطا ضرورية لإحراز التكامل الكامل الذي تطلب أيضا إقامة مؤسسات واتباع سياسات مشتركة من شأنها أن تؤمن استمرار عدم التمييز.[1].

ويتضح من خلال هذه التعريفات أن التكامل الاقتصادي عملية ليست بسيطة بل هي عملية على درجة عالية من التعقيد والشمول، كما انها ترتبط بتحقيق تغيرات وآثار على الاقتصاديات المتكاملة.

والخلاصة أنه يمكن القول بأن التكامل الاقتصادي عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها ولتان أو أكثر، لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها والتنسيق

بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

اللجوء إلى التكتلات الإقليمية بصفة عامة هناك عدة أسباب ومبررات تدفع الدول لتفضيل مشروعات التكامل الإقليمي نذكر منها ثلاثة أسباب أساسية [2]

[1] - إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002)، ص. 44

أولا: وجود روابط تاريخية قوية بين شعوب المجموعة والقرب الجغرافي فالتقارب الجغرافي يعد واحدا من أهم المقومات الضرورية لقيام أي مجتمع إقليمي. ذلك أن المصالح المشتركة والروابط الثقافية بين دول الإقليم الواحد يجعل المنظمة الإقليمية أقدر على المساهمة في حل مشاكل المنطقة نظرا لمعرفتها العميقة بمواقف الأطراف، لكن هذا التجاور الجغرافي لا يكفي وحده لتكوين تنظيم إقليمي إنما لابد من توافر روابط قومية معينة بين شعوبها.

ثانيا: العامل السياسي

بالإضافة إلى الروابط السابقة نجد البعد السياسي الذي له وزن هام كدافع لقيام هذه التجمعات الإقليمية وتشكيلها ،حيث تتجسد رغبة هذه الدول في تجميع قواها ليكون لها وزنها وثقلها في تسيير الأحداث العالمية وتتضح أهمية هذا البعد السياسي من خلال التجربة الأوروبية، فقد أدركت بعض دول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية وفي ظل سيطرة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي – سابقا – أنها لن تستطيع المحافظة على استقلاليتها تطورها إذا بقيت منفردة ولا أن تؤثر على سير الأحداث في العالم بما في ذلك ضمانات رفاهية شعوبها الأوروبية نفسها، وبالتالي اتجه التفكير إلى أهمية الوحدة كسلاح لإعادة السلام وإغلاق باب الصراعات لمواجهة التغيرات المتسارعة عالميا. [1]

ومن هنا تظهر أهمية الدور الذي يلعبه العامل السياسي كحافز يدفع الأقطار المختلفة إلى تكوين تجمعات إقليمية فيما بينها كوسيلة لدعم استقلالها السياسي ولزيادة قواها التفاوضية ودعمها لأن ضعف المركز التنافسي والتفاوضي للدول في مجالات المعاملات وما يرتبط بها من قواعد تنظيمية ومؤسسية ينتج عنه ضعف المناعة في مقاومة آثار التقلبات العالمية.

ثالثا: العامل الاقتصادي

[2] –اكرام عبد الرحيم.التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي.العولمة و التكتلات الاقليمية البديلة.القاهرة.عربية للطباعة و النشر. ط 1. 2002 ص 224.

[1] – حسين عمر.التكامل الاقتصادي انشودة العالم المعاصر.النظرية و التطبيق.القاهرة.دار الفكر العربي .ط1 .1998. ص ص 39-40

هناك من العوامل ذات الطبيعة الاقتصادية ما يمكن أن يؤثر على اتجاه الدول المختلفة نحو تفضيل مشروعات التكامل الإقليمي نظرا للرغبة القوية لهذه الدول في التصنيع، [2]ففي حقيقة الأمر هناك مزايا عديدة للتكامل الإقليمي بالنسبة لعملية التصنيع فكل بلد يستفيد من توسيع السوق أمام منتجاته الصناعية بسبب إزالة القيود والعوائق على حركة دخولها إلى الدول الأخرى في التكتل فنجد أن ضعف نطاق الأسواق المحلية في الدول النامية 11 يعرقل فرص قيام المشروعات الحديثة في كافة مجالات النشاطات الاقتصادية كصناعات المنتجات المعدنية الأساسية والبتروكيماويات غيرها من الصناعات الى غير ذلك من التركيبات و التصنيفات ضف اليها كلا من

وصناعة السيارات والحاسب الآلي والتي تتطلب نفقات هائلة في مجال البحث والتطوير، ورؤوس

أموال كبيرة وكفاءات علمية وفنية وتكنولوجية لإنشائها و إدارتها. وهذا ما تفتقر إليه الدول النامية بالإضافة إلى ضعف مركزها التنافسي لأنها تعتمد في صادراتها بالدرجة الأولى على المواد الأولية سواء كانت زراعية أو تعدينية، وتستورد معظم مستلزمات الإنتاج والآلات والمعدات من الدول الصناعية مما أدى إلى اتباع سياسات اقتصادية خاصة مثل سياسة إحلال الواردات أو التصدير من أجل الاستيراد بدلا من أن يكون التصدير هدفه الأساسي هو تصريف المنتجات.

ولذا فإن الأخذ بصورة أو أخرى من صور التكامل الاقتصادي سوف يساهم إلى حد كبير في التغلب على معظم هذه العقبات، وبما أننا نتحدث عن تزايد الاتجاه نحو الإقليمية على صعيد الدول المتقدمة والنامية على حد سواء – بل وبينهما أحيانا — فيمكن القول أن أسباب أو مبررات لتكامل الاقتصادي تختلف من هذه إلى أخرى ،فتسعى الدول الصناعية إلى الاستفادة من عوائد الناتجة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية، حيث تتسم (efficiency gains) الكفاءة الهياكل الصناعية لهذه الدول بالاستقرار لعقود طويلة حتى تمثل ميزة أساسية لهيكل الاقتصاد.

وعليه فإن تغيير هذه الهياكل استجابة للتكتل وبرامجه يكون له أثر إيجابي على الأداء الاقتصادي بوجه عام ويكسبه المزيد من الديناميكية والفاعلية، فإذا ما أدت هذه الكفاءة المرجوة من التكتل إلى زيادة الناتج و الادخار الذي يؤدي بدوره إلى زيادة النمو الاقتصادي فإن ذلك يجعل من التكامل أمرا إيجابيا واختيارا مناسبا للمستقبل.

[2] حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر (القاهرة: دار الفكر العربي، 1998)، ،ص. 13

أما بالنسبة للدول النامية فهي عادة لا تحقق هذه المكاسب بنفس القدر من الفاعلية والديناميكية الاقتصادية التي يفرزها التكامل، كما أن عوائد الكفاءة ليست في حجم الدول الصناعية ذلك لأن الهياكل الصناعية في الدول النامية هياكل صغيرة بالنسبة لحجم الاقتصاد وحتى بالنسبة من خلال تسهيل تدفق التجارة تعد أيضا gains (static) (لمخططات التنمية كما أن المكاسب الساكنة ليست مؤهلة نسبيا و هي تتسم بانها غير مجهزة وهي صغيرة نسبيا. [1]

-هناك العديد من الأسباب وراء ضعف نطاق السوق مثل: انخفاض دخل الفرد ومن ثم القدرة الشرائية تدني وسائل الاتصال والنقل وعدم كفاية الإنتاج المحلي من السلع مما يجعل تبعية هذه المشروعات للخارج مستمرة.

وبالتالي يمكن القول أن أهداف الدول النامية من التكامل ليست أهدافا ديناميكية بقدر ما هي هيكلية تشمل تنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق عبر الحدود وهو ما تسمح به الاقتصاديات ذات الحجم الكبير نظرا لاتساع السوق وتنوع الإمكانات، وهي الأهداف التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها من خلال التكتلات الاقتصادية.

المطلب الثالث: أهمية التكامل الإقليمي

[1] - أسامة المجذوب، العولمة و الإقليمية (القاهرة:الدار المصرية اللبنانية، 1999)، ص.54

تكتسي التكتلات الاقتصادية الإقليمية أهمية بالغة في عالمنا المعاصر، لأنها تمكن تحقيق الكثير من المكاسب فالتكتل ليس هدفا في حد ذاته إنما هو عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف مختلفة نذكر من بينها سبعة تعتبر أساسية[1]

1-الأثر الإنتاجي للتكامل والذي أشار إليه فاينر " J.Viner "بأنه أثر خلق التجارة Trade creation effect ومفاده أن زيادة رفاهية الدول الأعضاء تأتي كنتيجة طبيعية لزيادة إنتاج المشروعات ذات الكفاءة العالية على حساب المشروعات الأقل كفاءة.

2-الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي، حيث يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق إحلال السلع رخيصة الثمن محل السلع مرتفعة الثمن وزيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها.

3-يساهم التكامل لاقتصادي في زيادة معدلات التبادل التجاري للدول الأعضاء، كما يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية لأنه كلما زاد عدد الأعضاء كلما كانت هناك قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى ومن ثم فإن حجم تجارتها مع العالم الخارجي سيكون في وضع أفضل، أي أن التكامل الاقتصادي يحسن معدل التبادل التجاري.

4-تظهر أهمية التكتل الاقتصادي من خلال تحقيق الوفورات الاقتصادية نتيجة اتساع نطاق لسوق الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات المشروعات ذات المرونة الموجبة مما يمكن بدوره هذه المشروعات من استغلال أكبر طاقة إنتاجية ممكنة، ومن ثم يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية.

5-تحقيق الوفورات الخارجية نتيجة انتقال عناصر الإنتاج بحرية ودون قيود بين دول المجموعة، مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف لمعظم المشروعات نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتعتبر هذه الوفورات من أهم المكاسب التي تعظم أهمية التكتل الاقتصادي.

[1] د. فؤاد أبو ستيت، مرجع سابق،ص. 44

6-يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة المنافسة بين مختلف المشروعات القائمة ومختلف عناصر الإنتاج في الدول الأعضاء، الأمر الذي يؤدي إلى انسحاب المنتجين ذوي الكفاءة الأقل وبالتالي الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وزيادة رفاهية المستهلكين[1] يعمل التكامل الاقتصادي على زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء وذلك كنتيجة طبيعية لزيادة حجم الاستثمارات واختيار أفضل المواقع لها بعدما أصبح في الإمكان إنشاءمشروعات وفق معايير اقتصادية وليس بصورة عشوائية، علاوة على تشجيع الاستثمارات الأجنبية.كما تبرز أهمية التكامل الاقتصادي في زيادة وتشجيع حجم التجارة بين الدول وذلك نتيجة إلغاء القيود المختلفة سواء كانت جمركية أو إدارية أو أي معوقات أخري، علاوة على أن التكامل الاقتصادي يحد الدول الأعضاء من التغيرات الفجائية في سياساتها التجارية.

وستتضح أهمية التكتلات الاقتصادية أكثر من خلال نظرية الاتحاد الجمركي التي سنتناولها في المبحث الموالي[2]

المطلب الثالث . شروط نجاح التكامل الإقليمي

لكي تتمكن الترتيبات الإقليمية من النجاح في تحقيق أهدافها لابد أن تتوافر بعض المقومات والشروط الأساسية ،حيث يتطلب الأمر ضرورة توافر الظروف الاقتصادية والسياسية الملائمة.

أولا: الشروط الاقتصادية

تتطلب التكتلات الإقليمية شروطا اقتصادية ملائمة ومشجعة، منها توفر البنية الأساسية الملائمة واليد العاملة المؤهلة والمدربة وتخصص مشاريعها الإنتاجية على أساس إقليمي وانسجام السياسات الاقتصادية وتوزيع مكاسب الإنتاج.

1-توفر البنية الأساسية الملائمة: يعتبر وجود بنية أساسية ملائمة من بين أهم الشروط الواجب توفرها لإقامة تكتل اقتصادي ناجح، فالمجال الإقليمي لا يتيح إمكانية انتقال وفورات الحجم والوفورات الخارجية والتقدم الاقتصادي إلا إذا توفرت شبكة نقل ومواصلات واتصالات ملائمة لذلك. لأن عدم وجود

---

[1] –محمد السعيد ادريس.الاقليمية الجديدة و مستقبل النظم الاقليمية.مجلة السياسة الدولية.مصر.مؤسسة الاهرام عدد 138.اكتوبر 1999.ص 28.

[2] - محمد الاطرش .حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية.في مجلة المستقبل العربي عدد 260 بيروت .2000.ص 17.

وسائل كافية للنقل والمواصلات في الدول الأعضاء سيضعف أهمية التكامل الاقتصادي ويصبح من المتعذر توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكتل الاقتصادي الإقليمي وكذا تعذر تنمية اقتصاديات المناطق المتخلفة بصورة مشتركة ،خاصة تكامل عمليات الاستثمار والمشاريع الإنتاجية واستغلال الموارد الإقليمية بصفة موحدة[1]

2 -توفر الأيدي العاملة المدربة: من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي وتثبيت دعائمه وجود الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة و حرية انتقالها مما يتيح للدول الأعضاء في التكتل استغلال مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة وباستمرار، كما يمكنها في نفس الوقت من تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، ومنه زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة وتقوية التعاون الاقتصادي بين الدول المتكاملة.

3-تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي: وهو من ضمن الشروط اللازمة لنجاح التكامل الاقتصادي وتأمين مستقبله، لأن هذا التخصص يجعل اقتصاديات هذه الدول متكاملة تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة.[2]

مما يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية بينها، وبالتالي فإن مدى تباين التخصص الإنتاجي في الدول الأعضاء يمكن من الحصول على الميزة الكبرى التي يحققها التكامل الاقتصادي وهي ميزة توسيع حجم السوق أمام منتجات الدول الأعضاء ،حيث تفقد مثل هذه الميزة سمتها إلى حد كبير عندما يتشابه التخصص الإنتاجي في هذه الدول ومنه يفقد التكامل الاقتصادي أثره كتنظيم لتنشيط التبادل التجاري بين مجموعة الدول الأعضاء.[3]

– 4انسجام السياسات التجارية: إن أحد شروط زيادة المبادلات داخل المنطقة يكمن في التنسيق بين السياسات الاقتصادية لدول الأعضاء ،وخاصة بين السياسات الجمركية والتجارية والنقدية والضريبية ولا يتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد السياسات السالفة الذكر، كما أنه من الضروري تنسيق سياسات

---

[1] –محمد عيسى عبد الشفيع ..نحو نظرية للتكامل الاقتصادي العربي.مجلة السياسة الدولية.عدد 136.مصر.الاهرام.افريل 1999. ص 23.

[2] قدور بوزيد .التكامل الاقتصادي العربي.(اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية).جامعة الجزائر.كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير 1999. ص 119.

[3] مقدم عبيرات.التكامل الاقتصادي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة(اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية) جامعة الجزائر.كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير.2002.ص 321.

الاستثمار لتأمين تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة حيث يمكن التوثيق بين المصالح الوطنية والمصالح الإقليمية وعلى هذا الأساس لابد أن تهدف السياسة الإقليمية للاستثمار إلى تحقيق توزيع عادل لمزايا الإنتاج وينبغي أن يتيح العدد الكبير للمشاريع المقامة إمكانية تسهيل مهمة الشركاء الصعبة في توزيع النشاطات الصناعية بشكل متوازن عبر المنطقة. وبالتالي فإن

التخصص وتنسيق الاستثمارات سيمكنان من تجنب الاختلالات وازدواجية الاستخدام التي تتسبب في ضياع وهدر كبير لأن أحد الأهداف التي يرمي إليها تنسيق السياسات الاقتصادية لبلدان المنطقة هو التوزيع العادل لمكاسب التكتل[1].

5 -توزيع مكاسب التكتل: إن التوزيع العادل والدقيق لكل المزايا المتولدة عن اندماج السوق الإقليمية أمر صعب جدا، ولكن من المستحب إعداد سياسة مشتركة بغية اتخاذ عدد من الإجراءات التصحيحية لتفادي سحب عوامل الإنتاج والكفاءات من طرف البلدان الأكثر تقدما، ملحقة بذلك ضررا بالبلدان الأكثر حاجة لأموال الاستثمار ولابد من اتخاذ إجراءات مشتركة حول هياكل الإنتاج الصناعي والزراعي، للحيلولة دون حدوث اختلالات اقتصادية واجتماعية توقف عملية الإنتاج، كما يجب أن تقترن الإجراءات الهيكلية أيضا بإجراءات أخرى لحماية البلدان الأضعف في المنطقة ،فيمكن أن يواجه بلد ما خسارة في العائد إثر إلغاء رسوم الاستيراد على المنتجات القادمة من بلدان المنطقة والتي كان يستوردها فيما مضى من بلدان أجنبية، فتحرير التبادل يمكن أن يسفر عن أثر سلبي على ميزان مدفوعات البلدان الفقيرة التي تستورد منتجات الشركاء الآخرين بأسعار أعلى من تلك التي تتحدد في السوق الدولية، وهكذا تتفاقم التفاوتات الإقليمية ولابد من إيجاد وسائل للتعويض كتحويل الموارد لصالح البلدان الأضعف[2].

ثانيا: الشروط السياسية:

[1] -رابح خوني.ورقية حساني-اتحاد المغرب العربي بين ضرورة و معوقات التكتل الاقتصادي.في الندوة العلمية الدولية حول.التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية –الاوربية.الجزائر .جامعة فرحات عباس .سطيف.8-9 ماي 2004.

[2] -اسامة المجدوب.مرجع سابق.ص ص 132-133

تمثل الشروط أو الظروف السياسية عنصرا هاما من عناصر نجاح أو فشل الترتيبات الإقليمية، وتفرض هذه الظروف أهمية وجود هياكل متماثلة لصناعة القرار في أطراف التكامل المتعددة، والتوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس وفقا لمقتضيات الحاجة.

كما تفرض أيضا ضرورة توفر القدرة على الاستجابة للأهداف السياسية والاقتصادية للشركاء ووجود فرضيات سياسية مشتركة أو على الأقل وجهات نظر متوافقة حول أبعاد سياسية تنظم

التدخلات الحكومية المحلية المؤثرة على التجارة في السلع والخدمات والمعاملات المالية الأخرى وأشكال وأنماط هذه السياسة ولوائحها.[1]

ومن هذا المنطلق يصبح من الضروري وضع تصور عملي لكيفية الاستجابة لمصالح الجماعة المتكاملة على المستوى الإقليمي، وتحقيق توافق السياسات والتجانس بين سرعات تنفيذها بالإضافة إلى أهمية التوصل لأحكام مشتركة في مرحلة مبكرة حول الاستثمار وتسوية المنازعات ومعايير العمل.كما تعد مسألة زيادة القدرة التفاوضية لمجموعة الدول المتكاملة على المستوى الدولي من أهم الأمور المعززة للتكامل مما يتيح للدول الصغيرة مشاركة كاملة إذا توفرت لديها قدرة نسبية على التفاوض إقليميا.

المبحث الرابع : التكتلات الإقليمية وعلاقتها التفاعلية بالإطار المتعدد الأطراف من حيث المزايا، التحديات، والمشاكل

في سياق تقييمنا للتكتلات الإقليمية وعلاقتها التفاعلية بالإطار المتعدد الأطراف نجد أن هناك عدة مزايا تتيحها هذه التكتلات، وبالمقابل عدة تحديات تطرحها ومشاكل تواجهها.

المطلب الاول : المزايا التي تتيحها التكتلات الإقليمية

على صعيد المزايا، نجد أن هذه التكتلات تمكن المجموعة المتحدة التي تتشابه مصالحها من السعي معا لتحقيق هذه المصالح، وبالتالي فهي تسمح بتقدم أكبر على صعيد تحرير التجارة واستطلاع فرص التعاون بحثا عن هذه الأهداف على أساس إقليمي.

ومن ناحية أخرى تمثل الإقليمية ساحة مناسبة لتطوير أنماط جديدة للتعاون بين الدول حول القضايا الجديدة التي يطرحها النظام التجاري الدولي لعدة أسباب، أهمها: [1]

- ✓ أن مشاركة عدد أصغر من الدول في العملية التفاوضية يجعل من السهل الوصول لتوافق الآراء حول هذه القضايا خاصة عندما لا يتم التوصل لأرضية مشتركة في المفاوضات السابقة في الإطار المتعدد الأطراف، أين يفضل التركيز على مجموعة محدودة، تعطي الفرصة للدول لتجريب مداخل مختلفة، مما يتيح للمفاوضات متعددة الأطراف الاستفادة من تجارب الإطار الإقليمي.

- ✓ بإمكان الإقليمية أيضا كسر الجمود الناجم عن المصالح الوطنية للدول المنفردة التي تخسر من جراء اتساع المنافسة أو التعاون في مجال محدد، حيث يصبح في الإمكان تسهيل التجارة الدولية بسبب توصل التكتلات الإقليمية لتجانس اللوائح وإزالة القيود في إطار الإقليم، مما يتيح للمنتجين خارج الإقليم التعامل معه على كونه سوقا واحدة.

المطلب الثاني: التحديات التي تطرحها التكتلات الإقليمية.

إن التحديات التي تطرحها التكتلات الإقليمية تكمن في أنها قد تضع قواعد جديدة مغايرة لأحكام التجارة في إطار دولي أو عناصر تمييز جديدة، مما يثير المخاوف من إنشاء حصن تجاري إقليمي، كما أن مثل هذه التكتلات قد لا تقدم حلولا نهائية للقضايا العالمية، وربما تتسبب في تعقيد المفاوضات الدائرة حول هذه القضايا.

وفي هذا الإطار يرى مؤيدو الإطار المتعدد أنه من الصعب تبرير قيام التكتلات الإقليمية إلا إذا أدت إلى تحقيق الرخاء العام، سواء للأفراد أو الدول، عن طريق إزالة القيود التجارية، وبالتالي يمكن تبرير قيام هذه التكتلات إذا ما أدت إلى خلق المزيد من التجارة لا تحويلها، مع تخفيض القيود التجارية ضد غير الأعضاء.[1]

ومن هذا المنطلق، فإن هذه التكتلات يمكن تبريرها وفقا لشروط محددة، أولها: ألا تقتصر فقط على تبادل الأفضليات التجارية من خلال إلغاء الرسوم ورفع القيود التقليدية مثل الحصص، بل يجب أن تذهب لأبعد ما يمكن تحقيقه على أساس متعدد في إطار منظمة التجارة العالمية، كما يجب أن تعمل على تعميق التجارة من خلال التعامل مع القيود الداخلية ضد التجارة، وكذا السماح بانضمام الدول

---

[1] –ماجد كيالي و اخرون.نظام شرق اوسطي ام سوق شرق اوسطية.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.2000.ص 15.

[1] –اسامة المجدوب .مرجع سابق .ص 123.

الأخرى في المنطقة أو في الإقليم، وأخيرا أن تكون لديها القدرة على الاستمرار في التطور، وهناك أربعة عناصر أساسية تقييم آثار الترتيبات الإقليمية على التجارة الدولية، الحرية الفردية، الآثار التجارية، النظم اللائحية، المناخ السياسي.[2]'

الحرية الفردية:

هناك اعتقاد سائد بأن تحرير التجارة هو إزالة القيود عن حرية مواطني الدولة في التخلص من ممتلكاتهم بالطريقة التي يرونها مناسبة، والدخول في تبادل طوعي للسلع مع الآخرين.

ويترجم هذا المفهوم إلى ضرورة تبادل منح التنازلات التجارية أثناء التفاوض مع دولة أخرى. ويرى أنصار حرية السوق في إطار إقليمي أن هذه الحرية يجب أن تكون الشرط الطبيعي للتجارة.[1](1)

.2الآثار التجارية:

يمكن القول أن التجارة الحرة تحسن الأحوال العامة لكافة الدول من خلال إتاحة الفرصة لخلق لثراء، ولكن تحت ظروف معينة فإن فتح الأسواق قد يؤدي فقط إلى تحويل التجارة، وهنا يظهر لتهديد بتشويه التجارة وبالتالي عندما تنضم دولة ما إلى تكتل إقليمي، فإنها تخاطر باكتساب حرية اقتصادية قصيرة الأمد بينما تعوق فرص المكاسب المستقبلية، إلا أن ذلك لا يعتبر سببا كافيا لعدم انضمامها إلى التكتل.

.3النظام اللائحي:

ويعد دور اللوائح أكثر أهمية في الحكم على الحكمة من التكتلات الإقليمية أكثر من الآثار التجارية، خاصة في ظل ما تعانيه الدول الصناعية الغربية حاليا، ويرجع ذلك أساسا إلى كون التناقضات الناتجة عن سياسات الدولة – بما فيها الضرائب المرافعة واللوائح الحكومية الصارمة وتوجيه الحكومة للاقتصاد– قد أفرزت مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية صعبة العلاج عن طريق تلك السياسة[2] .

---

[2] –حافظ زعفران.منطقة التبادل الحر و الاستثمار الخارجي.عناصر تحليلية للمثال التونسي الاوربي.في مركز دراسات الوحدة العربية–الوطن العربي و مشروعات التكامل البديلة.بيروت.ط 1 . 1997.ص ص 58-59.

[1] –اسامة المجدوب.مرجع سابق .ص 54

[2] –سامي عفيفي حاتم .الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية(القاهرة.الدار المصرية اللبنانية. 2005. ص 47.

ويظهر هذا الوضع بوضوح في غرب أوروبا، فالبطالة هناك ضعف البطالة في أمريكا وبصفة مزمنة، ويتميز خلق الوظائف- خاصة في القطاع الخاص- بالتباطؤ الشديد، إن لم يكن منعدما تماما، في حين نجد الصناعات المتطورة تتواجد بكثافة أكبر في أمريكا واليابان اللتين تعانيان أيضا من مشكلات اقتصادية هيكلية، إلا أنها اقل مما هو في أوروبا، حيث يقدر العبء الإداري الفيدرالي الأمريكي بحوالي 688 مليون دولار سنويا، وهو ما يتجاوز إجمالي الصادرات الأمريكية السنوية من السلع المصنعة.

ورغبة من هذه الدول الكبرى من تفادي تطبيق برامج مكلفة للإصلاح الاقتصادي، فإنها تسعى لتصدير سياساتها الاقتصادية الفاشلة إلى المنافسين الجدد من خلال الترتيبات الإقليمية.

كما أن الصراع الدائر داخل الاتحاد الأوروبي حاليا هو أساسا صراع حول هذه السياسات والسياسة الزراعية المشتركة لأوروبا هي واحدة من أكثر السياسات المكلفة والمشوهة للتجارة، وهي جزء لا يتجزأ من سياسة الاتحاد الأوربي، وتستهلك حوالي ثلاثة أرباع ميزانيته.

وبالتالي فإن أي دولة تسعى إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي، قد لا تتعرض لمخاطر تحويل التجارة، بقدر ما ستجد من مخاطر وسلبيات في اللوائح التنظيمية التي قد تجد نفسها مضطرة للالتزام بها كشرط مسبق للعضوية، أو من منظور السياسات المستقبلية غير السليمة التي قد ترغم على قبولها.[1](1)

وأوضح مثال على تصدير اللوائح السيئة، الاتفاقيات الجانبية لنافتا، حيث حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إرغام المكسيك لتقترب بلوائحها من المعايير الأمريكية للعمالة والبيئة.

4.المناخ السياسي:

تعتبر مشكلات السياسة المحلية أيضا عنصرا رئيسيا يوضع في الاعتبار عند تقييم الحكمة من التكتلات الإقليمية، ولقد شهدت العقود الثلاثة التالية للحرب العالمية الثانية توافق آراء في الولايات المتحدة الأمريكية لصالح تجارة دولية أكثر حرية، ولكن في أواخر الثمانينات، حدث هناك تدهور خطير في المنطق السياسي للتجارة الحرة في ظل ظهور زعامات ذات شعبية واسعة تقود أعدادا هائلة من البشر، يدافعون عن السياسات الحمائية، ومن جهة أخرى برعت الولايات المتحدة الذي تنامى مؤخرا ليتضمن اتفاقيات ، Managed Tradeالأمريكية في ممارسة النمط المدار للتجارة العقود الطوعية على

(1) -سامي عفيف .مرجع سابق – ص 123.

الصادرات، والقيود الكمية على بعض الواردات (السيارات، الصلب)، وهذا على سبيل المثال لا الحصر[2].[2]

وتوحي هذه السياسات بأنه بدلا من السعي لتحقيق المزيد من فتح الأسواق من خلال منظمة التجارة العالمية أو التكتلات الإقليمية، فإن هناك اتجاها يفضل اللجوء إلى التدخل الحكومي الثقيل.

ونخلص مما سبق إلى أنه إذا كان بإمكان دولة ما الدخول في تكتل إقليمي بدون أعباء لائحية ثقيلة عليها، فعليها أن تفعل ذلك دون الاعتماد على الإطار متعدد الأطراف، لأن الاتفاقية الإقليمية ستعزز من نشاط قطاع الأعمال وجماعات المصالح الأخرى بشكل يتيح قوة مضادة لأنصار الحمائية، ويكسب هذه الدولة قدرة تفاوضية أكبر في الإطار الدولي، خاصة في موضوعات هامة

مثل سياسات الاستثمار، هذا وإن التكتلات ألإقليمية لا تخلو من بعض المشاكل الفنية.

ثالثا: المشاكل التي تثيرها الإقليمية[1] 1

اكتسبت التكتلات الإقليمية شعبية كبيرة بعد حقبة الستينات، وتم خلق العديد منها، ولكننا نجد قد عارضوا هذه Anne krueger و Jagddish Bhagwati عدد من الاقتصاديين المرموقيين مثل التكتلات باعتبار أنها لا تضمن تحسنا في الوضع العالمي بالإضافة إلى عدد من المشكلات الفنية، فقد أصبحت سياسات الاستثمار والمنافسة والسياسات اللائحية والقواعد حول الرشوة والفساد مؤخرا تندرج ضمن المسائل التجارية، وفي ظل العالمية الجديدة أصبحت التجارة- وكذلك الاستثمار- تحدث نتيجة لقرارات الشركات الكبرى في إطار استراتيجية إنتاج دولية كاملة، ولم تعد نتيجة لبدائل الاختيارات الاقتصادية المطروحة أمام الدول.

كما أن المنافسة في العديد من الصناعات قد أصبحت منافسة دولية، وبالتالي فالمؤسسات العالمية تنافس في منتجات عالمية في سوق عالمي، وفي ظل ذلك تؤثر اللوائح والقوانين الوطنية للمنافسة والرشوة في شروط المنافسة الدولية، مما جعلها تحظى باهتمام شريحة أكبر من المجتمع الدولي.

---

[2] -اسامة المجذوب .مرجع سابق ص –ص 272-273.

[1] Jagdish Bhagwati and Anne O. Kruger: " The Dangerous Drift to Preferential Trade Agreements", The American Enterprise Institute, Washington, USA, 1995, p. 154

ومن ناحية أخرى، فإن ظاهرة تكامل المنتجات ليست ظاهرة إقليمية، ولكنها تحدث في إطار عالمي، وبالتالي فإنه من الخطأ العمل على وقف التعاون على المستوى الإقليمي بين مجموعة مختارة من الدول، لأن ذلك قد يحمل معه مخاطر خلق منافسة بين التكتلات الإقليمية، وخطر خلق شريحة من المتمتعين بوضع متميز في إدارة الاقتصاد العالمي، وشريحة أخرى دائمة من غيرالمستفيدين بين الدول.

ولتحقيق التوازن لابد أن يتم تناول هذه المسائل في الإطارين الإقليمي والمتعدد الأطراف على حد سواء، والاعتراف بوجود حاجة لمستويات وسرعات مختلفة للتكامل لتحقيق مثل هذا.

التعاون، باعتبار أن الهدف الأسمى لتطوير التعاون الدولي في هذه المسائل هو خلق مناخ يتيح منافسة ذات كفاءة اقتصادية على المستوى العالمي.

وفي إطار هذا الهدف، أوصى المؤتمر الوزاري السنوي لعام 1995 لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أن تهدف المفاوضات متعددة الأطراف المستقبلية إلى ضمان فتح الاقتصاديات الوطنية أمام المنافسة الدولية .[1]

المطلب الرابع: التفاعل بين الإقليمية والعالمية

لقد أدى تزايد عدد الترتيبات الإقليمية إلى تشعب العلاقة بين الإطارين الإقليمي والمتعدد الأطراف، وقد دفع ذلك بمجلس منظمة التجارة العالمية سنة 1996 ، إلى إنشاء لجنة اتفاقيات التجارة التفضيلية، والتي يتركز دورها في دراسة التكتلات الإقليمية في ضوء قواعد المنظمة وفحص الآثار المتكررة لهذه التكتلات والمبادرات الرامية إلى مزيد من التحرير للتجارة في الإطار المتعدد الأطراف والعلاقة بينهما، وكذا الدعوة إلى إنشاء تكتلات جديدة اقتداء بالنماذج الناجحة كالاتحاد الأوروبي.[2]

ويرى كثير من المحللين أن التكتلات الإقليمية في ظل المنظمة العالمية للتجارة قد ساعدت على عولمة الاقتصاد العالمي، في حيث يرى صنف آخر عكس ذلك ومن هنا نرى أنه من الصعب وضع تصور نهائي لشكل وطبيعة العلاقة بين منظمة التجارة العالمية والتكتلات الإقليمية، خاصة وأن هذه الأخيرة تتميز بالديناميكية المستمرة والتغير والتطور، لكن الدور الذي تضطلع به المنظمة، يجعل كل المحاولات

---

[1] –سامي عفيفي.مرجع سابق.ص ص 48-49.

[2] –احمد عبد الرحمان .العولمة.مظاهرها و مسسباتها.مجلة العلوم الاجتماعية.المجلد 26.الكويت.1998. ص 23

التكاملية تحت مراقبتها، نظرا لما لها من سلطات اتخاذ القرار في أمور الاقتصاد الدولي، وبالخصوص تحرير التجارة، الذي يعتبر الخطوة الأولى والأكيدة لإرساء دعائم أي تكتل[3] .

كما أن النسخة الجديدة للمنظمة بعد جولة الأوروجواي قد خففت من مخاطر تحويل التجارة، وساعدت على ظهور وانتشار العديد من المبادرات الإقليمية وشبه الإقليمية، بل وتعدت إلى مبادرات عبر إقليمية. وأصبحت هذه التكتلات بمثابة وسيلة للتغلب على قيود التجارة المتبقية، وتجلى هدفها في تحقيق مزيد من التحرير للسلع الحساسة والخدمات الحيوية، ونستنتج من ذلك أن العولمة لم تأخذ موقفا سلبيا من التكتلات بل موقف احتواء تخدمه نصوص اتفاقيات أوروجواي. [1]

وقد أدت الترتيبات الإقليمية التي حققتها منظمة التجارة العالمية، إلى حدوث حالة من النشاط والديناميكية على مستوى الدول من مختلف المناطق في آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية، وأيضا في وسط وشرق أوروبا لإصلاح سياساتها الاقتصادية وتطبيق نظريات اقتصاد السوق الحر.

كما أدى هذا التطور والنجاح على الصعيد الوطني، إلى تزايد الشعور بالحاجة لمزيد من التعاون والتكامل بتطبيق النمط الاقتصادي الحر الجديد، بحثا عن الأسواق والمكاسب المشتركة، والتوصل لنظام متعدد الأطراف يحكم قواعد التجارة الدولية وينظمها.

إن ارتباط مصالح التكتلات الإقليمية المعاصرة بمنظمة التجارة العالمية يدعو إلى التفكير مليا فيما ستؤول إليه العلاقات بينهما، فتيارات التجارة والاستثمارات الدولية التي تشكل نواة النظام التجاري الدولي تتمركز بالدرجة الأولى في الدول الصناعية الكبرى، وهذه الأخيرة لا تنفصل في علاقاتها عن منظمة التجارة العالمية بأي حال من الأحوال، وهذا من المرجح أنه سيقود التكتلات الإقليمية إلى الانصهار في ظل منظمة التجارة العالمية لأن موجات التحرير العالمي للتجارة وفق المنهج الإقليمي من المتوقع استمرارها حتى عام 2020 ، وبعدها ستنصهر في بوتقة واحدة لتشكل اتفاقية عالمية واحدة يتحول العالم بمقتضاها إلى منطقة تجارة حرة عالمية واحدة. [2]

---

[3] ابراهيم توهامي.د-اسماعيل قيرة.د-عبد الحميد دليمي.العولمة و الاقتصاد غير الرسمي(قسنطينة.دار الهدى للطباعة و النشر.2004) ص 16

[1] غسان السنو، أحمد الطراح، العولمة والدولة، الوطن والمجتمع العالمي (بيروت: دار النهضة العربية، 2002)، ص. 36

[2] د. سامي عفيفي حاتم: مرجع سابق، ص. 54

ويخلق هذا التحول العالمي تخوفا لدى الكثير من الدول التي لم تجد لنفسها دليلا إقليميا تقتفي أثره و البحث عن تكتلات إقليمية ذات نطاق أوسع تحتمي فيها بدلا من بقائها خارج المنظومات الإقليمية، ولعل خير الأمثلة على ذلك ما نشاهده من سعي كثير من الدول – خاصة الصغيرة منها -إلى الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية " نافتا "، فقد شجعت الآثار الاقتصادية الإيجابية التي نعمت بها المكسيك، الكثير من دول أمريكا الجنوبية للانضمام إليها تشكل كما أنه ، (Free Trade Area of the Americas) FTAAمنطقة التجارة الحرة للأمريكيتين من المتوقع في حالة استمرار هذا التحول نحو اللحاق بركب التكتلات الإقليمية الأكبر اتساعا أن تتفكك كثير من الترتيبات الإقليمية الصغيرة لصالح الكيانات الإقليمية الكبرى، إذ نجد هذا على وجه الخصوص في حالة الانقسام الداخلي الذي يشهده مجلس التعاون الخليجي بعد انضمام البحرين إلى وتفكك عدد من الكيانات التجارية الإقليمية في القارة الإفريقية لصالح ، " NAFTA "منطقة النظام الشراكة الأوروبية– الإفريقية في إطار معاهدة بروكسل عام 2000[1] .

معنى هذا أن المنهج الإقليمي، ما هو إلا مرحلة انتقالية تستعد فيها دول العالم لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف، تحت راية المنظمة العالمية للتجارة لأن الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة تجاه التكتلات الإقليمية، هو دور رائد يتجسد من خلال ارتباطها الوثيق بهذه التكتلات، ومختلف ترتيبات التجارة التفضيلية، وتبقى هذه المنظمة الحل الأمثل والطريق الأفضل، لمساعدة أي تكتل في التقدم وترسيخ مكانة دولية له ما لم يتم مخالفة قوانينها المسيطرة، خاصة وأن المنظمة في حاجة ماسة إلى زيادة تحرير التجارة، لكن هذا لن يتأتى أبدا إلا بتوفر القدرة التفاوضية، التي تتعاظم في إطار التكتلات الإقليمية، التي يعتبر أمر بقائها مسلمة لا يختلف عليها اثنان، لأن الخطوات التي مر بها كل تكتل في بنائه – خاصة القديمة منها كالاتحاد الأوروبي– لا يمكن أن تعود بها إلى نقطة الصفر لأي سبب من الأسباب، خصوصا وأن كل المعطيات الدولية الحالية تشجع التوجهات الإقليمية، وتحث على بنائها في كل أنحاء العالم، ليجمع بينها التعاون الاقتصادي من جهة والصراع السياسي من جهة أخرى، لكنها حتما ستستجيب لمتغيرات المرحلة القادمة، 125 فالتعاون الإقليمي يتطلب تحقيق تحرير التجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي كخطوة هامة وضرورية للاستفادة من الوفورات النسبية الناتجة عن اقتصاديات الحجم الكبير، وهذا ما

[1]مغاوري شلبي: صندوق النقد والبنك الدولي، تجميل الوجه القبيح، في-http://www.islan-onlione.net/iol arabic/dowalia/namaa27-11-2001/morajaat.asp:

يبرر توسيع عضوية التكتلات الإقليمية تدريجيا دون تقيدها، لأن العضوية المفتوحة، والتوسع المستمر للتكتل من خلال قبول أعضاء جدد من شأنه المساهمة في استكمال المشروع العالمي لإقامة منطقة تجارة حرة عالمية، وإحداث عملية التقارب لتحقيق تكتل واحد، حيث تخفض التعريفية الجمركية الخارجية المفروضة بين التكتلات المختلفة إلى أدنى مستوى لها، وبذلك يمهد الطريق للتحرير الكامل للتجارة الدولية.

ومن هنا نختلف مع الرأي الذي يعتقد أن مثل هذه التكتلات ستؤدي في النهاية إلى تفتيت النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف من خلال تبادل المزايا والأفضليات في إطار التكتل وفرض سياسات حمائية تجاه الأطراف خارج إطاره سواء دولا منفردة أو تكتلات أخرى.

بل نتفق مع الرأي الذي يعتقد أن مثل هذه التكتلات ستساهم في النهاية في تعزيز النظام التجاري الدولي وتحريره من خلال تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بين هذه التكتلات وتعميم الافضليات الممنوحة لأعضاء التكتل على سائر أعضاء منظمة التجارة العالمية.

الفصل الثانى

واقع التكامل المغاربي بين الإمكانيات و المعوقات

المبحث الأول : العملية التكاملية المغاربية

المطلب الأول: عوامل وحدة المنطقة المغاربية

أولا العامل الجغرافي : المغرب العربي متسع جغرافيا ، متصل المفاصل ، متجانس الخصائص المناخية و السمات الطبيعية متكافئ الموارد و المنابع الطبيعية ، متجانس العمران و متقارب في الملامح البشرية ، يتوقع على الضفاف الجنوبية الغربية للبحر المتوسط ، فهو يمتد من الشرق إلى الغرب ، بين خطي الطول 25° شرقا أي الحدود الليبية المصرية إلى 17° غربا التي تشمل الساحل الأطلسي لموريتانيا ،و يتحدد من الشمال إلى الجنوب بين دائرتي العرض 37° شمالا أي ..... إلى 18° درجة جنوبا أي حدود الجزائر الصحراوية ، على مساحة إجمالية قدرها 326. 997. 5 كلم تتوزع دوله كالأتي [1]:

- دولة ليبيا : 540. 1759 كلم
- جمهورية تونس: 610 163 كلم
- جمهورية الجزائر 741. 2381 كلم
- مملكة المغرب : 550. 446 كلم
- جمهورية موريتانيا 455. 032. 1 كلم
- جمهورية الصحراء 420. 213 كلم

إجمالي هذه المساحة لا يفوقه سوى كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين والبرازيل فالمغرب العربي يغطي حوالي 4 %من مساحة اليابسة، 20% من مساحة إفريقيا و40% من مساحة الوطن العربي.

[1] –محمد الجديدي ،الموارد الطاقوية و المنجمية عامل للإدماج الاقتصادي التكاملي المغاربي في أفاق و مراحل بناء المغرب العربي ،تونس ،مركز الدراسات و الأبحاث الاقتصادية و الاجتماعية 1989،ص 11.

كتب الفرد مهان الخبير الأمريكي في الإستراتيجية البحرية في أواخر القرن التاسع عشر ، وتحديدا في عام 1892 يقول :"جعلت الظروف البحر الأبيض المتوسط يلعب دورا تجاريا و عسكريا في تاريخ العالم ،اكبر مما لعبه أي سطح مائي أخر يتمتع بالحجم ذاته ،فقد اتسعت امة بعد امة للسيطرة عليه و لا يزال الصراع مستمرا " [2].

هذا تقييم يصعب تحديه ،إذ بمجرد نظرة على خارطة العالم و استعراض موجز لتاريخ منطقة المغرب العربي التي تشكل جزءا أساسيا من المنطقة المتوسطية ،تتأكد هذه الحقيقة، من هذه الزاوية تكتسب منطقة المغرب العربي أهمية خاصة في السياسيات الدولية ، نظرا إلى موقعها الاستراتيجي الجهوي في قلب العالم ، حيث تعتبر نقطة التقاطع المهمة بين أوربا واسيا و إفريقيا وبين الشمال والجنوب و بين الشرق والغرب ، وتتحكم المنطقة بأهم مناطق المرور الدولية ،وهو مضيق جبل طارق بين البحر الأبيض المتوسط و المحيط الأطلسي [1].

إن الموقع المميز لمنطقة المغرب العربي ، قد جعل الحضور التجاري و العسكري للدولة الكبرى في المنطقة ضروريا و حيويا لنموها وتطورها ، ووسيلة لفرض سياساتها ليس على هذه المنطقة و طرقها الإستراتيجية فحسب بل على الدول التي تستخدم بالضرورة هذه الطرق لأغراض عديدة

إن الخصائص الأساسية للموقع الجغرافي للمنطقة العربية قد أضفت عليها منذ القدم اهمية خاصة من النواحي الحضارية و الاقتصادية و السياسية الإستراتيجية ، فجعلت تلك الخصائص من المنطقة مهدا للحضارة الإنسانية ، ومعبرا رئيسيا لطرق المواصلات البرية و البحرية و من ثم الجوية و ممرا للجيوش ، و ميدانا للتنافس و الصراع بين القوى السياسية الدولية الكبرى على مر الزمن و محورا لكثير من الأحداث[2]

بالإضافة إلى العوامل الجغرافية السالفة الذكر، يتوفر المغرب العربي على عدة مقومات حضارية.

---

(2) عابد شريط –الاندماج الاقتصادي الاقليمي للدول المغاربية مع الاتحاد الاوربي.مجلة السياسة الدولية.عدد 153.جوان 2003

(1) –السعيد مقدم.الاتحاد المغاربي واقع و تقييم. ادارة.عدد 2-2000.الجزائر.مركز التوثيق و البحوث الادارية.2000. ص 12

(2) –عبد الله ساعف.اتحاد المغرب العربيالهوية و التفاعلات .–مجلة السياسة الدولية. عدد 108.1992.ص 25.

ثانيا:اللغة: جرت العادة تعريف اللغة على أنها أداة للتواصل و وسيلة للتفاهم بين أفراد الشعب، فإذا كانت لغة واحدة هي السائدة بين عامة الشعب في القطر الواحد فان التفاهم و الانسجام يطبعان أفراد هذا القطر.

بالرغم من كون هذا التعريف مطابقا لموقع المغرب العربي إلا انه بنيوي يعطي صبغة جامدة للغة : لقد ذهب الفيلسوف الألماني هاردي إلى اعتبار لغة الشعب "تمثل في كل الأحوال روح الشعب نفسه ،فلغة الآباء و الأجداد مخزن كل ما للشعب من ذخائر الفكر و الثقافة و التاريخ و الفلسفة و الدين و يذهب مواطنه." فيخته إلى حد أن اللغة تؤثر في الشعب الذي يحدث بها تأثيرا لا حد له ،يمتد إلى تفكيره و إرادته و عواطفه و تصوراته مشروطة بهذا التأثير و متكيفة به.

فاللغة العربية في المغرب العربي إذا أكثر من مجرد وسيلة اتصال و تفاهم و ان تعددت اللهجات في المجتمع الإقليمي للمغرب العربي ،فان استقرارا اللغة العربية به كانت نتيجة كونها لغة العبادات و الثقافات و الفكر و المعاملات اليومية و العامة و هو التعريف الانثروبولوجي الذي اخذ به ابن خلدون

ثالثا : الدين: لقد عرفت منطقة المغرب العربي قبل الفتح الإسلامي الوثنية بأنواعها المتعددة ،و مع تداول الاستعمار الإمبراطوريات المتوسطية احتك المغرب العربي بالديانات السماوية اليهودية والمسيحية ، فتشكلت أقلية ذات قاعدة دينية و عقائدية بين العهدين القديم والجديد ، لم تتمكن الديانتين من التغلغل في المجتمع لارتباطهما بظاهرة الاستعمار ، لكنهما بالمقابل شكلتا المنعطف الحاسم لانتشار الإسلام ، فبعد الفتح الإسلام أصبح المغرب العربي يدين بالإسلام و يعتنق المذهب المالكي .و إذا كان تعدد الأديان لا يمنع قيام وظهور الشعب مثلما هو عليه الحال في عدة دول (الهند ، الصين) بل يمكن القول انه لا يضعفها و لا يؤثر على كيانها ،إلا أن وحدة الدين قد تقضي على العديد من مصادر التهديد الداخلي لأمن الدولة ،أما في المغرب العربي ،فان مشكلة تعدد الأديان لا تطرح بالأساس .[1]

رابعا:التاريخ المشترك:

[1] –محمد عبد الشفيع عيسى.نحو نظرية للتكامل الاقتصادي العربي.مجلة السياسة الدولية.عدد 136.مصر . الاهرام .افريل 1999.

يعد التاريخ الضمير الحي للأمة ، و محاولة بناء المستقبل دون فهم الماضي محاولة فاشلة لا محالة ، ومن أهم ما ميز المغرب العربي أن أقطاره مرت بالتجارب و التحديات التاريخية نفسها و بالتالي عرفت تأثيرات سياسية واقتصادية و اجتماعية وثقافية ...

و قد كانت التهديدات الخارجية تعتبر المغرب العربي الكبير كتلة واحدة بالرغم من اختلاف الرؤى لها ،فالرومان واليونان مثلا اعتبروها وحدة ضمن البحر الأبيض المتوسط و القوى الاستعمارية اعتبرتها كتلة واحدة متماسكة ضمن الوطن العربي والعالم الإسلامي ا وضمن القارة الأوربية ، أما العرب والمسلمون فيعتبرون المنطقة أيضا وحدة مكونة للهوية العربية الإسلامية و على هذا النحو ، كانت كل التجارب سواء تهديدا أم إمدادا ، ترى أن المغرب العربي كتلة واحدة [2].

و يمكن القول أيضا ان ان الرصيد التاريخي و الحضاري الواحد لمنطقة المغرب العربي يعد من اصلب الأرضيات التي ينبغي أن تبنى عليها وحدته و بصفة خاصة منظومته الأمنية.

خامسا :العرق :يتعايش في المغرب العربي مجتمع متكون عرقيا من عنصرين أساسيين من عنصرين أساسيين (بربري و عربي) إضافة إلى بعض الأعراق الجزئية :تركية ، اسبانية،.....[1]

لقد كان للإسلام دور فاصل في حسم طبيعة العلاقة بين مختلف الأعراق في المغرب العربي ، فلا سيد و لا مسود في ظل دين التسامح و الايخاء دين المودة و الرحمة دين المن و السلام ينبذ كل أشكال التطرف العرقي و الديني و الطائفي ،اذ انه رويدا رويدا اتخذت المنطقة بشكل مشاريع في التعرب ،فالعربية مفتاح العقيدة الإسلامية و روح حضارتها و الآن يوجد مجتمع واحد ،لا ينسى إلى حد العرقين بل لا يمكن الفصل بين الناس أيهم العربي و أيهم الامازيغي فعروبة المغرب العربي حضارية و ليست عرقية .

لقد شكل هذا العامل مصدر قوة للمغرب العربي في العديد من الأوقات ، ففي العهد التركي على سبيل المثال انصهرت جميع الأعراق ، لتشكل القوة البحرية في البحر المتوسط لكنه ومع ذلك أصبح ممكن

---

[2] بد الوهاب شمام .اتحاد المغرب العربيو الشراكة الاوروميتوسطية.اوجه التكامل و التباين.في الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الاوربية.الجزائر-جامعة فرحات عباس .سطيف.من 8 ال 9 ماي 2004.

[1] مصطفى الكثيري الخصوصية التاريخية و الحظارية لبلدان المغرب العربي و مدى انعكاساتها على التنمية الادارية ،صادر عن المنطقة العربية للعلوم الادارية الاردن ،مطبعة الشرق الاوسط 1986،ص22

الاستغلال و التوظيف في العهد الحالي ، نتيجة الظروف الاستعمارية التي حاولت جاهدة خلق هذه الفروق رغم أن نسبة استعمال اللغات البربرية لتتعدى 5 من نسبة سكان ليبيا و 3 في تونس و حوالي 20 في كل من الجزائر و المغرب و في الوقت الراهن يزداد الشعور بالأمن في المغرب العربي جراء هذا العامل.[2]

لقد و ضعت الجغرافيا المغرب العربي في قلب الإستراتيجية الدولية للقوى العظمى حيث يمثل جزءا لا يتجزأ من مصلحة الدول الصناعية الكبرى في المتوسط إضافة إلى أن اهتمامات القوى الكبرى تنصب على منطقتي المشرق و المغرب العربيين

سادسا :العامل الاقتصادي : باللغة الاقتصادية تتشكل الكتلة البشرية في المغرب العربي التي تفوق 80مليون نسمة حاليا ،و سوف تفوق 120 مليون نسمة في أفق 2025 ،سوقا مغاربية لرؤوس الأموال العربية و استثماراتها ،إضافة إلى أن الجزائر و ليبيا تمونان أوربا ب 36 من صادراتها النفطية ،و تغطي الجزائر و حدها 20 من الحاجيات الغازية لأوربا علما أن احتياطي الغاز في المغرب العربي يقع في الصدارة العالمية كما تبلغ احتياطات البترول 56 مليار برميل في كل من ليبيا و الجزائر و هي الأهمية نفسها بالنسبة الى احتياطي الفوسفات بالنسبة للمغرب و تونس و الحديد بالنسبة لكل من موريتانيا و الجزائر.[1]

و بالرغم من وجود تنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية و المجموعة الأوربية للنقود في منطقة المغرب العربي إلا أن المنطقة تعتبر حيوية أكثر بالنسبة لأوربا ،إذ أنها الأقرب جغرافيا لها و معاملها الاقتصادي الأول. ففي حين تدرج منطقة المشرق العربي ضمن المصالح القومية الأمريكية، يدرج المغرب العربي ضمن الحدود الأمنية الأوربية.

وقد زاد هذا الرأي اتضاحا خاصة بعد مسار برشلونة و مختلف الإجراءات اللاحقة ،خاصة في المجالات الأمنية في دول الجنوب المتوسط و كذا مشكل الهجرة و كمشاكل السياسة المترتبة عن ذلك ،و الرأي الغالب حاليا لدى المفكرين هو وجود ميل عالمي نحو جر منطقة المشرق العربي إلى قلب الصراع العالمي ، بينما تكون منطقة المغرب العربي بالأساس منطقة نفوذ أوربية ،لكن مع تقاطع المصالح الأمريكية ،حيث

(2) عصمت عبد المجيد.مستقبل المنطقة العربية في ظل التحديات و الرهانات الحالية.في مجلة مجلس الامة.الجزائر. عدد 17. اكتوبر . 2004. ص ص 25 -26

(1)- مقدم السعيد.الاتحاد المغاربي واقع و تقييم.مرجع سابق.ص 142.

يقول مسؤول أمريكي حول الشؤون الإفريقية عن المغرب العربي :"هو بمثابة عجلة ذات اتجاهين ،اتجاه شمالي نحو فرنسا و أوربا و اتجاه الشرق نحو الوطن العربي و اتجاه الجنوب نحو إفريقيا و الاتجاه الغرب نحونا [2].

و تشترك دول المغرب العربي في مجموعة سمات حيث خضعت هذه الدول لمختلف أشكال السيطرة الاستعمارية و أساليبها و تعد حديثة العهد بالتخلص من تلك السيطرة من الناحية الرسمية و تركت هذه السيطرة العديد من الآثار السلبية و ذلك على الأصعدة الاقتصادية و الثقافية و السياسية و من ذلك إن لغة المستعمر مازالت سائدة ،الأمر الذي خلق فروقا عميقة فيما بينها و مقابل ذلك فان الأثر الايجابي الأهم للخبرة الاستعمارية تمثل في تعميق الوعي بالتناقض مع المستعمر و الشعور بوحدة التحديات و تنمية الهوية المتمايزة.

كما أن دول المنطقة هي دول محدودة الموارد و دول محدودة القدرة على توظيف مواردها ،فهي تعتمد على مورد واحد قابل للنفاذ و الزوال و هو البترول بالنسبة لليبيا و الجزائر الأمر الذي يجعل اقتصاده عرضة لهزات عنيفة بتأثير لتدبدب في الأسعار العالمية للمواد الخام .

المطلب الثاني : نشأة اتحاد المغرب العربي

الخلفيات التاريخية لاتحاد المغرب العربي :

إن فكرة تكوين مغرب عربي موحد ليست حديثة العهد ، فهي راسخة الجذور تاريخيا حيث طمحت أجيال وأجيال لتعيد تشييد هذا المغرب العربي الذي فرض وجوده إبان عهد الموحدين .

ويمكن إرجاع بناء فكرة تكوين نغرب موحد إلى بداية القرن العشرين حيث بدا ظهور شعور التعاون المغاربي من خلال بعث لجنة استقلال تونس و الجزائر في السنوات 1916/1915 بجنيف لفكرة جمهورية شمال إفريقيا كما وضعت الحركات الوطنية المغاربية سنة1917 خلال المؤتمر شمال إفريقيا المنعقد في فرنسا ، المبادئ الرئيسية للاندماج و الوسائل الكفيلة لتحقيقه و قد كان لتأسيس حزب نجم شمال إفريقيا في 1926 دفعة هامة في جمع الحركات الوطنية بالمنطقة ، مؤكدة على الأقل عن عدم الاختلاف

[2] تروان جان فرانسوا.المغرب العربي الانسان و المجال.(ترجمة علي التومي .كارم داسي. عبد الكريم سالم).دار الغرب الاسلامي . ط1 1997. ص 158.

من حيث المبدأ ،ما بين الزعماء السياسيين ،كما كان هذا الحزب يطالب باستقلال شمال إفريقيا برمتها [1].

و في سنة 1945 تأسست أول جبهة للدفاع عن شمال إفريقيا في الجامعة العربية

ن كما انعقد في فيفري سنة 1947 ، مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة الذي جمع ممثلي حزب الشعب الجزائري من الجزائر و حزب الدستور الجديد من تونس و رابطة الدفاع عن المغرب "و التي فيها الغلبة لحزب الاستقلال "

و قد اتخذ المؤتمر عدة لوائح مرتبطة باستقلال دول المغرب العربي و الوسائل الواجب اتخاذها للوصول إلى الأهداف التالية[2]:

أولا : أهداف ذات طابع سياسي ومتمثلة في التنسيق بين الحركات الوطنية لمغاربية وتوحيد المنظمات العمالية والاجتماعية و الثقافية والاقتصادية.....

فيما يخص التضامن العمالي : بعد ان كانت النقابات المغاربية مجرد امتداد للنقابات وطنية كان لها شان كبير في تحرير دول المغرب العربي –هذه النقابات التي كانت لها قواسم مشتركة عبر عنها النقابي التونسي فرحات حشاد في 1947 مصرحا بما يلي[1]:" أن مصير عمال شمال إفريقيا واحد ، يعانون من نفس المصاعب ، ويناضلون ضد نفس الخصوم ولا يستطيعون النجاح إلا ببناء وحدتهم ."

فيما يخص التضامن الطلابي : كان للطلبة المغاربة تنظيم موحد معروف بجمعية الطلبة المسلمين بشمال إفريقي(AEMNA) المنشأ في عام 1327 و تظهر لنا أهداف هذا التنظيم من خلال المؤتمر المنعقد في تلمسان و الممثل في توسيع استعمال اللغة العربية و تاريخ بلاد المغرب العربي ، وهذا في إطار أفق بناء الوحدة المغاربية و واصل الطلبة المغاربة في نضالهم المشترك محققين نتائج هامة .

---

[1]- ناصر بورنان ،الاندماج الاقتصادي لدول المغرب العربي ،ماهي افاق التعاون بين تونس و المغرب ،المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية ،العدد12،1988 ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،الصفحة .20

[2] -Paul balta l'émergence de la société cwile ;marier le Maghreb l'union européen ? 3 eme trimestre 1999 n°41 p 164/167

[1] عبد الحميد ابراهيمي المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الاولى ،ديسمبر 1996 بيروت ،لبنان ،ص68/67

فيما يخص التضامن الشامل : و يقصد به التضامن التلقائي بين شعوب المغرب العربي ويبرز هذا التضامن عادة عندما تعارف بلدان المغرب العربي أحداثا مهمة داخلية آو خارجية ، يمكن ذكر بعض الأمثلة عن ذلك : فنجد أي عمل قمعي تقوم به السلطات الفرنسية الاستعمارية في أي بلد يؤدي بصفة آلية إلى بروز ردود أفعال تضامنية في الأقطار الأخرى ففي مجازر 08 ماي 1945 بالجزائر التي شهدت قتل 45000 شهيد ، أدى إلى اندلا ع مظاهرات في كل من تونس و المغرب الأقصى ، وفي ديسمبر 1952 على اثر اغتيال فرحات حشاد في تونس قامت مظاهرات عفوية في الجزائر والمغرب تضامنا مع الشعب التونسي[2]

كما أن الكفاح الجزائري ساهم إلى حد كبير في استقلال تونس والمغرب و ذلك بسبب عدم تمكن الاستعمار الفرنسي من مواجهة نضال الشعوب الثلاث في أن واحد ، في حين فضلت فرنسا منح الاستقلال للدولتين قصد التفرغ للثورة الجزائرية و ذهب بعض رجال الجيش الفرنسي حسب بول بالتا Paul balta أن توحيد الكفاح المسلح للدول المغاربية الثلاثة قد يساهم في تخفيض من حرب الجزائر إلى سنتين أو ثلاثة سنوات كما أكد أن قادة الدولتين المجاورتين للجزائر ، ان استقلالهما سمح بمنح قواعد خلفية لمكافحي جبهة التحرير الوطني .

و في تصريح مؤتمر الصمام في أوت 1956 أعربت جبهة التحرير عن أملها في تكوين فيدرالية شمال إفريقيا ، وفي السنة الرابعة من بداية الثورة الجزائرية انعقد مؤتمر طنجة من 27 إلى 29 ابريل بمشاركة حزب الدستور الجديد من تونس و حزب الاستقلال المغربي و جبهة التحرير الوطني من الجزائر وكان لهذا المؤتمر ثلاثة أبعاد.

أولا :رد فعل على تصرفات الاستعمار الفرنسي و محاولة ردع الفرقة بين الأقطار المغاربة

ثانيا جاء كجواب لطموحات الشعوب المغاربة الثلاث في تحقيق الوحدة المغاربية حيث تسنت توصيات الندوة على إقامة نظام فدرالي مغاربي و إنشاء جهاز نيابي و هيئة تنفيذية مؤقتة و رغم أن هذا المحور لم يكن إلا ملحق بجدول الأعمال فقد لاقى اهتمام الرأي العام في بلاد المغرب العربي و وسائل الإعلام

[2] عبد الحميد ابراهيمي ،المرجع نفسه .ص 70/69.

الأجنبية هذا البناء المؤسساتي لم يتحقق لأسباب تذكر منها : الخلاف المغربي التونسي حول مسالة موريتانيا حيث اعترفت تونس بموريتانيا سنة 1960 هذا البلد الذي كان المغرب بسيادة بلدهم عليه ضمن المناطق الممتدة من المغرب إلى نهر السنغال إضافة إلى عدم حصول الجزائر على استقلالها بعد .[1]

ثالثا :كان رد فعل طنجة كمبادرة لتأسيس المجموعة الأوربية المشتركة و حسب بول بالتا فان إخفاق بناء مشروع المغرب العربي في هذه الفترة كانت نتيجة انحصار أهداف أصحاب المبادرة في مواجهة العالم الخارجي (القوى الاستعمارية ،المجموعة الأوربية)عوض اعتباره مشروع لتحقيق متطلبات داخلية أساسية)كما باشرت الدولتان المغاربيتان تونس و المغرب في مفاوضات مع السلطات الفرنسية قصد انتزاع أراضي حدودية من الجزائر بينما كانت هذه الأخيرة في حربها مع فرنسا و مباشرة بعد الحصول على الأقطار الثلاثة على استقلالها ،لم بهمل أي بلد الإعلان الرسمي في دستوره الانتماء المغاربي و بالتالي ضاعف الرؤساء المغربيون تصريحاتهم لصالح التكامل المغاربي على غرار اجتماع الرؤساء في تونس 1964 بين الدول الثلاث إضافة إلى انضمام ليبيا إلى هذه المساعي لتصبح 4 دول و اتخذت توصيات و قرارات فالميادين التالية[2]

1/ ميدان المبادلات التجارية : قدر المشاركون إنشاء نظام الأفضلية المغاربية للمبادلات التجارية و أسبقية التزود المغاربي و تنسيق السياسات الجمركية و كدا طرق التصدير..[1]

2/ الميدان الصناعي: قدر توحيد سياسة فيما يخص المنشات الصناعية و بناء التجهيزات الصناعية في قطاع المناجم الطاقة،النقل و المواصلات

3/ ميدان العلاقات المغاربية مع مجموعة السوق المغاربية و احترام السيادة القطرية .

---

(1) –رشيد بوسكاني و دبيش احمد.مقومات و معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي–مجلة الدراسات الاقتصادية.عن مركز البحوث و الدراسات الانسانية.الجزائر.دار الخلدونية.2004. ص ص 147–148.

(2) بشير بن عيشي و غربي محمد الامين.مبررات اقامة اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة.سطيف الجزائر.و مصر الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية 8–9 ماي 2004.

(1) ناصر بورنان ،الاندماج الاقتصادي لدول المغرب العربي ،ماهي افاق التعاون بين تونس و المغرب ،المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية ،العدد1988،12 ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،الصفحة183/182.

كما تقرر إنشاء أجهزة التعاون المغاربي و المتمثلة أساسا في أللجنة الاستشارية الدائمة المغاربية و في مركز الدراسات الصناعية إلى جانب مجلس الوزراء الاقتصاد.

- **أولا** مجلس وزراء الاقتصاد :يتألف من وزراء الاقتصاد المغاربة و من يتساوى معهم في الصلاحيات مثل وزراء الصناعة و الزراعة و التجارة و هو المفوض رسميا من طرف الحكومات لإنشاء سياسات التعاون الجهوي و تكوين الأجهزة المعلقة بذلك :

بعقد اجتماعات دورية في كل مرة عاصمة من عواصم الاتحاد و قد انعقد سبع مرات في الفترة من 1964 إلى 1975 و هي كالأتي:

الدورة الأولى:1964 بتونس و الثانية 1965 بتونس و الثالثة 1966 بطرابلس و الرابعة 1967 بالجزائر ثم تلتها أخرى بنفس السنة بالجزائر كذلك و 1970 بالرباط و عام 1975 بالجزائر.

ومن أهم اللقاءات لقاء تونس 1967 في ظل اختلاف وجهات النظر قررت الندوة تكليف اللجنة الاستشارية بدراسة أفق التعاون و قدمت تقرير تضمن ثلاثة أنواع من الحلول للاندماج ألمغاربي: [2]

2- إمضاء معاهدة تنشا الاتحاد ألمغاربي مستوحاة من النموذج الأوربي و رامية للأهداف التالية

- الإلغاء الكامل للحقوق الجمركية و القيود الكمية ما بين الدول الأعضاء مع الأخذ بعين الاعتبار لخصوصيات بعض الدول و القطاعات .
- إقامة تعريفة خارجية مشتركة تطبق على الدول الأخرى
- إقامة اتفاق على الجوانب السياسية الاجتماعية الضريبية و الإعانات مع الأخذ بعين الاعتبار بخصوصيات بعض الدول و القطاعات
- وضع اتفاق قصد تحفيز الاستثمار
- إقامة مؤسسات تتمتع بسلطات اتخاذ القرار .

[2] وفاء بسيم.التعاون الاورو –متوسطي(عملية برشلونة). مجلة السياسة الدولية. عدد 138. اكتوبر.1999. ص 23 .

1- إنشاء تدريجيا لاتحاد اقتصادي عن طريق المشاركة فورية في مفاوضات حول التنازلات التعريفية أو حول اختبار ما كان إقامة صناعات جديدة و في ضوء هذه المعطيات المشاكل و عدم الانسجام ثم حصر التوصيات في الأتي : [1]

تحرير التجارة في منطقة بوتيرة ثابتة و تقليص الحقوق الجمركية بنسبة 10 %مع تقليص التقييد الكمي بالنسبة للمتوجات الآتية من البلدان الأخرى.

● **ثانيا اللجنة الاستشارية الدائمة المغاربية** : تعتبر هذه اللجنة مؤسسة دائمة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي يمثل كل بلد مندوب دائم يختاره الرئيس لمدة 6 سنوات بالتناوب بين البلدان الأعضاء و تستعين اللجنة الاستشارية الدائمة بمختصين و خبراء داخل الأجهزة القطرية للدول الأعضاء و تؤلف لجان قطاعية و تضبط برامجها و تعمل على تحضير الملفات و الدراسات من اجل مساعدة الحكومات المغاربية على اتخاذ القرارات قصد انسجام السياسات في ميادين الصناعة و المناجم و الطاقة و النقل و الاتصالات السلكية و اللاسلكية ،هكذا أشرفت اللجنة الاستشارية على مر الفترة بين 1965 /1975 على تكوين تسعة عشر لجنة قطاعية مختصة. [2]

ثانيا : اتفاقية مراكش و قيام اتحاد المغرب العربي :

تعتبر اتفاقية مراكش بتاريخ 17فيفري سنة 1989 البنية الأساسية و نقطة الانطلاق الحقيقية في تجسيم اتحاد المغرب العربي هذه الاتفاقية التي كانت نتيجة اللقاء الذي جمع بمدينة مراكش المغربية ما بين 15 و 17 فيفري سنة 0989 قادة الدول الخمسة المغربية و هم الحسن الثاني (المغرب) و الشاذلي بن جديد (الجزائر) و زين العابدين بن علي (تونس) معمر ألقذافي (ليبيا) و معاوية ولد سيد احمد الطايع (موريتانيا) و لضمان نجاح الاتحاد تم ترك نزاع الصحراء الغربية على طاولة الأمم المتحدة و تم الاتفاق على إطلاق اسم اتحاد المغرب العربي (UMA) كتكتل اولمبي ذو بعد سياسي و اقتصادي و كانت ليبيا الأكثر حماسا باقتراحها لعلم الاتحاد و إقامة كفدرالية و بطاقة تعريف و جواز سفر و عملة مغاربية موحدة .

---

[1] -قدي عبد المجيد-الكوكبة وواقع دو العالم الثالث.في المجلة الجزائرة للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية.جامعة الجزائر.كلية الحقوق و العلوم الادارية.الجزء 37.رقم 2 .2001. ص 137.

[2] -عبد الوهاب شمام .اتحاد المغرب العربي و الشراكة الاورومتوسطية.اوجه التكامل و التباين.مرجع سابق ص ص 87-88

وقد تم التوقيع على ثلاثة وثائق هامة و هي [1] البيان النهائي الذي يتضمن بعض الأفكار و المبادئ الأساسية و يعتبر شهادة سياسية عن ميلاد الاتحاد.معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي و هو شهادة قانونية الاتحاد القرار المتضمن لمشاريع العمل الوحدوي و يعتبر معاهدة اقتصادية للاتحاد و قد كان لقاء مراكش الذي يعتبر القمة التأسيسية للاتحاد انعكاس للإدارة السياسية الكبيرة الموجودة عند القادة المشاركين و قد تم تسجيل المعاهدة بمنظمة الأمم المتحدة بتاريخ 29سبتمبر 1989 [2].

و قد وضعت هذه المعاهدة الخطوط الأولى و العريضة للاتحاد و تركت المجال مفتوحا للمبادرة والاجتهاد و في هذا الصدد يذكر السيد صادق بلعيد في مجلة دراسات دولية لديسمبر 1991 قائلا "معاهدة اتحاد المغرب العربي تعتبر بمثابة إعلان الخطوبة أما الزواج فسيعالج لاحقا ، بصفتها اتفاق إطار ،فإنها لا يمكن أن تكون غامضة ومختصرة و إذا قارناها باتفاقيات أخرى للتكامل الإقليمي ،فاصطدم بالاختلاف بينها من حيث المدلول و طريقة التحرير.

المطلب الثالث : هيئات وأجهزة اتحاد المغرب العربي : [1]

لم يختلف اتحاد المغرب العربي من حيث تنظيمه المؤسساتي على باقي التجمعات الإقليمية الأخرى و قد نصت اتفاقية مراكش على وجود : مجلس الرئاسة و مجلس الوزراء و مجلس وزراء الشؤون الخارجية و لجنة المتابعة و اللجان الوزارية المتخصصة و مجلس الشورى و جهاز قضائي أعلى و أخيرا الأمانة العامة .سوف نحاول التطرق لهذا التنظيم بالتفصيل و التحليل مستندين على الوظائف المتحولة لكل جهاز .

1- مجلس الرئاسة:

[1]صالح صالحي.التحديات المستقبلية للاقتصادات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الاوربي.مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير.العدد 2-2003 الجزائر 2003.

[2]-مقدم السعيد.الاتحاد المغاربي.واقع و تقييم..مرجع سابق.ص ص 23-24.

[1]-عابد شريط.الاندماج الاقتصادي الاقليمي للدول المغربية مع الاتحاد الاوربي.مجلة السياسة الدولية. عدد 153. الصادر في جوان 2003. ص 12

تنظم أعمال المواد من 4 إلى 6 من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي و هو أعلى هيئة في الاتحاد حيث تنص المادة 4 من المعاهدة على انه يتكون من رؤساء الدول الأعضاء ، كما تنص المادة 6 على انه وحده صاحب سلطة القرار باسم الاتحاد و يعود إليه وحده مهمة تطبيق الاتفاقية المنشاة للاتحاد التي رسمت بصفة غامضة التوجيهات العامة للاتحاد ،تاركة مهمة توضيح التكامل الاقتصادي و الوحدة السياسية التي ستنجزها هذه الدول.

يقوم المجلس بإصدار قرارات بالإجماع في جميع المجالات و الميادين التي تخص الاتحاد كإنشاء بقية الأجهزة و مؤسسات الاتحاد و الموافقة على قوانينها الداخلية و تعيين مقراتها و الموافقة على انضمام دول أخرى غالى الاتحاد وفقا للمادة 17 من المعاهدة و تعديل أحكام المعاهدة من إحدى الدول الإطراف و اعتماد الاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد.

و تكون رئاسة الاتحاد دورية من قبل احد رؤساء الدول ،وحددت مدة الرئاسة بستة أشهر مبدئيا.[1]

اختصاصات المجلس :

يتولى المجلس اختصاصات جعلت منه الجهاز الاعلى مثل ما هو الحال بالنسبة لعدة تجمعات اخرى .فيضمن المجلس اولا مهام التشريعية حيث قام بتعديل عدة مرات اتفاقية مراكش، فخلال خطاب الملك السن الثاني بعد انتهاء الدورة الثانية لمجلس الرئاسة في 1990 صر :"لقد انتهينا من الجهاد الاصغر و يجب علينا بداية الجهاد الاكبر ، لان المهام التشريعية التي يتضمنها المجلس تقيم اطار واسع و دقيق و لكن يجب علينا الان المرور الى المرحلة التنظيم والتنفيذ .كما يقوم المجلس بوضع السياسة العامة للاتحاد

[1] دبيش احمد و بوسكاني رشيد.مقومات و معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي.مرجع سابق ص 228

و كذلك الخطوط الأساسية التي ينتهجها هذا الأخير بإنشاء ما يراه ضروريا من لجان وزارية مختصة للاتحاد مع تحديد نظامها الداخلي[2].

يصادق المجلس على مختلف الاتفاقيات التي تقوم بين دول الاتحاد (الجمركية التجارية)تعيين مقر الهيئات كالأمانة العامة ، الهيئة القضائية واختصاصاتها و المصادقة على نظامها الداخلي.

و أخيرا فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية ، يبدي مجلس الرئاسة رأيه في أهم الإحداث الدولية و يتخذ موقفا حول علاقات الاتحاد مع التجمعات العربية الإفريقية و المجموعة الأوربية الأسيوية.

2- مجلس الوزراء

و يعتبر الأول حسب المادة 7 من معاهدة إنشاء المغرب العربي ، جهاز تنفيذي و يتكون من الوزراء الأوائل للدول الأعضاء و من يقوم بمهامهم اخذين بعين الاعتبار اختلاف الأنظمة و يمكن إرجاع مسالة انجاز هذا المجلس هو الاعتقاد بإمكانية المجلس أن يكون سند للمؤسسات الأخرى و خاصة مجلس وزراء الخارجية حيث يقوم بدراسة الوضعيات الخاصة بالإضافة لكون كثرة المشاكل ما بين دول اتحاد المغرب العربي يجعل الدول المغربية بحاجة إلى إقامة جهاز مكون من المسئولين ذوي وزن على المستوى الداخلي و لديهم صلاحيات تمثيل بلدانهم في الخارج و أن يكون المؤهل دستوريا للخوض في مشاكل و نزاعات قانونية و دستورية قد تنشب بين الدول الأعضاء.[1]

3- مجلس وزراء الخارجية :

---

[2]-بوكبوس سعدون.العولمة .تحديدات و فرص للبلدان السائرة في طريق النمو.مجلة دراسات اقتصادية.مجلة صادرة عن مركز البحوث و الدراسات الانسانية – البصيرة.الجزائر-دار الخلدونية للنشر و التوزيع.العدد الخامس .سبتمبر 2005.

[1]عبد المنعم السيد علي.العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين التبعية و الاحتواء و التكامل الاقتصادي العربي.المستقبل العربي. العدد 290. 2003 .ص45

هو جهاز تنفيذي و يعتبر ثاني جهاز مهم في اتحاد المغرب العربي فهو يربط بين الجهاز الاعلى (مجلس الرئاسة) و قيادة الأجهزة و بهذه الصفة يتلقى أعمال لجنة المتابعة و اللجان الوزارية المختصة و بهذه الصفة يتلقى أعمال لجنة المتابعة و اللجان الوزارية المختصة و يبدي رايه في مدى ملائمة أحالتها إلى مجلس الرئاسة آم لا .و بقيامه بعملية الفرز هذه ، فانه يتحمل وحده مسؤولية الحكم على ملف أو مسالة ما ، إذا كانت جاهزة وصالحة لان تحول الى قرار و يقوم مباشرة النشاط الفعلي للاتحاد في الفترات التي تقع في فترات متقاربة خلال السنة آو ما بين دورات الرئاسة و حسب المادة 08 من معاهدة تأسيس الاتحاد يتكون هذا المجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد ويجتمع في دورات عادية كل 3 أشهر مع معاينة عدد الدورات الاستثنائية بدعوة من أي دولة عضو او بناءا على المجلس الوزاري و يمكن إرجاع مسالة زيادة عدد اجتماعات مجلس وزراء الخارجية الى كثرة المشاكل السياسية و الفترة القصيرة التي يجتمع فيها مجلس الرئاسة تقدر بيوم او يومين و بالنسبة إلى رئاسة المجلس فيعود للدولة التي تتولى الرئاسة الدورية للاتحاد.[1]

أما فيما يخص صلاحيات مجلس الوزراء الخارجية فنلاحظ إنها جد هامة و واسعة الآمر الذي يجعل منه العمود و المحرك الأساسي في ميدان التنسيق و التعاون بين دول الاتحاد في جميع الميادين ، ففي إطار دورة في تصفية الملفات و إعداد جدول أعماله يقوم بإعدادها قصد دراستها من طرف مجلس الرئاسة وإعداد جدول أعماله [2]،يقوم قادة الدول على ضوء ذلك باتخاذ القرارات كما يقوم هذا الأخير بتكليف مجلس الوزاري بإعداد تقارير فيما يخص اقتراحات مجلس الشورى، و يقوم المجلس بالسهر على إصدار التوجيهات و متابعة برامج العمل الهادفة الى تطوير التعاون بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات كما يقوم بوضع الجداول الزمنية اللازمة لتنفيذ توصيات و قرارات مصادق عليها من قبل مجلس

[1]وزارة الشؤون الخارجية ج ج د ش مذكرة حول حصيلة العمل المغاربي منذ تاسيس الاتحاد 1996 ص 03.

[2]– بوسكاني ريد و ديبش احمد.مرجع سابق. ص 82

الرئاسة و يقدم ايضا التوصيات للوزراء المختصين لتنفيذ قرارات مجلس الرئاسة ، خاصة في ميدان الفلاحة و الاقتصاد.[3]

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، يسهر مجلس وزراء الخارجية على ضمان المشاورات السياسية ضمن اتحاد المغرب العربي فخلال دورته الثامنة العادية بطرابلس طلب اجتماع مجلس وزراء الخارجية فيما يخص أزمة الخليج و في دورة غير عادية ببنغازي مرفق الاتحاد من الوضع في العالم العرب ، كما دعي بمناسبة الدورة الثالثة لمواصلة العمل من اجل السلم و التعاون في المنطقة .

و فيما يخص ميدان الدفاع يكلف المجلس الوزاري بالتدخل لوضع استراتيجيات للدفاع و الامن الجماعي في المنطقة المغاربية عن طريق التنسيق زو التعاون بين وزراء الدفاع للدول الاتحاد و الطابع العم للاجتماعات أنها غير منتظمة نظرا للطابع العام للاتحاد المغاربي.[1]

4- لجنة المتابعة:

هذا الجهاز يختلف عما هو معمول به في المنظمات أو التجارب التكاملية ، فهذا النظام لا يشبه تماما اللجنة الاقتصادية الأوربية، حيث ان الأعضاء هم معينون باتفاق مشترك بين الدول كما أن صلاحياتها أكثر أهمية تصل إلى سلطة اتحاد القرار .تتكفل اللجنة بمتابعة قضايا الاتحاد و تقوم بتنسيق العمل و السهر على تنفيذ القرارات و البرامج المعدة في إطار الاتحاد و ترفع تقاريرها إلى غالى مجلس وزراء الخارجية.

---

[3] ادريس محمد السعيد .الاقليمية الجديدة و مستقبل النظم الاقليمية.مرجع سابق.ص ص 45-46

[1] فليح حسن خلف.العلاقات الاقتصادية الدولية.الاردنمؤسسة الوراق. ط 1 .2001. ص 125.

و تقوم لجنة المتابعة مع بداية كل دورة بقراءة حوصلة التقدم المسجلة في انجاز الاتحاد ، و التي و التي تتمثل في دراسات تحليلية للنشاطات المشتركة و دراسة المشاريع المقدمة من طرف الدول العضوة كما يطلب هذا الأخير من هذه الأخيرة عرض مشاريع و مواقف دولها في مختلف المواضيع.كما عملت لجنة المتابعة على تنسيق نشاطات اتحاد المغرب العربي و ذلك مثلا من خلال تتبع ميزانية الاتحاد و المديونية الخارجية لدوله فطلب من كل دولة عضو و من وزراء المالية المغاربة إعداد تقرير لمجلس وزراء الخارجية للسماح بترتيب وجهات النظر و تنسيق المواقف و توحيدها إن أمكن الأمر.[2]

إلا انه إذا كانت لجنة المتابعة تلعب دورا أساسيا ضمن الاتحاد فهي تعاني من عائق يتمثل في أنها لا تتمتع بأي سلطة قرار وهي ذات طابع يهتم بالجانب التنظيمي و المؤسساتي.[1]

5- **مجلس الشورى** : هو هيئة استشارية ذات أصل برلماني كما نصت عليه المادة 12 من معاهدة مراكش المنشاة للاتحاد و تأسس في قمة الجزائر 1989 و مقره الجزائر.

و يعتبر إقامة مجلس الشورى تعبير على ترسيخ إرادة قيام مغرب عزلي للشعوب ولكل دولة الحرية في اختيار ممثليها و نوابها في هذ ا المجلس ولا تأخذ المعاهدة بالاعتبارات الجهوية أو السكانية كحجم للتمثيل ، فالدول متساوية من حيث عدد الممثلين و قد تحدد وقت عمل الهيئة الاستشارية بخمسة سنوات و يشغل مهام ريس مجلس الشورى العضو الأكبر سن و يعقد دورة عادية كل سنة و له إن يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة و قد عقد مجلس الشورى على الأجهزة التالية :

[2]اتحاد المغرب العربي.الامانة العامة.جدولة الاجتماعات المارية المنعقدة فعلا منذ الدورة الواحدة و العشرين لمجلس الوزراء الخارجية –الجزائر 12-22 =12-2003. الرباط.2004.

[1]اتحاد المغرب العربي.المجلس الشوري لاتحاد المغرب العربي .الجزائر.مركز الطباعة لجامعة الجزائر.

- المكتب يتكون من 5 أعضاء على أساس عضو من كل بلد يجددون كل عام و يتخذ القرارات بالإجماع.
- رئاسة المجلس : يتولى كل عضو بالمكتب رئاسة مجلس الشورى بالتناوب لمدة دورة كاملة ، حسب الترتيب الأبجدي للدول و من مهام الرئيس تنسيق أشغال اللجان و تمثيل المجلس في التظاهرات و الأعمال الرسمية الدولية.
- اللجان الدائمة و هي كالأتي: [2]

. لجنة الشورى السياسية

. لجنة الاقتصاد والمالية و التخطيط و الأمن الغذائي .

. لجنة الشؤون القانونية

. لجنة الشؤون البشرية

. لجنة البنية الأساسية

1- تتكون كل لجنة من 09 أعضاء و يقوم مجلس الشورى كل ما يراه من مسائل الى هذه اللجان على اساس التخصص و يجتمع مرة كل سنة و يتخذ قراراته بالأغلبية.

- **الهيئة القضائية** :

تعتبر وظيفة تسوية الفراغات بين الدول و أهم وظائف التنظيم الدولي الإقليمي بالإضافة إلى الوظائف الأخرى حيث تؤكد على ذلك المادة 95 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على انه :" ليس في هذا

[2] شرابي عبد العزيز.برامج التصحيح الهيكلي و اشكالية التاطير في البلدان المغاربية.في مركز دراسات الوحدة العربية. و المركز الجزائري للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط. الاصلاحات الاقتصادية و سياسة الخوصصة في البلدان المغاربية. بيروت. ط 1 . 1999. ص ص 36-37.

الميثاق ما يمنع أعضاء الأمم المتحدة أن يعهد لهم حل ما ينشا بينهم من خلاف إلى محاكم أخرى بمقتضى اتفاقية قائمة من قبل.

و رغم أهمية الهيئة القضائية المغاربية فإنها تتطلب سنة لإقامتها.

تكوين الهيئة القضائية : تتكون من10 قضاة أي قاضيين من كل دولة و يتم تعيينهم لفترة 6 سنوات ويتجدد كل 3 سنوات و تنتخب رئيسا من بين أعضائها لمدة عام واحد و يتمتع أعضاؤها بالحصانة الأزمة و نصت المادة 19 من النظام الداخلي للمحكمة ان مقرها هو نواكشوط الموريتانية.

و تكون أحكام الهيئة القضائية ملازمة ولها ادوار استشارية إلى جانب دورها القضائي و تساهم كل دولة بمليون دولار قصد تسيير أمورها[1]

- **الأمانة العامة :**

تعتبر الأمانة العامة جهازا دائما و جماعيا ، انشأ طبقا للمادة 11 من معاهدة مراكش و لها أمين عام يعينه مجلس الرئاسة و تشتمل على 25 موظفا موزعين بالتساوي من الدول الخمس الأعضاء ، مقرها بالرباط المغربية .

طبقا للاتفاقية المنشاة في قمة الجزائر ثم المصادقة على نص يتعلق بالصلاحيات و النظام الداخلي للأمانة العامة و هي تعمل تحت وصاية مجلس وزراء الشؤون الخارجية و يتمتع الأمين العام بالحصانة الأزمة ، من أهم الاختصاصات و المهام الموكلة إليه هي:

. العمل على تنفيذ قرار مجلس رئاسة الاتحاد.

. إعداد البحوث و الدراسات

[1]-اتحاد المغرب العربي.المجلس الشوري التقرير السنوي مرجع سابق ص 17 . عام 2008

. إعداد التقارير الدورية حول التقدم الحاصل في بناء الاتحاد

. إعداد الاجتماعات المغاربية

. الاطلاع على أعمال السكريتاريا لمجلس الرئاسة و لمجلس وزراء الخارجية و للجنة المتابعة و اللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع البلد المضيف و توثيق هذه الأعمال.

. حفظ وثائق ومستندات هيئات الاتحاد وكل مستند رسمي للاتحاد .

. ربط الصلة بالتجمعات الجهوية و الدولية المماثلة لتحديد ميادين التعاون و تعزيز العمل المشترك بالتنسيق مع أجهزة الاتحاد [1].

اللجان الوزارية المختصة: تتكون اللجان الوزارية بصفة عامة بوضع الخطط و التصورات و تحديد المواعيد ,تنفيذ برامج عمل الاتحاد في مختلف المجالات المتخصصة فيها كما تتابع التقدم الحاصل في تنفيذ القرارات والبرامج الاتحادية المتفق عليها ثم ترفع أعمالها لمجالس الوزراء الخارجية أما فيما يخص طبيعة الاختصاصات فهي تختلف وفقا لطبيعة اللجنة من جهة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من جهة أخرى ,فمثلا اللجنة الوزارية المكلفة بالأمن الغذائي فهي تعمل على تنسيق سياسة التوريد للمحاصيل الزراعية و العمل على استغلالها بطريقة عقلانية فهي تهتم بالفلاحة والثروة الحيوانية المياه الغابات, استصلاح الأراضي,الصيد البحري ,البحث الزراعي.[1]

[1]محمد الجديدي مرجع سابق ، ص 19.

(1)ناصر بورنان.الاندم العربية لاج الاقتصادي لدول المغرب العربي.ماهي افاق التعاون.المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية.العدد 12. 1988. ص20

أما بالنسبة للجنة الوزارية المكلفة بالاقتصاد والمالية فهي تهتم بالتخطيط الاقتصادي و الاجتماعي من اجل تحقيق التجانس بين الخطط الاقتصادية الوطنية وتهتم بالتجارة الصناعية السياحة و التعاون المالي و النقدي وتعمل على وضع إستراتيجية استثمارية مشتركة تهدف إلى توجيه استثمارات دول الأعضاء.

- اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالموارد البشرية: وتهتم بمجالات التربية والتعليم عن طريق وضع سياسات تربوية مغاربية تهدف إلى توحيد البرامج التعليمية وتطوير البحث العلمي وتهتم أيضا بالرياضة.
- الجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالبنية الأساسية :تهتم هذه اللجنات بقطاعات و الأشغال العمومية و الإسكان والعمران والنقل و المواصلات كما تهتم التجهيز بمجال النقل البري والبحري وتنسيق سياسة البريدة و الطيران والنقل, إضافة إلى كل هذا ثم إنشاء لجان أخرى منها المجالس الوزارية القطاعية و التي تتكون من الوزراء المعنيين بكل تخصص وهي كالأتي [2]:
  - المجلس الوزاري ألمغاربي للثقافة و الإعلام.
  - المجلس الوزاري ألمغاربي للنقل .
  - المجلس الوزاري ألمغاربي للصحة .
  - المجلس الوزاري ألمغاربي للداخلية .[1]

- **المصرف ألمغاربي للاستثمار و التجارة الخارجية** :تقابل هذه الهيئة بالنسبة للاتحاد الأوروبي البنك الأوربي للاستثمار وقد تم تأسيسه في 10 مارس و 1991 بليبيا ويعتبر المصرف مؤسسة مالية دولية

(2)مصطفى الكثيري.الخصوصية التاريخية و الحضارية لبلدان المغرب العربي و مدى انعكاساتها على التنمية الادارية.صادر عن المنظمة العربية للعلوم الادارية.الاردن.1987. ص 22.

(1)-عبد الحميد ابراهيمي. المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية.مركز دراسات الوحدة العربية. ط1. بيروت .1996.ص ص 67-68.

مستقلة لاتحاد المغرب الغربي وهو يتمتع بالشخصية القانونية والاستغلال المالي اللازم للقيام بمهامه وقد حدد مقره بتونس.

يهدف المصرف إلى المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي مترابط ومندمج وإعداد وانجاز وتمويل المشاريع المصالح المشتركة في الميادين الفلاحية والصناعية وغيرها وأيضا تشجيع تنقل رؤوس الأموال وتضيفها في مشاريع مجدية اقتصاديا وذات مردود مالي وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عنه وقد بات من الضروري إحداث هذا المصرف الذي يدخل ضمن سياسة استثمار مشتركة ويهدف إلى تحقيق توازن اقتصادي في الدول الخمسة. [2]

- **الأكاديمية المغاربية للعلوم** :تأسست في 1990 بالجزائر و حده مقرها بطرابلس وقد وكلت إليها المهام التالية:

- المساهمة في تنمية البحث العلمي في مختلف الميادين .
- تنظيم لقاءات علمية ودورات تدريبية .
- تبادل المعومات والأبحاث وتنظيمها بين المؤسسات
- إقامة إطار للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي و التكوين العالي داخل دول الاتحاد بينها وبين المؤسسات المماثلة في الوطن الغربي و البلدان الأجنبية
- تطبيق سياسة بحث علمي وتكنولوجي مركزة على الجوانب التنموية المشتركة بين أقطار الاتحاد حسب الإمكانيات والوسائل المتوفرة وتتكون الأكاديمية من:

®**المجلس الأعلى**: ويضم وزراء الأعضاء المسئولين عن البحث العلمي

[2]-ناصر بورنان.مرجع سابق. ص 128

®**مجلس الإدارة**:مهمته السهر على التسيير الإداري والمالي والعلمي للأكا ديمية.[1]

®**المجلس العلمي** :يتولى تقديم المشورة العلمية و الدراسات المعمقة إلى مجلس الإدارة ويتكون من 25 باحث (5 باحثين لكل دولة).

- **الجامعة المغاربية** : تأسست في نفس المكان أي الجزائر في 10 مارس 1990 مقرها طرابلس وهي موزعة عبر أقطارها في كل قطر فرع و تكاد تكون لها نفس الأهداف و الأدوار غير أنها غير مفتعلة وتعاني من التهميش وندرة الموارد.[2]

المبحث الثاني الإمكانيات والموارد المتاحة في دول المغرب العربي

إن معرفة حجم الإمكانيات المتاحة على مستوى الدول المغاربية في غاية الأهمية من ناحية إبراز درجة تقصير السياسات التنافرية على مستوى الإتحاد في استغلال تلك الإمكانيات لتخفيض هذا الشكل الجديد من الإستعمار الإقتصادي، وبالتالي تماديها في تعميق درجة التبعية ومن ناحية أخرى ف إن عملية إظهار الحجم الحقيقي لتلك الإمكانيات والموارد يظهر نسبة العجز التي قد تؤول إلى نقص الموارد، كما تبرز تلك الأهمية لأنه لا يمكن صياغة إستراتيجية واضحة المعا لم ومحددة الأهداف دون الإنطلاق من معرفة حقيقية لحجم إمكانياتنا الذاتية على مستوى دول الإتحاد المغاربي.

تزخر منطقة المغرب العربي من الجماهيرية الليبية شرقا إلى المملكة المغربية غربا بثروات كبيرة تمكن شعوب هذه الدول من الخروج من حالة العجز وتضعها في قائمة المصدرين للسلع والخدمات المختلفة فهناك موارد وثروات طبيعية زراعية متنوعة وطاقات بشرية كبيرة وموارد مالية

[1]عبد الله اسكندر ،الاتحاد المغاربي و التحري الكبير ،مجلة الحياة 1999/02/17 تونس .ص 17.

[2]عبد الحميد ابراهيمي.مرجع سابق.ص 198.

معتبرة.

المطلب الأول : الثروات الطبيعية

تشمل المنطقة المغاربية على أراضي متعددة المناخات وموارد مائية وثروات بحرية ونهرية وغابية وموارد معدنية وطاقوية تتباين من قطر إلى قطر [1]مما يساعد على اتجاه كل دولة في إطار تحقيق مصلحتها إلى التكامل مع الدولة الأخرى .فهذا التباين يعتبر العنصر الأساسي للتكامل ا لإقتصادي الجماعي ويعتبر بمثابة الدافع الأول نحو التكامل وإن الدول إنما تسعى إلى التكامل مع غيرها ابتغ اء تلافي ما لديها من حالات عوز ونواقص لأن التكامل يتيح لها إمكانية حصولها على إمدادات ومنافع تنالها من الأطراف التي تتكامل معها[2]، وإن الدول المغاربية تتنوع فيها تلك الموارد والثروات وتتكامل لتشكل مصدرا للتقدم الإقتصادي.

الفرع الأول : الإمكانيات والموارد الطبيعية الزراعية

تتميز منطقة المغرب العربي بتنوع بيئتها الطبيعية إذ تشمل الأراضي أقاليم الغابات والمناطق شبه الرطبة والأقاليم الجافة والأقاليم الصحراوية وبتنوع البيئة الزراعية وتتنوع المحاصيل النباتية من حبوب شتوية وصيفية وبقول ومحاصيل زيتية وخضر وفواكه ...كما تتنوع الثروة الحيوانية والسمكية.

تمتد دول الإتحاد المغاربي على مساحة شاسعة تقدر ب 468,8 مليون هكتار تتوزع بنسب متفاوتة بين تلك الدول وتأتي في مقدمتها الجزائر ب 283,2 مليون هكتار، ثم ليبيا ب 176 مليون هكتار، ثم موريتانيا ب 102,5 مليون هكتار ثم المغرب بحوالي 44,6 مليون هكتار وتونس ب 15,5).مليون

---

[1]-ناصر بورنان .مرجع سابق ص ص 28-29

[2] محمد الحمصي، مرجع سابق .ص96

هكتار [1]ويوضح الجدول الآتي إجمالي المساحة ونسبة الأراضي الصالحة للزراعة ونسبة المروية منها في دول الإتحاد المغاربي.[2]

الأراضي الزراعية المتاحة للإستغلال كنسبة مئوية إلى إجمالي مساحة الدول المغاربية، فرغم أنها لا تزيد عن 4,5 % من المساحة الكلية إلا أنها مساحة معتبرة بالمقارنة مع مجموع السكان فهي تبلغ 21 مليون هكتار وتشكل 30 % من المساحة المزروعة في العالم العربي، هذا فضلا عن الأراضي القابلة للزراعة والممكن إصلاحها سواء في المناطق الجافة أو المناطق الصحراوية والتي تجعل النسبة الممكنة أكبر من النسبة الفعلية الحالية.

وإذا علمنا بأن الموارد المائية في الوطن العربي والمقدرة ب 353 مليار متر مكعب سنويا لا يستخدم منها سوى النصف للأغراض الزراعية والصناعية والبشرية، فإذا عممنا ذلك التقدير على منطقة المغرب العربي فإنه يؤكد لنا إمكانية رفع المساحة المروية إلى النصف بالإستفادة من مياه الأمطار عن طريق زيادة طاقات التخزين للمياه السطحية وترشيد طاقة استغلال المياه الجوفية.

فطالما أن نسبة الإستفادة من الثروة المائية ضعيفة سواء في مجال الطاقة الكهرومائية أو في مجال المياه الصالحة للشرب حيث يبلغ عدد السكان الذين لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب حوالي 20,8 مليون نسمة أي 25 % من مجموع سكان الإتحاد المغاربي أو في مجال المياه المخصصة للعلاج، وكذا الري والرعي... فإن الفرص البديلة الممكنة تظهر ضعف عملية الإستغلال والقصور في الإستخدام، كما أن هناك إمكانية كبيرة لزيادة وزن الثروة الحيوانية البرية والبحرية فمساحة المراعي الطبيعية على مستوى

(1) -عبد الحميد ابراهيمي-المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية.مركز دراسات الوحدة العربي.ط1. ديسمبر 1996.ص 69

(2)صالح صالحي، الإتحاد المغاربي: الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة. في: . التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية. [د.م.ن] : دار الهدى، 2005 ، ص 302

(2)

العالم العربي وحده تقدر بحوالي 250 مليون هكتار نسبة هامة منها لا تقل عن % 40توجد بمنطقة المغرب العربي، التي تمتد من جهة أخرى على آلاف الكيلومترات البحرية بدءا من المحيط الأطلسي بشواطئ موريتانيا والمملكة المغربية إلى البحر الأبيض المتوسط على شواطئ المغرب والجزائر وتونس وليبيا وما تحتويه من إمكانيات هامة لتطوير مكانة هذه الإقتصاديات في إنتاج وتجارة الأسماك في الأسواق الإقليمية والقطرية. [1]

الفرع الثاني : الإمكانيات والموارد المعدنية والطاقوية

تكتسب منطقة المغرب العربي مكانة أساسية من حيث حجم ونوعية الموارد الإقتصادية الهامة التي تشكل المدخلات الأساسية للصناعات المتنوعة، ومصادر الطاقة للإقتصاديات الحديثة فهي تشتمل على حجم احتياطات غازية يزيد عن 6000 مليارم 3 واحتياطي بترولي يتجاوز 5 مليار طن مع احتمالات شبه مؤكدة لإكتشاف احتياطات أخرى في موريتانيا والصحراء الغربية والجزائر وليبيا والمغرب، إضافة إلى الإحتياطات من الفوسفات التي تزيد عن 6 مليار طن خاصة في المغرب وتونس إضافة إلى إنتاج معدني وطاقوي هام يجعل المنطقة في حالة تكاملها مجالا لإستقطاب ا لإستثمارات الإنتاجية والجدول رقم 06 يظهر إنتاج بعض الثروات المعدنية والطاقوية في دول المغرب العربي.[2]

المطلب الثاني : الطاقات البشرية

تمتد منطقة الإتحاد المغاربي على مساحة واسعة، يقطنها أكثر من 84 مليون نسمة يتوزعون على خمسة دول تختلف من حيث درجة الكثافة السكانية والتمركز البشري والتوزيع الحضري والقطاعي والجنسي

[1] .ناصر بورنان. مرجع سابق. ص 303
[2]عبد الحميد ابراهيمي.مرجع سابق.ص 62

والثقافي، حيث أن هناك دول تعاني من كثافة سكانية كبيرة وأخرى ذات كثافة سكانية ضعيفة، مما يشجع على التقارب لتحقيق المصالح المتبادلة خاصة في القطاع الزراعي والصناعي بالدول المغاربية التي يمتلك بعضها مساحات شاسعة غير مستغلة وموارد صناعية غير مستخدمة يمكن عن طريق التكامل بين عنصر الأرض في دولة مثل ليبيا وعنصر العمالة في دولة كالمغر ب أو تونس لتحقيق منافع كثيرة متبادلة، وأن حركية الطاقات البشرية بين الأنشطة والقطاعات في السوق الإتحادية.

من شأنه أن يضمن تعظيم مصلحة الإقتصاديات القطرية من مدخل مقدرتها التنافسية المتعلقة بالأجور[1]ولإبراز أهمية هذه الطاقات وضرورة تفعيلها للقيام بدورها الحضاري على مستوى هذه المنطقة وخاصة في مجال توفير احتياجاتها الحياتية الأساسية المتنامية سوف نتعرض لبعض المؤشرات الإحصائية التي تجلي لنا وضعية هذه الثروة العظيمة.

الفرع الأول : نمو السكان وتقديراتهم المستقبلية إن معرفة حجم السكان وتقديراتهم المستقبلية ومعدلات نموهم يظهر لنا أهمية دورهم الذي يتناسب مع ذلك الحجم من جهة ويبين لنا مخاطر عدم القيام بإجراءات جادة لتأمين احتياجاتهم الضرورية من جهة أخرى.[2]

يعتبر السكان وتقديراتهم حيث تبين الأرقام حجم الطاقات البشرية المتوقعة بمنطقة الإتحاد المغاربي الذي ارتفع من حوالي 68 مليون نسمة مع مطلع سنة 1992م إلى 84 مليون نسمة سنة 2002 م إلى أكثر من 132 مليون نسمة خلال الربع الأول من القرن القادم، إضافة إلى هذا العدد الهام من السكان

[1]–ناصر بورنان.مرجع سابق ص ص 213-214

[2]–سيار الجميل.العولمة الجديدة و المجال الحيوي للشرق الاوسط.بيروت.مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق.1997.ص 217

حاليا فإن أكثر من % 40 منهم تقل أعمارهم عن 15 سنة، بمعنى أن نسبة الشباب في سوق العمالة فيهم تتراوح بين 65 و % 70 مما يعكس ارتفاع نسبة الإعالة في حالة البطالة.[3]

وهذا الوضع قد تغير مع بداية القرن الواحد والعشرين حيث نجد بأن معظم السكان أي أكثر من 55 %في سن العمل، وهو مؤشر يدل على ضرورة توجيه وتشغيل نسبة هامة منهم عن طريق تنمية وتطوير المشروعات المشتركة والقطرية للتخفيف من حدة الأزمة المتوقعة مع بداية هذا القرن في حالة بقاء الأوضاع الحالية وعدم اتخاذ الإجراءات المستعجلة لدفع خطر البطالة والفقر وما يترتب عنهما من مشكلات اقتصادية واجتماعية.

الفرع الثاني : العمالة ونسبة مساهمتها في الناتج القومي

إن معرفة توزيع العمالة على قطاعات الإقتصاد الوطني، ونسبة مساهمتها في الناتج الوطني تساعدنا على تتبع بعض الظواهر السلبية في الدول النامية والمغاربية ومنها ظاهرة تحرك العمالة عبر قطاعات الإقتصاد بشكل فوضوي، أدى إلى انخفاضها في قطاعات الإنتاج المادي وتركزها في قطاع الخدمات وظاهرة ضعف مساهمة العمالة في بعض القطاعات الهامة مثل القطاع الزراعي.

وهذا يعني أنه من بين الإجراءات الإستخدامية لهذه الإمكانيات البشرية هو ضبط حراكها في إطار إستراتيجية تعيد الإعتبار للقطاعات الحيوية في الإقتصاد الوطني كالزراعة والخدمات والفروع الصناعية

[3]محمد الجديدي.الموارد الطاقوية و المنجمية عامل للاندماج الاقتصادي التكاملي في افاق و مراحل بناء المغرب العربي.تونس –مركز دراسات الوحدة العربية.1989 ص.11

المتطورة، كما أن تلك الإجراءات تثمن وترفع من مردودية العمل بتلك الفروع والأنشطة بشكل يؤدي إلى رفع نسبة مساهمتها في الناتج الوطني[1].

تبين الارقام التفاوت في توزيع العمالة من قطر إلى آخر من الأقطار المغاربية، ولكن الملاحظة العامة هي اتجاه العمالة نحو قطاع الخدمات على حساب القطاعات الأخرى من جهة وضعف مساهمة العمالة الزراعية في الناتج الوطني من جهة أخرى، ويمكن أن نأخذ هذه الأرقام كمؤشر على أهمية العمالة الزراعية والصناعية في تحقيق الأمن الإقتصادي والتخفيض من التبعية ولذلك لابد من توطينها وتثبيتها وتوفير شروط مساهمتها الإيجابية في الإقتصاد الوطني عن طريق إحداث تغيرات جذرية وجدية في عالم الريف الذي يضم الملايين من العمالة الزراعية وفي الحضر بتحسين مستواهم العلمي والمعرفي ورفع مستوى معيشتهم وتوفير الظروف الملائمة لحياتهم وإمدادهم بالكفاءات الإرشادية وتغيير الأساليب التقليدية في عملية الإستغلال الزراعي والإستخدام الصناعي فكل ذلك سيؤدي حتما إلى رفع إنتاجية العامل في القطاعات الإنتاجية المادية ضمن الناتج القومي الإجمالي.[2]

إن حجم العمالة المتاحة بمنطقة الاتحاد المغربي وتركيبها العمري والنوعي والتكويني الحالي تشكل إحدى عوامل تنافسيتها بالمقارنة مع دول الإتحاد الأوروبي، التي تعاني من ضعف نموها السكاني وتزايد نسب الشيخوخة وارتفاع أجور عمالتها وهي من أهم التحديات التي تواجهها في هذا القرن، ولذا فإن تعظيم جوانب الشراكة مع تلك الدول سيتم في إطار إعادة الإعتبار لعنصر الموارد البشرية في المفاوضات والإتفاقيات فتشير الأرقام المتعلقة بمستويات الأجور بأن متوسط الأجر الساعي في المدن الكبرى في أوروبا يتراوح بين 15 إلى 16 أورو، بينما يصل في العواصم الإفريقية والمدن المغاربية .إلى 2 أورو[3]

---

[1]-عبد الحميد ابراهيمي.مرجع سابق .ص ص 92-93

[2]-ناصر بورنان.مرجع سابق.ص 86

[3] Ecofinance. N° 36. 2003,pp, 114,115.

إن هذا الوضع التنافسي المتعلق بالأجور يجعل الأنشطة الإقتصادية أكثر تنافسية في السوق التجارية والإقليمية المجاورة.

المطلب الثالث : الإمكانيات المالية والتجارية

من العوامل المشجعة لإقامة تكامل اقتصادي أن الدول ذات العجز المالي تستطيع أن تحصل على التمويل اللازم للمشاريع المشتركة المتعددة لتحقيق الأمن الإقتصادي، وتتمكن الدول ذات الفائض من إيجاد منافع وفرص مربحة لإستثمار فوائضها في المشاريع التي تنمي التكامل ذلك أن التكامل الإقليمي يؤدي إلى جودة قطاع التمويل ويقلل تكاليف التمويل مما يؤدي إلى استثمار عال، وتؤكد الدراسات والتحليلات الإقتصادية الحديثة أن معدل العائدات على رأس المال وعلى الإستثمار يمكن أن ترتفع في كل الدول المشتركة في التكامل بغض النظر عن قيمة رأس المال[1]

وأن استغلال الموارد والثروات الطبيعية المتاحة وتشغيل الطاقات البشرية في الدول المغاربية يتطلب توافر حد أدنى من الموارد المالية لتحقيق التوظيف الرشيد للموارد العاطلة، فهل تملك الدول المغاربية هذه الإمكانية ؟

في وجود تباين كبير في حجم الإمكانيات المالية المتوفرة على مستوى دول اتحاد المغرب العربي، فأغلب هذه الدول تعاني من مشكلة المديونية التي أصبحت تشكل عبئا على اقتصادياتها وإرهاقا كبيرا لشعوبها وهي تعكس وضعية مالية خطيرة تؤثر على كافة التوازنات ا لإقتصادية والمالية والأوضاع الإجتماعية.

[1] موريس شيف ول، ألن وينتزر، التكامل الإقليمي والتنمية] .د.م.ن : [البنك الدولي، 2003 ، ص114

وإذا تفحصنا الإمكانيات المالية بغض النظر عن الموارد الفعلية التي تملكها دول المغرب العربي والتي استغرقتها الديون وخدماتها نجد بأن حجم الأموال المهاجرة المستثمرة في الدول الغربية تكفي لتغطية نسبة هامة من الإستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة في الدول المغاربية، إذا ما توفرت العوامل الموضوعية لإعادة توظيفها وأهمها عنصر الثقة والشفافية، بحيث لا يخشى أصحابها من المصادرة أو التأميم والتضييق نتيجة للإضطراب في القوانين وتبدل الأنظمة وتغيير الحكومات.

كما أن عامل الربحية والقدرة على التصرف في الأرباح وإمكانية تحريكها بين الأنشطة المختلفة أو تحويلها إلى الدول المرغوبة يعد من أهم العوامل التي يمكن أن تحفز أصحاب الأموال الأفراد والحكومات (على استثمارها في الأقطار المغاربية).

فبقدر تحقق الإستقرار في النظم السياسية ووضوح وشفافية القوانين المتعلقة بالإستثمار بقدر ما يتوفر المناخ الإستثماري الملائم لإعادة توطين أموال المهاجرين المغاربة وأموال المواطنين المهاجرة والمهربة فرغم أن العجز في جل الدول المغاربية كبيرا إلا أن مواطنيها في الخارج والداخل يملكون أموالا واستثمارات هامة في الخارج، كما أن هناك إمكانيات مالية مهدورة يمكن إيجادها عن طريق حسن استخدام حصيلة الصادرات من جهة، وعن طريق القوة التفاوضية للسوق المغاربية الواسعة وما توفره من تخفيض لتكلفة الواردات بالمقارنة مع الجهود الفردية القطرية في السوق الدولية في هذا المجال.

ولا تستطيع الدول المغاربية التحكم في استخدام العائدات للتقليص من فجوة الموارد ما لم يتحدد سلم أولوياتها التنموية الذي على أساسه يتم تخصيص تلك الأموال وعلى ضوئه يتم استثمارها فيزول الهدر المتمثل في الواردات الكمالية الترفيهية ويقل الإنفاق المظهري التفاخري والإنفاق على السلع الضارة ويتم

توجيه تلك الموارد جميعا إلى مجالات إنتاج السلع النافعة واستهلاك الطيبات التي تعظم مصلحة المجتمع والفرد. [1]

أما الإمكانيات التي يتيحها المجال التجاري الموحد فهي كبيرة جدا وأهمها وجود سوق ديناميكية وما يتوفر عنها من وفرات خارجية وداخلية، تتاح نتيجة للتعامل مع الوحدات الإنتاجية في الأقطار المتكاملة في السوق على مستوى الإتحاد المغاربي التي تتشكل من أكثر من 84 مليون مستهلك، والوفرات الممكنة الناتجة عن القوة التفاوضية لدول التكامل في تعاملهم الإقتصادي مع الدول والتكتلات الكبرى للتقليل من تحدي الشراكة معها وتؤدي إلى تعظيم مكاسبها والحفاظ على مصالحها وإتاحة الفرصة للتعامل الإيجابي مع تلك التكتلات من مدخل اتساع السوق وارتباطها بمزايا تنافسية هامة ذلك أن اتفاقيات التكامل الإقليمي تجمع الأسواق بما يسمح بتقليل قوى الإحتكار لأن الشركات من دول متعددة تدخل في منافسة مكثفة مع بعضها البعض وهذا الوضع تنتج عنه العديد من المكاسب منها: [2]

*المكاسب المتعلقة بتخفيض الأسعار وزيادة المبيعات بالنسبة للمستهلكين والشركات المتنافسة.

*المكاسب المتعلقة بتقليص التقصير الداخلي القطري والربوع المرتبطة به، لأن كثافة وشدة المنافسة تتطلب تقليص أوجه القصور الداخلية والإختلالات المرتبطة بها فهناك دليل على العلاقة بين تحرير التجارة وزيادة الكفاءة، وبين تحرير التجارة وتقليل أوجه القصور حيث الشركات الأقل كفاءة إما أن تتعدل أو تختفي [3].

كذلك يمكن الحديث في هذا الصدد عن الوفرات الناتجة عن التخصص في المشاريع ذات الإنتاج الكبير الحجم، حيث يتيح التكامل تطوير السلع والخدمات الموجهة للسوق المغاربية لتلبية حاجات مستهلكيها

---

[1] صالح صالحي، مرجع سابق. ص، 307-309

[2] محمد يوسفي.الشراكة الاوروميتوسطية و اثارها على بلدان اتحاد المغرب العربي.في مجلة ادارة.المجلد10.عدد 2 .2000 .ص 15

[3] موريس شيف دول، ألن وينترز، مرجع سابق. ص ص، 50،51

وهذه المشاريع لا تتاح للدول في إطارها التنموي القطري وبالتالي فهي من العوامل المشجعة على قيام التكامل لأن التخصص في إطار سوق مغاربية تكاملية يختلف عن التخصص في إطار السوق الدولية، بإعتبار أن الأول يحظى برعاية جميع دول الإتحاد ويحظى بالمعاملة التفضيلية في هذا السوق والتي تمكن من إحداث تأهيل إقليمي للمؤسسات الإنتاجية قبل اندماجها وتشاركها مع التكتلات الكبرى.

وقد تتبادر إلى الذهن إشكالية أن الأنشطة الإقتصادية على مستوى الأسواق المغاربية متشابهة نتيجة التماثل بحيث قلما يوجد قطر له ميزة نسبية أو مطلقة، نقول بأن هذا الفهم غير صحيح[1](1) فإذا كان الإعتقاد الشائع هو أن التماثل يعد عاملا طاردا للتكامل لأنه يقود إلى التنافس إلا أن هذا الإعتقاد غير منطقي لأسباب عديدة أهمها أنه لا يوجد تماثل "مطلق" بين عناصر العملية الإقتصادية وحتى إذا كان هناك مثل هذا التماثل فإن التقدم التقني وتطور الإحتياجات تدفع نحو مزيد من التنويع والتخصص في تلبية هذه الإحتياجات بحيث يكون لكل منتج أو مورد في السوق إمكانيات واسعة لتحقيق ذلك وللتميز والإبتكار، هذا ناهيك عن مزايا القوة التفاوضية التي يمنحها التكامل في هذه الحالة للدول ذات العلاقة، وهذا يعني أن التماثل في الوقت الذي ينطوي فيه على تنافس بين المتكاملين، فإنه يزيد من قوتهم الإحتكارية وهذا أقرب ما يكون إلى حالة منافسة احتكارية، ومن ناحية أخرى فإنه يمكن النظر إلى التماثل بوصفه أساسا للتكامل الأفقي بين الإقتصادات مثلما هو الحال عند اندماج شركات متماثلة وهو أكثر حالات الإندماج بين الشركات انتشارا.

ومهما يكن من الأمر فإن التماثل أيا كانت درجته ونطاقه، فإنه يتيح مجالات واسعة للتنوعوالإبتكار في الإنتاج والتسويق والترويج لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة في استخدام الموارد من جهة، وأفضل إشباع

(1)محمد يوسفي.اتجاهات الاستثمار الدوليو اثارها على سياسة الاندماج الاقتصادي للبلدان المغاربية.المجلة الجزائرية للعلوم القانونية.الاقتصادية و السياسية.الجزائر-ديوان المطبوعات الجامعية.1992..ص ص 134-135

ممكن لحاجات السكان والإقتصادات الوطنية في الدول ذات العلاقة وللطلب العالمي عموما من جهة أخرى.

وبوجه عام فإن تنوع مقومات التكامل وخصوصا الموارد الإقتصادية يعد الأساس الطبيعي والعامل الأكثر تأثيرا في التكامل فعندما يقبل أي طرف على التعامل مع طرف آخر لغرض التبادل والتكامل فالدافع الأساسي هو الحصول على ما ينقصه ويتوافر لدى الطرف المقابل. [2]

المبحث الثالث : مشاكل التكامل في اطار اتحاد المغرب العربي

المطلب الأول : المشاكل الاقتصادية :

إذا كانت المدرسة القيمية الإستراتيجية تركز على الجوانب العسكرية في تحديد مفهوم الأمن فان المدرسة الإستراتيجية تتأرجح بين اتجاهين رئيسيين :

الاتجاه الأول : يركز على الأمن الخاص بالموارد الحيوية ذات طبيعة إستراتيجية و بذلك ترتبط الوظيفة الاقتصادية بظاهرة الحرب و قد ظهر هذا الاتجاه جليا بعد تصاعد أزمة الطاقة عقب حرب أكتوبر 1973 حيث أصبح تامين الموارد الحيوية جزءا لا يتجزأ من نظرية الأمن القومي بالمفهوم الغربي و الأمريكي بالخصوص فمثلا يعرف كروز وناتي الأمن بأنه : غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية [1]

الاتجاه الثاني : يركز على التنمية الاقتصادية بوصفها جوهرا للأمن ذلك ان التخلف الاقتصادي عادة ما ينجر عنه حالات عدم الاستقرار السياسي و ظواهر اخرى تهدد امن المجتمعات والدول و يمكن

---

[2] 1- 2-علي القزويني، مرجع سابق. ص، 283-289

[1]عدلي حسين ،المن القومي و الاستراتيجية تحقيقه ،القاهرة ،مطابع الهيئة المصرية العامة .1988 ص 11.

بالتعريف الذي أعطاه روبرت ماكنمار الأخذ بهذا الاتجاه حتى ان هذا المفهوم اخذ حيزا هاما من حقوق الإنسان في العلاقات الدولية حاليا حيث أضحى الحق في التنمية اهم حقوق الإنسان و الشعوب .و مع ذلك يوجد شبه إجماع لدى المفكرين انه ثمة اتفاق عام حول العلاقة بين الامن و الاقتصاد و هنا نستدل بقوله تعالى " لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء و الصيف فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع و أمنهم من خوف " حيث قدم الله تعالى الطعام الذي هو رمز لتلبية حاجات ،كسب أساسي يترتب عليه الأمن.[2]

و نجد في مقدمة التحديات الاقتصادية التي تواجه منطقة المغرب العربي مشكلة المن الغذائي الذي يعرف بأنه :"قدرة الدولة على توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء و ضمان حد أوفر من تلك الاحتياجات بانتظام و توفير حصيلة من النقد للاستخدام في استيراد النقص الغذائي.

أن أزمة الغذاء في الوطن العربي و صلت إلى حد حرج حيث باتت تهدد فيه امن و استقرار المنطقة سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا ،فادى التفاوت بين معدل النمو للإنتاج الزراعي في المنطقة المغاربة و الطلب على السلع الزراعية التي تزايد حدة الفجوة الغذائية حيث أصبحت المنطقة تعاني من العجز في معظم السلع الغذائية و يمكن القول بان دول المغرب العربي تعتمد اعتمادا كبيرا على الاستيراد في تجارتها الخارجية الخاصة بالغذاء و تتميز بذلك باكتشاف خطير للخارج مما ينتج عنه تبعية غذائية وعن ملامح أزمة الغذاء في المغرب العربي تشير العديد من الدراسات الخاصة بالأمن الغذائي الى تردي الوضع الغذائي المغاربي إذ يحصل الفرد على حوالي 60% من الطاقة الحرارية في المتوسط من مادة الحبوب فمعدل نمو الإنتاج لم يكن سوى 50% من الاحتياجات الضرورية و اتسع نطاق الأزمة الغذائية ليشمل العديد من السلع الأساسية يحتكر تجارتها عدد قليل من دول الفائض الغذائي ، الأمر الذي أدى إلى أن تأخذ هذه

[2]مفيد شهاب ،المنظمات الدولية ،القاهرة ،المطابع المصرية ،1986 ص 3

الأزمة إبعادا أمنية و سياسية[1]. و إذا كان الأمن الاقتصادي بهذا القدر من الأهمية فان الأمن المائي قد يفوقه لأنه يرتبط بمختلف القطاعات الأخرى من الزراعة والصناعة..... فهو احد المفاهيم العصرية ،دخل القواميس السياسية و الاقتصادية في الفترة الأخيرة و هو يعني معرفة واقع الثروة المائية من حيث مخزونها و تنوع مصادرها و طرق استثمارها وكيفية تحسين نوعيتها و ضمان توافرها بالقدر الكافي الذي يلبي حاجة الاستهلاك البشري و الإنتاج الزراعي و النمو الصناعي.[2]

فلا عجب أن الله سبحانه وتعالى ذكر الماء في ستين أية حيث يقول تعالى "و جعلنا من الماء كل شيء حي " و هذا دليل على ما لهذا العنصر من أهمية بالغة في الحياة بصفة عامة و انه الأساس في استمرار الدولة و بقائها ، لهذا صرح الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد بطرس غالي في مؤتمر قائلا " إن ابرز حروب المستقبل ستكون بسبب ندرة الماء و ان هذا خطرا داهم يهدد الشرق الأوسط و الوطن العربي بصفة عامة كما حذر خبير مائي إمام مؤتمر دولي عقد في ستوكهولم من أن العالم الذي يستهلك المياه العذبة بمستويات بالغة السرعة قد يشهد نزاعات السيطرة على مصادر المياه المتقلصة[1]

الموارد المائية الباطنية هذه الموارد بدأت شؤون المنطقة العربية العامة ومنطقة المغرب العربي خاصة بالتحول نحوها من خلال ضغوطات التزايد السكاني و ما يصاحبها متوسع المناطق الحضارية و زيادات في المساحات الزراعية المرورية و تشير التقديرات خلال 30سنة القادمة إلى أن استهلاك المياه لدى غالبية دول المنطقة سيبلغ حد تتراجع فيه إلى ما وراء الحدود المائية المتعارف عليها و في هذا الصدد أشار كذلك البنك الدولي في تقريره أن 05 دول من بين 16 دولة عربية الأكثر جفافا سيكون بمقدورها تجاوز الحد المائي و حتى هذه البلدان ستعاني نقصا في مواردها المائية و تؤكد كل تقارير مكاتب

---

[1]عدلي حسين مرجع سابق ض 13

[2]روبرت ماكنمار ،جوهر الامن ،ترجمة يوسف شاهين ،القاهرة ،دار الكتاب ،1981 ص 39

[1]عدلي حسين مرجع سابق ص 79

الدراسات المتخصصة المحلية و الإقليمية و الدولية أن منطقة المغرب العربي مهددة بازمة مائية خانقة و بالتالي بأزمة غذائية خطيرة والأسباب كثيرة منها زيادة عدد السكان في السنوات القليلة القادمة و بناءا على ذلك ستزداد الاحتياجات إلى أكثر من 347.5 مليار متر مكعب و بالمقارنة مع الإمكانيات المتوفرة و التي لا تتجاوز 338 مليار متر مكعب ، فان النقص المائي سيزيد عن 127 مليار متر مكعب ، بينما لا تتجاوز قيمة الموارد المائية 200 مليار متر مكعب[2]

2-المديونية : تعتبر مشكلة المديونية الخارجية من اعقد المشكلات التي تواجه الاقتصاد المغاربي في الوقت الراهن نظرا لما تنطوي عليه من مخاطر لحركة رؤوس الأموال و سلامة الائتمان الدولي كما ترتبط المديونية الدول العربية بسياسة محاولة الدول الرأسمالية الدائمة الإلحاق دول العالم الثالث بالنظام الرأسمالي العالمي و ذلك من خلال سياسات تدويل الاقتصاديات الدول النامية التي سارعت من جانبها الإتباع السياسة التضييع والتصدير و تعظيم نمو و التنازل عن الاستقلال الاقتصادي و الالتحاق باليات الرأسمالي العالمي يمكن القول أن المديونية أخذت في التزايد بصورة سريعة و خطيرة منذ أوائل السبعينات ، حيث لجأت الحكومات العربية إلى الاقتراض لاستيراد الفائدة على القروض ، هذه الدول على الإفراط في الاستدانة دون النظر إلى إتباع لسياسات اقتصادية معينة.

ثم حدث وان ارتفع سعر الفائدة على الديون بداية من الثمانينات ، ذلك ما سبب إرهاقا شديدا للدول المدينة ، الأمر الذي ترتب عليه حدوث زيادة كبيرة في عجز موازين مدفوعاتها علما بان جزءا كبيرا من هذه الديون لم ينفق على التنمية المولدة للدخل ، بل ذهب في شكل عمولات و فساد إداري ، و ظل

[2] ابراهيم العيسوي ،قياس التبعية في الوطن العربي ،مشروع المستقبلات البديلة ،في اليات التبعية في الوطن العربي ،بيروت ،م ود و ع

الدين طوقا في عنق الشعوب .هذا بالاظافة إلى عدم كفاءة السياسة الداخلية التي ساهمت في أضعاف الاستثمار و اللجوء إلى الادخار الخارجي و هروب رؤوس الأموال الوطنية [1]

إما الأسباب الخارجية للمديونية فيتمثل أساسا في الطعم المالية و تصرفات البنوك العالمية و المؤسسات المالية بنسبة80% و بالرغم من انخفاض نسبة إجمالي الدين للعام ألخرجي من 1995الى 2000 ، إلا أن النسبة بقيت معتبرة وتؤثر على التوازنات الكبرى للدولة ، حيث بلغت في تونس 59.5 %و في الجزائر 46.5% وفي المغرب 49.8%و في موريتانيا 125% .

و يؤدي تفاقم حدة الديون الخارجية إلى ضرورة إعادة جدولتها مع الحكومات و المنظمات الدولية و الإقليمية و النوادي المالية التي تضيق إمكانيات الإقراض و تفرض شروط مجحفة على القروض المقدمة مع رفع الأسعار و الفوائد إضافة إلى التدخل في الشؤون الاقتصادية لدول المغرب العربي المدينة من خلال فرض مجموعة من الإصلاحات الهيكلية كتعويم العملة الوطنية و إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي و تهيئة المناخ للاستثمار الأجنبي المباشر و حرية تحويل أرباحه من رؤوس الأموال إلى الخارج.[1]

كل هذه الإجراءات الإصلاحية تساهم في تفاقم الأزمنة و تؤدي انعكاسات سلبية على الأمن و الاستقرار و أحداث الاضطرابات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في البلدان المدينة من خلال فرض مجموعة من الإصلاحات الهيكلية كتعويم العملة الوطنية و إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي المباشر و حرية تحويل إرباحه من رؤوس الأموال الى الخارج.

[1]ديدي ولد السالك.اتحاد المغرب العربي.اسباب التعثر و مداخل التفعيل.مجلة المستقبل العربي.بيروت.مركز دراسات الوحدة العربية.عدد 312. 2005 .ص 18

[1]سعيد الشويجي عبد المولى ،المتغيرات الدولية و انعكاساتها على الامن العربي ،الرياض ،المركز العربي للدراسات الامنية و التدريب ،1992 ،ص132 .

كل هذه الإجراءات الإصلاحية تساهم في تفاقم الأزمنة و تؤدي الى انعكاسات سلبية على الأمن و الاستقرار و أحداث الاضطرابات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في البلدان المدينة و تؤدي إلى تخفيض الانفاق العام على المرافق العامة و الدفاع

شهدت جميع بلدان المغرب العربي معدلات تضخم في عام 1999 حيث 7%من المنطقة تمتاز باتساع أسواقها و عدم قدرتها على تلبية حاجاتها الاقتصادية ، ما يدفع بالدول الكبرى التي تملك اقتصاديات قوية إلى الدخول إلى أسواق المغرب العربي بغية تسويق منتجاتها وعقد اتفاقاتها مع دول المنطقة بحيث تكون مصلحة هذه الدول هي الراجحة أكثر مما تندفع بها الدول المغاربية.

و هو الأمر الذي دفع بالولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوربي إلى نهج هذا النوع من الاتفاق والتعاون لذلك وفي ظل عولمة الاقتصاد و انفتاح السوق الدولية و قيام الاتحادات في الجمركية بين دول العالم بغية الاستفادة من هذه الاتحادات في عملية الدخول إلى منظمة التجارة العالمية و في عقد الاتفاقيات الإقليمية و الدولية وجب على دول المغرب العربي القيام بإعادة النظر في أهدافنا الاقتصادية ، السياسية بهدف تعزيز عملية التعاون و التنسيق ألمغاربي في مختلف المجالات[1]

التكنولوجيا:

إذا كان نقل التكنولوجي من الدول المتقدمة الى الدول النامية ومنها دول المغرب العربي يقدم على انه الوسيلة الوحيدة لتحقيق القفزات التكنولوجية وتصنيف الهوة بين هاتين المجموعتين من الدول باعتبار إن التكنولوجيا عنصر أساسي من قوى الإنتاج تلعب دورها في علاقات الإنتاج فان انتقال هده التكنولوجيا إلى الدول العربية ومنها دول المغرب العربي تجد معها تغيرات هامة في المفاهيم والقيم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة .

[1]-ناصر بورنان.الاندماج الاقتصادي لدول المغرب العربي.مرجع سابق. ص ص 55-56

ويزداد الأمر خطورة في تزايد استيراد الدول المغربية للمواد التقنية مع السلع الاستعمارية والاستهلاكية وتعاظم الاعتماد على الشركات متعددة الجنسيات في تنفيذ المشروعات وتلقى الخدمات التقنية من استثمارات وبراعات اختراع وغيرها بل يصبح الأمر أكثر خطورة عندما تغزو التكنولوجيا ومنتجاتها من السلع الاستهلاكية جزءا من خطة مرسومة هدفها التبعية للدول الصناعية ,ويظهر ذلك جليا خلال العقدين الماضيين حين تدفقت السلع الاستهلاكية للدول النامية وتم تمويلها بقروض سخية تحولت الى مديونية خانقة وانعكست عنها مظاهر التضخم و الإثراء الغير المشروع وتدهور العملة الوطنية [2]

كما أن الثقافة والعلم أصبحا من أهم عناصر التنافس الاقتصادي كما أصبحا من دلالات التحضر والتقدم وعليه فان الاهتمام بصناعة الحاسوب وإنتاج البرامج ,خدمات المعلومات والانترنت والتجارة الالكترونية وتوظيف ذلك كله في خدمت التنمية أصبح أمرا ملحا لإطلاق العملية التنموية في رجوع المغرب العربي كما يجب الاعتناء بالعنصر البشري هو معيب أصلا بالمنطقة هذا الأخير الذي يوفر الجهد المطلوب ويعوض خط سير العمل ويوفر التكيف ويضبط السلوك غير الاجتماعي وحركات العصيان.[1]

المطلب الثاني: المشاكل السياسية

تأتي في طبيعة التحديات السياسية التي تعيشها المنطقة المغاربية أزمة الديمقراطية فالمسالة الديمقراطية في المنطقة تعيش أزمة ومحنة خانقة فلا حقوق الإنسان محترمة ولا المؤسسات السياسية منتخبة بطريقة نزيهة والأحزاب السياسية والمنضمات النقابية مهيأة للدفاع عن الحقوق المشروعة للمواطنين البسطاء

فلقد استندت النخب السياسية الحاكمة في المنطقة إلى شرعية القوة عموما لحفظ سلطتها وإعادة انتخابها لكنها حاولت إلى جانب ذلك بناء تلك الشرعية سياسيا و بعيدا عن العنف المادي ما أمكن.

---

[2]-محمد عابد الجابري.وحدة المغرب العربي.مصر.منشاة المعارف .1981. ص 21

[1]عمر عبد الله كامل الامن العربي من منظور اقتصادي ،في الأمن العربي التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية ،باريس مركز الدراسات العربي الأوربي ،1996 ،ص 94.

ولم يكن ذلك شان النظم السياسية المدنية حصرا بل بل شملت النظم العسكرية أيضا ، وقد تنوعت عناوين محاولات بناء هذه الشرعية من انجاز المشروع التنموي إلى النضال من اجل الوحدة القومية إلى مواجهة الخطر الصهيوني إلى تحرير الأرض من الاحتلال و الثروة من الاستغلال الأجنبي (التأميم) .

وبسبب أزمة الشرعية السياسية للسلطة في دول المنطقة لم تتحصل بالأساليب الديمقراطية الحديثة ، فإنها شرعية تعاني أزمة مزمنة تلقي بذيولها على مجموع الحياة السياسية الداخلية و تضع الكوابح في صيرورة التطور و التقدم في المجال السياسي[1]

و هنا نستحضر مصادر الشرعية في الأنظمة المغاربية :

الشرعية الوطنية : في محاولة تعويض الشرعية السياسية المفتقرة ينجح قسم من النظم الى تبرير شرعيته الوطنية و التمويه و بدعوة أن نهوضه مهمته انجاز برنامج وطني سياسي تنموي تحرري يمنحه الشرعية على غرار الجزائر. المشروعية الدينية :تحاول فيه سلطة السياسية شرعت هي نفسها بالدين على نحو يتهم أن مبدأ الحكم هو تطبيق تعاليم الإسلام في البيعة .

الشرعية العصبونية : القبلية ، الشعائرية و الطائفية و يطبع هذا الطابع مؤسسات الدولة برلمانها و تكوين الجيش على غرار ليبيا ، موريتانيا و تنطوي مشكلة الخلافات بين دول المغرب العربي ضمن التحديات السياسية الكبرى التي تواجه دول المنطقة ، حيث لم تتمكن الدول المغاربية من الاتفاق إلى

[1]حوني رابحوحساني رقية.اتحاد المغرب العربي بين ضرورة و معوقات التكتل الاقتصادي.مرجع سابق.ص 13.

الحد الأدنى من الأهداف و الغايات العربية التي يمكن أن تحقق الأمن المغاربي و ترجع أسباب تلك الخلافات إلى[2] :

- التنوع في النظم السياسية و الاقتصادية والاجتماعية حتى أصبح لكل نظام قطري فلسفته الخاصة في :

- الحكم إلى جانب تباين في الوفرة و الندرة في اقتصاد كل دولة ، وما يهم الأمن المغاربي و يخصه فذلك كله ان تكون البنية الاقتصادية والاجتماعية في كل قطر متماسكة ، متنامية إذ بقدر ما تكون كذلك ، تتوافر لدى القطر إمكانيات الذاتية لتعزيز دوافعه و رفع مستوى حفاظه على أمنه و يرتد ذلك في نهاية المطاف على الأمن القومي تعزيزا و دعما.

- مشاكل الحدود التي أوجدتها الاستعمار عند تخطيط حدود المنطقة، مثل مشكلة الصحراء الغربية ،هذه المنازعات يمكن تصنيفها إلى نوعين أساسيين من المنازعات السياسية : [1]

*الاولى هي الصراعات في مرحلة ما بعد تغيير النظام بخلق أوضاع جديدة و علاقات جديدة .

* الثانية النزاعات الحدودية المغاربية و هي نزاعات حول السيادة ، وفي أحيان أخرى ما يمكن أن يسمى بنزاعات ميزان القوى بين هذه البلدان.اذ يمكن القول بأنه لم يتم تصميم العلاقات الثنائية بين الدول المغاربية من منظور السياسة المحلية التي تفرض التكامل و التنسيق و استبعاد كل أشكال السلوك العدائي كمبادئ ثابتة في صلب العلاقات بل جرى تصميم تلك العلاقات من منظور السياسة الخارجية لكل دولة حسب المصالح و القيود والتناقضات لان كل دولة حددت أهدافها القطرية اتجاه الدولة الأخرى و سطرتها على أساس هدف خارجية محصنة دونها أي اعتبار لعلاقات الجوار و الأخوة أي

---

[2]-عبد الحميد براهيمي.المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية.مرجع سابق.ص 195.

[1]عبد الاله بلقزيز ،الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي ،العوائق و الممكنات المسالة الديمقراطية في الوطن العربي ،بيروت ،ط 1،مركز دراسات الوحدة العربية ماي ،2000،ص 139

غلبت المصلحة والأنانية و العداوة قبل الجوار والتعاون و حسن النية و هو ما جعل العلاقات الثنائية المغاربية مطبوعة بالتوتر و سيادة الروح التصادمية .

نجد أيضا تحديات تواجه دول المنطقة كمشكلة الأقليات فقد أصبح من الضروري أن تحظى مسالة الأقليات باهتمام علمي أوسع على أساس[2] أنها تؤثر بالفعل في الأمن القطري و منه في الأمن الجهوي و على أساس ان المتغيرات الدولية الراهنة تبدو مشجعة ومحفزة لتفاقم مشكلة الأقليات ، الأمر الذي يستوجب الحيطة والحذر، وفي الأخير يجب الإشارة إلى مشكلة الحركات المتطرفة التي تواجه بلدان المغرب العربي ، ويرجع سبب قيام هذه الحركات إلى عوامل اقتصادية و اجتماعية وسياسية ، فتفشي البطالة في المنطقة و فشل الأنظمة و تحقيق الحد الأدنى من المعيشة المواطن المغاربي ، ساهم بشكل كبير في ظهور هذه الحركات التي أخذت الطابع الديني المتطرف يهدد المنطقة بشكل مباشر كما حدث في الجزائر بشكل واضح[1]

كما أن غياب الديمقراطية و حرية الرأي و حالة اليأس و التذمر قد ساهمت بشكل كبير في خلق ذلك التيار الذي يطرح نفسه بديلا بعد فشل اليسار و تيار اليمين إضافة إلى أسباب أخرى عديدة للتطرف " تضعف التأهيل الديني و الذي و الذي يأتي في مقدمة السباب التي تدفع الكثير من الناس إلى التطرف و العلو والانخراط في تنظيمات فكرية متطرفة تقوم بأعمال إجرامية باسم الدين.[2]

---

[2]–عبد الاله قندوز نفس المرجع ،ص 135.

[1]عبد الله ساعف ،الخلافات السياسية العربية ،وتاثيرها على الاستقرار الامني ،بيروت ،م د و ع ،ط1،2002 ص 210/209 .

[2]—اكرام عبد الرحيم.التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي .العولمة و التكتلات الاقليمية البديلة .القاهرة.دار العربية للطباعة و النشر .ط1. 2002 ص 123

و في هذا الصدد هناك محاولة جادة جسدها وزراء الداخلية العرب في اجتماع تونس1996 ، أكد البيان الختامي على التزام كل دولة بعدم مساعدة الجماعات الإرهابية و الحيلولة دون اتخاذ أراضيها مسرحا للتخطيط أو تنفيذ تلك الأعمال و تعهدت بتضييق الخناق على العناصر الإرهابية و منع تسللها عبر حدودها و حضر استقبال و إيواء تدريب عناصر الإرهاب و التخريب

المطلب الثالث : المشاكل الاجتماعية :

يمكن إيجاز أهم التحديات الاجتماعية التي تعاني منها منطقة المغرب العربي في بعض المشاكل التالية : الأمية ،لان العلاقة بين تامين حاجات التعليم الأساسية للإنسان و تحقيق الأمن القطري أو الجهوي علاقة وثيقة حيث أن التعليم والأمن القومي يدوران حول تحقيق أهداف و محاور وحدة فكل منهما يرتبط ارتباطا وثيقا بالإنسان و المجتمع والمستقبل .[1]

و على الرغم من أهمية الدور الذي يقوم به التعليم في تحقيق الأمن القومي مثاله مثل الماء والغذاء إلا أن جميع البيانات المتوفرة على المؤشرات الخاصة بالتعليم في دول المغرب العربي تشير الى عدم اشباع حاجات المواطنين بها وما يربط المواطنين بها وما يرتبط به من ثقافة الى تخلفها الشديد عن المقاييس العالمية.[2]

فعلى سبيل المثال تشير الإحصاء إلى وجود 80مليون أمي عربي منهم 43 مليون امرأة و تشير إلى أن نسبة الأمية في الجزائر لفئة 15 سنة فما يفوق بلغت 23% بالنسبة للذكور و 44%بالنسبة للإناث و في المغرب 39% ذكور و 65.% و في ليبيا 10% ذكور و 33%. اناث في تونس 20% ذكور و 41% إناث و في موريتانيا 48% ذكور و 29% إناث فالتعليم هو الدعامة الأساسية

(1)–عبد الحميد براهيمي.المغرب العربي في مفترق الطرق..مرجع سابق .ص 74

(2)مصطفى الكثيري.الخصوصية التاريخية و الحضارية لبلدان المغرب العربي و مدى انعكاساتها على التنمية الادارية.مرجع سابق.ص 123

للأمن الق ومي و يؤثر في تكوين المؤسسات.القضائية و اقامة العدل الاجتماعي و شيوع الاستقرار في التربية السياسية و كذا العسكرية و الإصلاح الاقتصادي أما انخفاض مخصصات الإنفاق التعليمي و البحث العلمي في المنطقة المغاربية فيؤدي الى تخلف الأوضاع الثقافية و العلم ية التي ترتكز عليها عملية التنمية و تحقيق الأمن الاقتصادي.

وعلى صعيد أخر نجد إن إشباع الاحتياجات الصحية الوقائية و العلاجية للمواطن في المنطقة يرتبط ارتباطا وثيقا بإشباع حاجاته الغذائية و السكنية حيث ان دعم إشباع هذه الاحتياجات و ما ينتج عنها من مشاكل نقص التغذية و سوء المعيشة و أزمة السكن كلها مؤشرات ورئيسية للحكم على مجمل الظروف الصحية [1] و هذا الأمر الذي يدعونا إلى التأكد أن هناك علاقة دائمة بين مؤشر سوء توزيع الدخل و أزمة المياه و بين عدم إشباع الاحتياجات الصحية فالفقر و الصحة يدوران في حلقة مفرغة و يقضيان على كل حلم للتنمية بل أن غيابهما يؤدي إلى انفجار الوضع الاجتماعي مما يحدث اضطرابات و بالتالي تؤدي كل هذه الظروف مجتمعة إلى فقدان الإنسان في المنطقة المغاربية إلى استقراره و أمنه و تؤثر على حاضره و مستقبله و ما يترتب عنها من فقدانه لمشاعر الانتماء لوطنه الذي لا يشبع له هذه الاحتياجات و شعوره بالإحباط الاجتماعي الذي غالبا ما يدفعه إلى عدم الاهتمام بالمجتمع و يجعله يلجا الى السلوكيات المنحرفة كالعنف والعدوان الأمر الذي يهدد امن المجتمع و اندثاره

البطالة: تعتبر البطالة تحديا اجتماعيا أخر يواجه دول المغرب العربي حيث تتزايد معدلات البطالة بين الداخلين الجدد إلى سوق العمل أي بين الشباب، بمثل هؤلاء 40./. في تونس والجزائر ، إذا سوق العمل إذا من الشباب الذين هم دون سن 25 سنة هم من أكثر الفئ ,المتضررة[2]

---

[1]– صالح باي ،من اجل إيجاد آليات للقضاء على أمية 80 مليون عربي في جريدة الجزائر news العدد 39، الخميس 26 فيفري 2004 ،ص 4

[2]–عبد الحميد براهيمي.مرجع سابق. ص ص 251–252.

في سوق العمل و التي تسمى للحصول على فرصة العمل، إضافة إلى كونهم غالبا اول المسرحية و الذي يتم الاستغناء عنهم عند تعرض مؤسساتهم إلى الركود والانكماش أو إعادة الهيكلة أو الاندماج حيث أنهم اقل العمال تكلفة و تعويضا عند التسريح [3]

و يزيد من حدة البطالة زيادة ضغوط المؤسسات المالية الدولية على بعض دول المغرب العربي التي تتبنى برامج إصلاح اقتصادي للقبول بالبرامج الخوصصة وما يترتب عليها من فقدان العديد من الوظائف الأمر الذي يضيف اعباءا جديدة على الاقتصاد المغاربي الذي يعاني أصلا من نسبة بطالة مرتفعة مما يولد نتائج سياسية و اجتماعية سلبية كما يعاني أيضا من تدفق العمالة الغير عربية و ما تستنزفه من تحويلات نقدية و ما يترتب عليها من انخفاض الطلب الكلي سواء على السلع أو توفير فرص العمل في الداخل ، وان تزايد عدد العاطلين عن العمل في دول المغرب العربي يؤدي عادة إلى انتشار الجريمة و المخدرات في أوساطهم واعتمادا على ما تنشره وزارات الداخلية و العربية و المكتب العربي لمكافحة الجريمة من تقارير سنوية عن حالة الجريمة و ارتفاع معدلاتها فانه يتوقع ان تواصل هذه المعدلات في ارتفاع وان تشتد خطورتها[1]

غياب العدالة الاجتماعية : تجدر الإشارة إلى الخلل الكبير المتواجد في هيكل توزيع الدخل في دول المغرب العرب و يكفي للتدليل على ذلك إلى الأرقام المنشورة سنة1996 عن البنك الدولي حيث أن إجمالي ما يحصل عليه 20% من اغني سكان الجزائر يمثل 46.5 % من الثروة القومية أما في تونس والمغرب فتبلغ 46.3%.

---

[3]إبراهيم قويدر ،العمالة العربية على مشارف القرن الحادي و العشرين ،معالم الواقع و تحديات المستقبل ،شؤون عربية ،عدد 103 سبتمبر 2000 ،ص 162.

1- [1]ابراهيم قويدر ،المرجع نفسه ،ص 170

و لعل أزمة تورط أنظمة بحد ذاتها في زراعة المخدرات أمر مضر بدول الجوار حيث كشفت مصادر أن المغرب يرعى هذه الزراعة و يشجع عليها لأنها تدير دخلا ثابتا رغم تكتم المغرب على هذه المعلومات.

الغزو الثقافي والتبعية الثقافية للمستعمر : لا يمكن الحديث عن التحديات الاجتماعية التي تواجهها المنطقة المغرب العربي دون الحديث عن التبعية الثقافية التي تغيم عن صفة تماسك الثقافة العربية المعاصرة وتعتبر تبعية الصفوة المثقفة للمجتمعات العربية المعاصرة احد مداخل الاختراق الثقافي للمجتمع العربي : و يمكن القول بان هناك أربع عناصر رئيسية تكون لهذه التبعية الثقافية :

- وجود طبقة حاكمة محلية تشرف على عملية الإنتاج الثقافي والتي تشوه الثقافة الوطنية و تدفع إلى التأقلم و التعايش مع واقع التبعية
- –هناك تعاون وثيق بين الطبقات الحاكمة المحلية و الشركات الاحتكارية التي تقوم بدور في إنتاج الثقافة.....تقبل التنمية الرأسمالية الغربية و تبرزها و كأنها الأكثر ملائمة للواقع المغاربي .
- النزعة الاستهلاكية أي الثقافة الاستهلاكية [1]

و في التخير يمكن القول ان معظم المشكلات الاجتماعية ترجع أساسا للاختراق الاستعماري الإيديولوجي المتتالي للمنطقة العربية عموما و المغاربية خصوصا و تحاول القوى العالمية تكريس الأوضاع الاجتماعية المختلفة و التي من شانها آن تجعل من التحديات الاجتماعية الناجمة عن التخلف صمام آمان لضمان أحكام السيطرة و الإبقاء على حالة التبعية الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية و الثقافية. [2]

[1]–براهيمي عبد الحميد.المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت .ط1 . 2002.ص 97.

[2]عبد الخالق عبد الله ،التبعية و التتبعية الثقافية ،مناقشة نظرية ،في الثقافة و المثقف في الوطن العربي ،بيروت ط1 ،مركز دراسات الوحدة العربية ،1992،ص 194

المطلب الرابع : المشاكل الثنائية و الحدودية:

أولا :توتر العلاقات المغربية الجزائرية:

على الرغم من أن الجزائر و المغرب ينتميان إلى فضاء عربي إسلامي واحد و لا ينفكان يستغنيان بالروابط المشتركة بينهما اللغة العربية والدين الإسلامي (المذهب المالكي) و التاريخ المشترك منذ الفتح العربي الإسلامي و الجغرافيا الواحدة و العادات والتقاليد و الخصائص النفسية المشتركة و هي كلها عوامل لا تشجع على التطبيع وحسن [1]الجوار فقط بل أنها تشكل أساسا صلبا لأي وحدة اندماجية خالصة فانه ومنذ استقلال الجزائر 1962 اتسمت العلاقات بين البلدين بالعدائية في معظم مراحلها و كانت دائما على حافة القطيعة باستثناء المرحلة الواقعة بين 1969 و 1974 و قد ترجمت حالة العداء المستمرة هذه بالمواجهة العسكرية في تندوف عام 1963 و هي تضع البلدين منذ عام 1975 على حافة المجابهة حول مسالة الصحراء الغربية و يعود اساس هذا التناقض بين فعل الايمان بالوحدة و العدائية في الواقع العلاقات إلى النمط السطوي في شرعنة الحكم السائد في كلا البلدين بالنسبة للنظام المغربي يشكل استمرار الملكية محورا لاستراتيجياته تعطل له الاولوية و بالنسبة للجزائر فالثورة مهددة بالفشل اذ كانت ستتوقف عند الحدود المغربية و ما كثباتن الرمال ومساحات الأرض في تندوف عام 1963 عام 1963 او في الصحراء الغربية عام 1975 سوى ذرائع للمنافسة بين بين النظامين اللذين يرى كل منهما في الأخر تهديدا له ، وكان دفاع الملكية عن نفسها إزاء الحركات اليسارية لها في

[1]الهواري عدي ، عود على بدئ بين الجزائر و المغرب :الاخوة المستحيلة لموند ديبلوماتيك ،النسخة العربية الصادرة عن جديد النهار اللبنانية ،1999.

الستينات ، اما الجزائر فقد ادعى نظامها شرعية ثورية أعاق مشروعها التحرري التحالفات التي عقدها المغرب الجار مع الدول الغربية.[2]

يقول الدكتور عبد الهادي بوطالب وزير الخارجية المغربي السابق عن بدايات العلاقات المغربية الجزائرية انها كانت تبشر بمستقبل مغاير لما شهرناه طيلة العقود الماضية : ابتدأت شهور العسل ، حيث قام الملك الحسن الثاني بزيارة تكريم ومودة إلى حكومة الجزائر الأولى بعد الاستقلال التي كان على رأسها احمد بن بلة و قد اصطحب معه وفدا اقراريا كنت احد أعضائه بوصفي وزيرا للإعلام وقد ساد الابتهاج و التفاهم الزيارة حين قدم الملك هدايا خفيفة لحكومة الجزائر و عبر الملك المغربي ان استقلال الجزائر هو امتداد لاستقلال المغرب .خلال هذه الزيارة قبل الملك الحسن الثاني طلب الرئيس بن بله أن تتجري الجزائر إعادة التراب المغربي الممتد على حدوده الشرقية الذي اقتطعته فرنسا من المغرب و ضمته للجزائر في ضمن سياستها المعروفة كون الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا و تم إرجاع الأمر غالى حين استعمال بناء المؤسسات الدولية الجزائرية لكن هذا التوافق لم يدم إلا قليلا باندلاع حرب الرمال بين البلدين و ذلك بعد عودة الملك الحسن الثاني إلى المغرب اثر مناوشات بين الجيشين الجزائري و المغربي و جرت وقائع الحرب فوق الأراضي المغربية المتنازع عليها إضافة الى تندوف التي تأوي اليوم الجزائر فوقها جماعة البوليساريو ،و تدعمه و تسلحه.[1]

[2]ديدي ولد السالك.اتحاد المغرب العربي.اسباب التعثر و مداخل التفعيل.مرجع سابق

[1]احمد دياب –المغرب و الجزائر ..تداعيات الخلاف حول الصحراء.مجلة السياسة الدولية عدد 159.المجلد 40.جانفي 2005. ص 19.

و عرفت العلاقات جو الصفاء و التقارب بعد الانقلاب الذي اجراه هواري بومدين وزير الدفاع في حكومة الرئيس بن بلة و أطاح به و تأسست نواة اتحاد المغرب العربي على قاعدة اقتصادية و حرص الرئيس على ان يكون للتعاون المغاربي حلته الأساسية في المؤسسة الاقتصادية .

1- لكن الجزائر أصبحت بعد سنوات من التجربة تعلن أنها تفضل اتحاد الشعوب على اتحاد النظم و تعثر بذلك مسيرة العمل المغاربي و انعقدت في تلمسان 07 ماي 1970 قمة بين الجزائر والمغرب و تم تصفية قضية الأراضي المتنازع عليها يضمها إلى القطر الجزائري بقبول المغرب و تم عقد اتفاق شراكة اقتصادي في مجال الفحم والحديد والصلب[1].

و في القمة العربية المنعقدة بالمغرب العربي اعلن الرئيس الهوا ري بومدين عن دعمه للمغرب في مساره لاسترجاع مدينتي سبته ومليلية من الاستعمار الاسباني زو كذا دعمه للمفاوضات بين المغرب و موريتانيا لتحقيق المصالحة بينهما ترك الصحراء الغربية للأمم المتحدة كي تسوي المسالة بعيدا عن علاقة البلدين الثنائية [2]

، لكن العلاقات المغربي الجزائرية دخلت في أزمة كبرى بعد قيام المغرب بالزحف على الصحراء الغربية فيما يسمى بالمسيرة الخضراء و اعتراف الجزائر لبوليساريو كممثل للشعب الصحراوي و تنكرها لسيادة المغرب على الصحراء الغربية وتحويل الشعب الصحراوي من حق تقرير مصيره و تبني مطالبه و رفعها إلى الأمم المتحدة و تحولت المسالة إلى قطيعة و بالرغم من زيارة الملك المغربي للجزائر (محمد السادس عرض التهدئة و تطبيع العلاقات لكن الجزائر لم تنس ما فعله المغرب بها عام 1994 بغلق الحدود وفرض

[1] Djamel Eddine ghechi ,l'union du Maghreb arabe op cit p 35/36.

[2]عبد الله ساعف المرجع السابق ،ص 158.

التأشيرة و اتهام النظام الجزائري بالوقوف وراء تفجيرات مراكش الإرهابية عام 1994 لترد الجزائر بالمثل و تغلق الحدود و تفرض التأشيرة بدورها رغم مبادرة المغرب الأحادية بفتح الحدود.

و منذ رحيل الاستعمار الفرنسي عن ارض الجزائر لم يشهد تاريخ العلاقات بين الدول المغاربية سوى تراكم العقبات التي تعترض سبيل بناء وحدة المغرب العربي إلى درجة انه يمكن القول ان سد هذه العقبات أصبح يحجب أطول الأعناق إلى التمتع بالنظر إلى حلم الوحدة المغاربية أهمها قضية الصحراء و هي محل خلاف بين المغرب و الجزائر .

و لكي تنجلي الصورة أكثر لابد للعودة إلى الوراء قليلا حتى نعرف طبيعة المشكلات بين دول الاتحاد التي خرجت من الصراع مع المستعمر لتدخل في صراع مع بعضها مبكرا فبعد سنة من استقلاله شكل المغرب جيش لتحرير موريتانيا أشهر معاركه "تكل" و في سنة 1960 حصلت موريتانيا على استقلالها و هو ما رفضه المغرب و دشن أول خلافات بينه وبين تونس التي اعترفت بموريتانيا ثم بعد سنة من استقلال الجزائر اندلعت حرب الرمال في 1963 بين المغرب والجزائر على الحدود و رغم أنها استمرت لفترة قصيرة توجت باتفاقية الا ان البرلمان المغربي لم يصادق عليها وقد شن في هذه الفترة حرب على الزعامة في المنطقة بين المغرب والجزائر أصبحت فيه دول الاتحاد الأخرى تتبادل الدوران في فلك كل منهما لفترة حسب المصالح والظروف فقد ساءت العلاقات بين بورقيبة وبومدين ثم دخل ألقذافي في الخط سنة 1969 بعد دعمه للمحاولة الانقلابية التي جرت ضد الحسن الثاني سنة 1971 لتظل العلاقات بين الدولتين سيئة ثم جاء النزاع على الحدود بين الجزائر وليبيا [1]

[1] عبد الهادي بوطالب :الاتحاد المغاربي يدخل مرحلة الموت السريري

www.abdelhadi boutaleb .com

و استمرت المنغصات إلى أن جاء ما يسميه الجميع بكارثة الصحراء :

محور المغرب ، موريتانيا و محور الجزائر وليبيا اللتان تدعمان استقلال الصحراء الغربية رغم خروج موريتانيا من الصراع في 1979 و الاختراق على صعبة تحسين الثنائية و بدا التعاون المغربي انطلق بمعاودة العلاقات الدبلوماسية من البلدين و لم يعمر طويلا بعد استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد تحت ضغط الأزمة الداخلية في بلاده الناتجة أصلا عن ظهور جبهة الإنقاذ الجزائرية التي اكتسحت انتخابات البلديات و تعطيل المسار الانتخابي في 1992 .وقتها تم اسر عباس مدني إلى صحيفة لحياة انه يدعم التقارب بين المغرب والجزائر و لا يرى حلا لقضية الصحراء خارج سيادة المغرب و حرص الملك الحسن الثاني لدى زيارته للجزائر آنذاك على الاجتماع بزعماء الأحزاب السياسية الجزائرية .[1]

غير ان تصريح و موقف عباسي مدني سيجد امتداده في التصريحات الصادرة عن مراجع مغربية حول الاستفادة من دور جبهة الإنقاذ في دعم الخيار الديمقراطي و دعم الحركات الإسلامية و في الوقت الذي بدا فيه حوار مغربي جزائري من نوع آخر على خلفية المسالة الإسلامية متمثلة في طلبات جزائرية لتسليم معارضين إسلاميين دار حوار أخر بين المؤسسة العسكرية و المعارض الجزائري محمد بوضياف الذي ان يقيم بمدينة القنيطرة المغربية قد حرص لدى مغادرته المغرب يصبح رئيسا للجزائر يتمتع بالشرعية التاريخية و الثورية على تأكيد التزامه بإيجاد حل لقضية الصحراء الغربية لكن الرصاص الذي وجه له في قاعدة عنابه في جوان 1992[2]

---

[1] محمد رضوان.منازعات الحدود في العالم العربي.مقاربة سوسيوتاريخية و قانونية لمسالة الحدود العربية.بيروت .افريقيا و الشرق الاوسط.2003.ص 204

[2] عبد الحميد سعد زغلول.تاريخ المغرب العربي من الفتح الى بداية عصور الاستقلال –ليبيا المغرب تونس و الجزائرو المغرب.الجزء الاول مصر.منشاة المعارف بالاسكندرية.1994. ص ص 289-290

عندما توفي الملك الحسن الثاني في 1999 انتقل بوتفليقة الرئيس المنتخب حديثا للرباط و تكلم عن مستقبل زاهر العلاقات المغربية الجزائرية بادله الشعور الملك الشاب محمد السادس في وقت حدثت مجزرة رهيبة بالجزائر من طرف جماعة مسلحة متمركزة أساسا بالمغرب لتوثر العلاقات مجددا و السؤال الذي يطرح نفسه بقوة :ماهي العوائق النبوية التي حالت ولا تزال تحول دون التطبيع الكامل للعلاقات مجددا؟ لقد ورثت البلدان المغاربية الثلاث (تونس ، الجزائر ،المغرب) جهودا متفجرة بفعل التقسيم الكولونيالي الفرنسي الاسباني لهذا الجزء من العالم العربي و كانت فرنسا القوة.

1- الاستعمارية السائدة تعتقد أن الجزائر أصبحت من إمبراطورياتها لذا راحت تعظم من الأراضي التونسية و المغربية لضمها إليها و هذا ما جعل المغرب و الجزائر يتواجهان عسكريا في حرب تندوف في 1963 كما ان هذا الموروث من التقسيم الكولونيالي وضع البلدين على حافة المواجهة العسكرية حول مسالة الصحراء الغربية في 1975 [1]

2- أن الثورة الوطنية التحريرية الجزائرية ضد الكولونيالية الفرنسية لم تمتد لتشمل توحيد أقطار المغرب العربي بل حافظت على التقسيم الكولونيالي الموروث هذا وسعت إلى بناء دول قطرية تسلطية لا الى بناء دول وطنية هي في الجوهر ديمقراطية و أساسا لدول قومية ...فكان مصير الثورة الجزائرية الإخفاق التام لان مشروعها التحرري توقف عند الحدود التي رسمها المستعمر الفرنسي و أصبحت تدافع عنها بوصفها حقائق تاريخية أبدية.

3- كانت الدولة الملكية المغربية تعتبر نفسها مركزية و عريقة و تاريخية لذا كانت أولويتها الإستراتيجية تتمثل في الدفاع عن نفسها إزاء معرضة الأحزاب اليسارية في فترة الستينات ،

[1]-عبد الحميد سعد زغلول .مرجع سابق.ص ص 295-296

تعاظم قوة الملك و تطور فكرة الملكية الأبدية و حلم التوسع على موريتانيا ثم الصحراء الغربية و ترسيخ نظام المخزن و حشد أحزاب المعارضة إلى أرضية الحظ السياسي للملك.

ثانيا : قضية الصحراء الغربية :

رغم أن جبهة البوليساريو خاضت حربا عسكرية مع المغرب الأكثر من 16 سنة بعد إن ضمتها المغرب في 1975 و الى غاية 1991 فان القتال لم يتوقف بين المغرب و البوليساريو إلا بعد تيقن هذه الأخيرة من ان الخيارات العسكرية لن يفلح في تحقيق أهدافها ،لذلك دخلت في مفاوضات مع المغرب بعد أن قبلت و ركزت على خيار الاستفتاء الذي يمنح الإقليم استقلاله وفق خطة التسوية التي اقترحها الأمين العام للأمم المتحدة و التي تمنت على أساسها موافقة مجلس الأمن على إرسال بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية MONURSO بقراره 658 في عام 1990 .[1]

و تضم هذه البعثة أكثر من 1500 مراقب عسكري و 3000 من قوات البوليس و 1000 مراقب مدني للإشراف على الانتخابات و استفتاء الشعب الصحراوي.

حول تقرير مصيره ,بيغرت جهود الأمم المتحدة التي توسطت في النفاق لوقف إطلاق النار عام 1991 لوضع نهاية للصراع بعد الاستقلال سيبعوثها جيمس بيكروز وزير الخارجية الأمريكي الأسبق في 2003. بعد سبع سنوات متتالية من توالي المهمة, و هناك دول افريقية .

و يمكن القول ان عددا كبيرا من المبادرات طرحت لحل هده القضية و لكن دون الجدوى الحل السياسي في ديسمبر 1997 و برعاية وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكروز, انفق طرف النزاع في الصحراء الغربية الغربية, بهدف إجراء استفتاء الاستقلال و عادل, إضافة إلى اتفاق يقدر فيه

[1] محمد الأشهب ،الخلاف المغربي الجزائري حول الصحراء المغربية تصعيد المواجهة و العودة إلى نقطة الصفر،صحيفة الحياة 2004/10/7 ،ص 39

الصحراويون مصيرهم بكل حرية , هدا وقد حضر لتوقيع هدا الاتفاق كل من الجزائر و موريتانيا كبلدين مراقبين صفين بهذا الصراع أهم بنود الاتفاق:

1_استئناف عمليات تحديد هوية الصحراوية الدين سبق و قدموا استمارات طلب تسجيل و تطبيق عليهم معاير تحديد الهوية الجنسية المتفق عليها, و التي تنص على الكل صحراوي بلغ ثمانية عشر عاما أو أكثر قبل 1994 له حرق التصويت بشرط : التحقق مسجلات في الإحصائية الاسباني عام 1974 وله وثائق اسبانية تثبت هويته و الاقامة لمدة 12 عام في الإقليم.

2-تقليص عدد القوات المغربية المغربية الموجودة في الصحراء[1]

3-تبادل الأسرى,شرلاخة في الأمم المتحدة لدى الطرفين عودة الاجئين الصحراوين إلى مواطنهم الأصلية

4_الاتفاق على مونة للسلوك لحاكم الفترة الانتقالية, تبدا مع العودة الاجئين الصحراوين و تنتهي علات النتائج كما حددت طريقة إدارة الإقليم من الجانب الأمم المتحدة و حقوق استعمال و سائل بان الحملة الانتخابية.

*استقالة بيكر من نزاع الصحراء:

عين السيد جيمس بيكر في مهمة كمبعوث شخصي الأمين العام للأمم المتحدة مكلف بقضية الصحراء مند سنة 1997, بهدف التوصيل إلي القضية الصحراء الغربية و على الرغم من الجهود التي يبدلها

[1]عبد الله ساعف مرع السابق ص 73.
محمد الاشهب مرجع سابق ص ص 17 – 18.

الإيجاد حلول السياسة لهده القضية , إلا إن استقالة هده اعتبارها المحلول واحد من الحالتين,إما أنها دليل القناعة لدى بيكر بالإخفاق في و ساطته إمام انسداد أبواب التسوية, أو أنها مقدمة لتطورات لاحقة, تعمل الولايات الأمريكية على بلوغها على غرار ما قامت به لفرض حال في نزاعات إقليمية و دولية أخرى مثل النزاع في جنوب السودات و يرى المراقبون , ان انسحاب جيمس بيكر من ملف الصحراء بعد انتصار للمغرب و مكسيا ديبلوماسيا له, لان الرباط كانت ترى في الوسيط تممي عقيدة مستعصبة لتحقيق التقدم المنشود في المخطط التسوية السياسية لان ارتقى من موقع الوسيط الى موقع المفاوض و حشد التغطية و الدعم قصد النجاح مشروعه, ما حدث ان قضيته الصحراء نمت في اتجاه اخر عندما تسلم وسيطة جيمس بيكر الملف عام 1997 اقر بالصعوبات التي تكشف التعاطي معه , و قادته جولات استكشافية مع الاطراف المعنية الي وضع صيغة الاتفاق لتفعيل خطة الاستفتاء في سياق اتفاقات هيوستن التي عقبة جولات برلين و برشلونة, في ظل رفض البوليس ريو الجزائر لفكرة الحكم الذاتي الموسع المفتوح من طرف المغرب .[1]

و تكمن إشكاليات الصحراء الغربية في الصيغة تقرير مصير مشوشة لان الأساسي في هكذا المبدأ الاحتكام إلى الإنتاج الاقتراع بينما أصل الأزمة بالصحراء انه لم يحصل في أي مرة الاتفاق على الإعداد النهاية للمؤهلين لاقتراع.

و من المعروف اقتراحات المبعوث الدولي جيمس بيكر تنص على إجراء استفتاء لتقرير المصير بعد فترة انتقالية تدوم بين اربع و خمس سنوات و هدا الطرح الذي بادرته الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

[1] محمد عابد الجامدي, وحدة المغرب العربي ط1 بيروت :مركز: دراسات الوحدة العربية 1987 ص 35.

[2] محمد الجابري.مرجع سابق.ص ص 63-64.

و اعتبر الرئيس الامريكي جورش بوش في 2002 ,المغرب "بلداحليق" للوم من خارج خلف شمال الاطلسي, عشية زيارة هذا القرار ارئاسيا جاء لتوطيد العلاقات مع المغرب و ضمان تزويده بالعدات العسكرية و صفات السلاح في اجراء مماثل زاد وزير الدفاع الامريكي دونالدار مستفيد لتطوير التعاون العسكري ,وضمان المساعدات الامريكية للمغرب شريطة تجاوبه وقبوله بالتعاون الاسترتيجي مع امريكا و الحلف الأطلسي الهدف المباشر الذي تضغط باتجاههكل الأطراف الدولية الولايات المتحدة الأمريكية فرنسا و اسبانيا هو تسوية النزاع التي يشمل الاتحاد المغاربي هناك مساع مبدولة لعقد قمة رباعية تجمع المغرب و الجزائر و اسبانيا و فرنسا تتجاوز صلاحيات الأمم المتحدة لكنها تستند عليها الأطراف الدولية , خصوصا فرنس و أمريكا تساند الطموحات المغربية في شان قضية الصحراء الغربية , و هناك مجموعات أمريكية تشجع مشروعا اقتصاديا لتنمية المغرب العربي بالتحالف مع الإتحاد الأوربي في برشلونة 1995.[1]

استقصاءات التسوية في الصحراء الغربية

يعد انسحاب جيمسي بيكر من ملف الصحراء مكسبها للمغرب وهو الذي كان ينوي طرح عدة سيناريوهات لإيجاد الحل لهذه المسألة .

فالسيناريوالأول يقوم على البحث في تفصيل و تسريع خطة الإستفتاء و تجاوز الاستعصاء في الآلية التطبيقية خاصة ان الصحراويين و الجزائريين يحملون المغرب مسؤولية تأخير و عرقلة المشروع الاستفتاء

[1]-محمد الاشهب .مرجع سابق .ص ص 89-90

السيناريو الثاني ان يدخل ببكر التعديلات على مضمون خطة تسوية تكون محور وفاق بين المغرب و البوليساريو دون أخد آلي الجزائر [2]

السيناريو الثالث هو وضع خطة بديلة هو وضع خطة بديلة للاستفتاء تقبلها الأطراف المعنية حيث أن هذه المبادرة تدعمها دول أوروبية أمريكا و دول عربية و هو يقوم على توافق جزائري_مغربي .

إن الصحراء تبدو الانتظارات و الاحباطات العائدة إلى الغرة الوطنية و التي يسعى كل من المغرب و الجزائر الاستفادة منها الى أقصى حد , فالجزائر تفضل حلا إقليميا يعزز علاقاتها الدولية و هي الآن محور تركيز ثقل إستراتيجية الأمريكية في كل منطقة المغرب العربي خصوصا ان خيارات الرئيس بوتفليقة أمريكية بامتياز ,

لاسيما انه يريد منح أمريكا قواعد عسكرية بالجزائر و بدورها أمريكا تراهن على الجزائر و بدورها أمريكا تراهن على الجزائر, تسايرها في الصحراء من أجل النفط و الدليل الاستثمارات الأمريكية في الصحراء من أجل النفط فكانت مصادر مطلعة في الجزائر تقول , أن الملك محمد السادس الراعي في طي ملف القضية الصحراء الغربية سريعا , عرض على الجزائر في السابق أن يعطيها ممرا بريا الى المحيط الأطلسي عبر الصحراء في حال كان الاستفتاء المقرر لصالح الانضمام الى المغرب و هو ممر تراه الجزائر ضروريا , من أجل استثمار الإمكانيات المعدنية الهائلة في جنوب الجزائر الا أن القوة المستنفدة في الجزائر خصوصا الموالية لفرنسا , رفضت المغرب العرض متذرعة بأن الجزائر لا يمكنها المس في قضية الصحراء و مبادئ الأمم المتحدة و الشرعية الدولية [1]

[2]محمد الأشهب مرجع سابق ص 81

[1]محمد الاشهب.مرجع سابق.ص ص 85-86.

كما أن الرئيس بوتفليقة وضع في الحسبان المؤسسة العسكرية رغبتها الملحة في عدم التفريط بالصحراء لصالح المغرب و يدرك مدى نفوذها و تشعبها في مؤسسات و دوائر صنع القرار و بالتالي لا مجال للتفريط فيها لصالح المغرب أو التقارب المغربي و اتجهت المؤسسة العسكرية بالجزائر إلى تقارب مع واشنطن وتنويع الاستثمارات و الإبقاء على الصراع قائماوفي ظل غياب الانفراج بين المغرب و الجزائر الذي يسمح بإقامة علاقة بين الشعبين و بين أصحاب الجمعيات و النقابات و الأحزاب و أعضاء المجالس المنتخبة والمعينة و في ظل عدم التخلي الجيش الجزائري و المخزن و القصر الملكي المغربي عن احتكار الوطنية

تستمر الحرب الباردة بين الجزائر و المغرب على إيقاع سباق المواقع و النفوذ الأمريكي الفرنسي في منطقة المغرب العربي حيث يرى المراقبون أن لو فاز المغربي الجزائري حول الصحراء هو بدوره محكوم بنتائج الصراع التنافسي بين فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى الدور الاسباني .

خلاصة الفصل الثاني.

يعد مشروع التكامل المغاربي أقدم المشاريع التكاملية في المنطقة العربية والواقعة في شمال إفريقيا والتي تضم كل من ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب و موريتانيا حيث تبلور هذا التوجه خلال الفترة الإستعمارية من خلال دعوة الحركات الوطنية المغاربية إلى ضرورة توحيد النضال في جبهة واحدة، وقد تجسد البعد

الوحدوي للمغاربة في مؤتمر طنجة سنة 1958 م، والمنعقد من طرف الأحزاب المغاربية الثلاثة الحزب الدستوري عن تونس، حزب الإستقلال عن المغرب وحزب جبهة التحرير الوطني عن الجزائر، وحينها لم تكن الجزائر قد تحصلت على الإستقلال بعد ولكن التجربة تجسدت فعليا بعد الإستقلال من خلال إنشاء اللجنة الإستشارية الدائمة عام 1964 م في محاولة من الدول المغاربية في خلق تكامل واندماج اقتصادي إقليمي وقد سايرت هذه التجربة الطروحات الوظيفية وموجة الإقليمية القديمة، ولكن التجربة ولأسباب عديدة فشلت، لتخل المنطقة في سياسة الأحلاف والمحاور والإتفاقيات الثنائية، واستمر الوضع على ما هو إلى نهاية الثمانينات، وبوادر نهاية الحرب الباردة واجتماع عدة ظروف داخلية وخارجية، دفعت بالدول المغاربية إلى ضرورة التفكير في إنشاء تكامل مغاربي وفي حقيقة الأمر أن للظروف الخارجية الدفع الأكبر في إنشاء اتحاد المغرب العربي سنة 1989 م.

ولكن انجازات التجربة التكاملية للدول المغاربية لم تكن في مستوى طموح الشعوب التي علقت آمالا على مثل هذه التجارب الوحدوية للرقي والإنتقال بالمنطقة إلى التطور والتقدم للحاق بركب الأمم المتطورة و لعل السبب يعود إلى مجموعة التحديات و العوائق التي صاحبت ولادة فكرة المغرب العربي منذ النصف الثاني من القرن العشرين، هذه التحديات التي لم تستطع الأطراف المغاربية عبر مسيرتها التخلص منها أو تجاوزها، فالتكامل المغاربي ونتائجه جاءت انعكاس أمين للأوضاع والعلاقات التي حكمت دول التجربة المغاربية والتي وقفت أمام إرادة الشعوب .

الفصل الثالث

تحديات العملية التكاملية

للمغرب العربي في ظل انعكاسات

العولمة

الفصل الثالث تحديات العملية التكاملية للمغرب الكبير في ظل انعكاسات العولمة

المبحث الاول :حصيلة انجازات اتحاد المغرب العربي

المطلب الأول :انجازات اتحاد المغرب العربي :

الفرع الأول : في المجال الزراعي.

احتل القطاع الزراعي دائما مكانة مرموقة فياتحاد المغرب العربي حتى وان كانت الصناعة و بالأخص العمران قد عرف تسارعا منذ الاستقلال و ذلك قصد تحقيق الهدف الكبير المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي.

هذا الاخير الذي زادت أهميته مع النمو الديموغرافي و الحصة الكبرى من الحبوب المستهلكة في الدول المغاربية المستوردة.

فقد توزع الجهد المغاربي بالخصوص حول السعي الى تنسيق السياسات الفلاحية المغاربة و تطوير التعاون المغاربي في مجال الطب البيطري ، والثروة الحيوانية ن والجحر الصحي الى جانب مكافحة التصحر وحماية التربة ...الخ.

وقد دعمت القطاعات الحيوية الزراعية النشاط اليها أعلاه بإطار قانوني مغاربي متنوع ، شمل عدة اتفاقيات ، و نذكر من الاتفاقيات التي دخلت حيز التنفيذ ما يلي[1]:

[1] – عبد الحميد براهيمي ،المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية ،مركز دراسات الوحدة العربية ط1 ،ديسمبر 1996 بيروت ،لبنان ،ص 93/92

الاتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول اتحاد المغرب العربي ، هذه الاتفاقية تم تبنيها في الدورة العادية الثانية لمجلس الرئاسة بالجزائر.واهم ما جاء فيها من إضافة للجانب المتعلق بحرية تبادل المنتجات الفلاحية ،و الاتحاد الجمركي في هذا الميدان الذي سبق و أن تعرضنا له ،

نذكر حماية المنتجات الفلاحية المغاربية من مزاحمة المنتجات المستوردة من الخارج التي تكون أسعارها مدعومة من طرف الدول المصدرة كما تحميها من تقلبات السوق المجحفة طبقا لما نصت عليه المادة 08 من الاتفاقية كما تقر ان تقوم الدول المغاربية بالتوحيد التدريجي لقوانين الرقابة الصحية و المواصفات و سياسيات الاسعار المطبقة على هذه المنتجات الفلاحية (مادة9) .[1]

.و قد اتاح البروتوكول الملحق بهذه الاتفاقية كما طبقا للمادة 10 اتخاذ تدابير وقائية لتفادي أي ضرر خطير او تهديد قد مس المنتجين المحليين وذلك بعد اثباث الضرر او احتمال وقوعه و بعد التشاور مع الاطراف المعنية لتكون تدابير المتخدة موحدة وغير تمييزية و متماشية مع اهداف هذه الاتفاقية[2]

1- اتفاقية الخاصة بالحجر الزراعي بين دول اتحاد المغرب العربي ، وتعتبر هذه الاتفاقية أهم الانجازات التي تحققت في هذا المجال الزراعي و تهدف هذه الاتفاقية إلى حماية المحاصيل الزراعية و الثروات النباتية و الغابية من تسرب الأمراض و الآفات الضارة و الحد من انتشارها بين دول الاتحاد .و ذلك بالالتزام باحترام أنظمة الحجر الزراعي القطرية عن التصدير أو العبور تطبيقا لإجراءات و قوانين الحجر الزراعي المعمول بها في كل دولة قصد مكافحة دخول و انتشار الآفات و الأمراض و الأجسام الضارة بالزراعة

1- [1] ناصر بورنان ،المرجع السابق ،ص 188

2- [2] ناصر بورنان، المرجع السابق ، ص 185.

بمختلف أنواعها و أشكالها [2] و كذا تطوير التعاون بين أجهزتها المختصة لتبادل النظم و الإجراءات المتبعة في هذا المجال مع تبادل هذه الأجهزة للمعلومات التي تضعها حول وجود هذه الآفات و الأمراض.

وقد نصت الاتفاقية أيضا على تبادل الخبرات والنتائج العلمية و العملية المتعلقة بالحجر الزراعي و أنشاء محطات لهذا الحجر .كما اشترطت هذه الاتفاقية على الطرف المصدر أن يقدم شهادة رسمية تبين خلو المنتجات المصدرة من الأمراض و الآفات و الأجسام الضارة و على أن يتم عبورها عبر نقاط حدودية محددة لتسهيل مراقبتها الصحية و تقرر خلال الدورة الثانية لمجلس الرئاسة إنشاء هيئتين متخصصتين في المجال الفلاحي و هي متعلقة بالحبوب والبقول الجافة ، وذلك تأكيدا على أهمية توحيد الجهود المغاربية في مجال تحقيق الاكتفاء الذاتي المغاربي و تكوين المخزون الاستراتيجي من هذه المنتجات ذات الاستهلاك التقليدي الواسع .

- كما نجد الاتفاقية الخاصة بالطب البيطري و التعاون في ميدان الصحة الحيوانية بين دول اتحاد المغرب العربي .هذه الاتفاقية التي أبرمت خلال الدورة العادية الثالثة لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي براس لافون بليبيا في 10-11 مارس1991 لكنها لم تدخل حيز التنفيذ بسبب عدم مصادقة المملكة المغربية عليها [1]

و نظرا لما تكنسيه مقاومة التصحر من أهمية في منطقة المغرب العربي و تنفيذا لتوصيات اللجنة الوزارية التخصصية ن المكلفة بالآمن الغذائي و انطلاقا من الميثاق المغاربي حول حماية البيئة و التنمية المستديمة الذي اقره مجلس الرئاسة في دورته الخامسة بنواكشوط في 10-11 نوفمبر 1992 و تبعا لاتفاقية الأمم

[1] -مقدم السعيد.الاتحاد المغاربي واقع و تقييم.ادارة .عدد .2 .2000.الجزائر مركز التوثيق و البحوث الادارية .2000.ص 7

المتحدة لمقاومة التصحر (التي دخلت حيز التنفيذ اعتبارا من 1996/12/26 و بعضوية كل دول الاتحاد)، وبالتعاون مع الهيئات الاخرى ، تم القيام بعدة أنشطة نلخصها فيما يلي : [2]

1- انجاز دراسات اقليمية حول مقاومة التصحر و مشروع برنامج عمل اقليمي في شهر اكتوبر 1993 [1]

تنظيم ملتقى دولي حول مقاومة التصحر (بالرباط – اكتزبر سنة 1994) البدء في الدراسات الاولية لتنفيذ مشاريع حدودية بالتعاون مع مع اللجنة الدائمة لمقاومة

2- الجفاف بدول الساحل الإفريقي في سنة 1996 .هذه المشاريع الحدودية هي [2]

1- ممشروع لددعم مكافحة زحف الرمال و تثبيت الكثبان في المنطقة الكثبان في المناطق الجافة و شبه الجافة في المغرب العربي (نافتا في تونس و الواد بالجزائر)

- مشروع لدعم الفلاحة المعاشية ، والتحكم في المياه وتثبيث الكثبابان الرملية (تمنراست بالجزائر و كدال المالي و اغاديس بالنيجر)
- مشروع بعث وحدة تنسيق مغاربية للاشراف على تنفيذ برنامج العمل الاقليمي الخاص بمقاومة التصحر .

[2] –عبد الله ساعف.اتحاد المغرب العربي.الهوية و التفاعلات.مجلة السياسة الدولية.عدد 108.1992. ص 18

[1] محمد الجديدي ، المرجع السابق ، ص 37

1– [2] ناصر بورنان ، المرجع السابق ، ص 192

- المشاركة في عدة اجتماعات اقليمية و دولية لمتابعة الاتفاقية العالمية لمقاومة التصحر و كذا بحث سبل التعاون مع المنظمات الاممية والاقليمية
- ابرام اتفاقية تعاون مع اللجنة الدائمة ما بين الحكومات لمقاومة الجفاف بدل الساحل بتاريخ 1997/02/28

- تنظيم ملتقى خاص باعتماد برامج عمل الجهوي لمقاومة التصحر بدول الاتحاد المغرب العربي بالجزائر من 20 الى 22 سبتمبر 1999 [1]

كما نلاحظ انه قد تم بذل مجهخودات في هذا الميدان المرتبط بقطاع الفلاحة ، نتيجة افضلية العمل المشترك فيه.

الفرع الثاني: تطوير وسائل النقل:

ان قطاع النقل يعتبر من اهم عوامل تقوية التكامل فبعد ان جمد النقل الحديدي ، و البحري و الجوي عام 1975 ، و ذلك بعد قطع العلاقات الدبلوماسية و الاقتصادية بين الجزائر والمغرب .كان لابد من الانتظار حتى إنشاء اتحاد المغرب العربي عام 1989 ليتم اعادة احياء هذا القطاع الحساس ، ان خسرت البلدان المغاربية و قتا ثمينا خلال هذه السنوات .ففي سنة 1990 ،كان التاخر في قطاع النقل ما بين بلدان المغرب العربي كبيرا ، فمنطق القطرية و القطاعية ساد على حساب الاعتبارات الوحودوية اد ان كل بلد طور شبكته الخاصة في ميدان النقل البحري و الجوي مع اوربا و بلدان اخرى خارج

[1] –مقدم السعيد.مرجع سابق.ص 89.

المنطقة المغاربية خلال سنوات السبعينات والثمانينات .و فيما يلي سوف نتطرق الى اهم الخطوات التي تم القيام بها في هذا الميدان بتأسيس اتحاد المغرب العربي.[2]

1-على مستوى النقل البري :

خلال الدورة العادية الثانية لمجلس الرئاسة المنعقد بالجزائر في 21-23 جويلية 1990 تمت المصادقة على اتفاقية خاصة بالنقل البري للمسافرين ، و البضائع و العبور بين دول اتحاد المغرب عربي .

وتهدف هذه الاتفاقية الى تعزيز و تسهيل النقل على الطرقات للأشخاص على الطرقات للأشخاص و البضائع بين دول الاتحاد و العبور بدولها من طرف كمتعاملين وطنيين بواسطة عربات مرقمة في إحدى هذه الدول فهي تخضع لنظام الإفراج المؤقت و تعفى من الضرائب و الرسوم الجمركية خلال الفترة التي تسمح بها سلطات الجمارك بالبلد المقصود . و يمكن للإطراف المعنية ضبط[1] خطوط لنقل المسافرين بين مدن اقطاب المغرب العربي يتم تشغيلها بواسطة شركات النقل العام للركاب و ذلك تحت شروط معينة كتحديد اسلوب منح التذاكر و التنقل على هذه الخطوط ...الخ

كما يسمح لشاحنات نقل البضائع بين دول الاتحاد بشرط حصولها على رخصة لمزاولة هذا النشاط داخل القطر المسجلة به . و لكل دولة الحق في تحويل إرادات النقل العمومي للركاب او البضائع وفقا لقوانين تحويل العملة المعمول بها في كل قطر [1] كما تم الاتفاق على الاعتراف المتبادل برخص السياقة

---

[2] عصمت عبد المجيد.مستقبل المنطقة العربية في ظل التحديات و الرهانات الحالية.في مجلس الامة.الجزائر.عدد 17.اكتوبر2004.ص 19.

[1] دريس نبيل ،المرجع السابق،ص 87

و برنامجا مغاربيا للوقاية من حوادث المرور .إلا أن هذه الاتفاقية المشار إليها أعلاه (اتفاقية نقل المسافرين و البضائع و العبور) و التي استكملت شروط دخولها حيز التنفيذ منذ 1993/07/14 لم يتم تطبيقها كاملة .[2]

كما قرر مجلس وزراء التجهيز و الأشغال العمومية لاتحاد المغرب العربي من جهته ايضا عام 1990 بناء طريق سريع ، Auto –route يربط البلدان الخمسة بعضها ببعض و كذا توحيد المقاييس لكل طرق بلدان الاتحاد المغاربي . وفغضلا عن ذلك قررت اللجنة الوزارية المغاربية للهياكل القاعدية العمل على تحسين الخدمات و تقليص مدة سفر بالخطوط الحديدية الموجودة بين الدار البيضاء و الجزائر وتونس.

كما تم الاتفاق بخصوص الدراسة الاولية لمشروع القطار السريع المغاربي و الدراسات الخاصة بالربط السكك بين طرابلس و تونسو ا غادير سفاقص و إمكانية تصنيع القضبان الحديدية مغاربيا و تقرر ايضا ،انشاء اللجنة تقنية مكلفة بانجاز و الاشراف على الدراسات التقنية و الاقتصادية المتعلقة بالطريق العابرللمغرب العربي [1]

1 – على مستوى قطاع النقل الجوي :

لقد شكل هذا القطاع من جانبه موضوع دراسة و اهتمام من قبل الجهات المغاربية المعنية ، و تم في هذا الإطار عقد اجتماعات دورية بين المعنيين منذ تأسيس الاتحاد بغية تكثيف التعاون والتكامل في هذا

[2] وزارة الشؤون الخارجية ، ج.ح.د.ش مذكرة حول حصيلة العمل المغاربي منذ تاسييس الاتحاد ،1996 ، ص 8.

[1] –عبد الوهاب شمام.اتحاد المغرب العربيو الشراكة الاوروميتوسطية.اوجه التكامل و التباين.في الندوة العلمية الدوليةحول التكامل الاقتصادي العربي.الجزائر–

المجال .حيث قرر مجلس وزراء نقل الاتحاد المغاربي إنشاء شركة جوية مشتركة (air maghreb) الى جانب التباحث بشان الأنظمة المستقبلية للملاحة الجوية ،وهذا الأمر يكتسي أهمية بالغة نظرا للتحولات الاقتصادية الكبرى و ما تمليه من ضرورة التحلي بقابلية فائقة للتنقل السريع للافراد و خدمات و البضائع.

2-على مستوى النقل البحري ،

وامام عدم وجود ربط على الاقل للمسافرين بين الموانئ المغاربية فقد شرع الخبراء المغاربيون في دراسة امكانية انشاء شركة مغاربية ، فقد شرع الخبراء المغاربيون في دراسة امكانية انشاء شركة كغاربية للنقل البحري و توحيد الجهود في اطار تنفيذ برامج اتحاد موانئ شمال افريقيا و في هذا الاطار تم عقد اتفاقية التعاون البحري بين دول اتحاد المغرب العربي خلال الدورة العادية الثالثة لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي الا انه لم يتم تنفيذها بسبب عدم ايداع المملكة المغربية لوثائق التصديق عليها لدى الأمانة العامة للاتحاد[2]

الفرع الثالث : العمل الوحدوي في مجال البريد :

كما عملت دول اتحاد المغرب العربي على تحقيق تقدم في مجال توحيد البريد المغاربي و طلك من خلال تحقيق خطوات عملية ملموسة منذ انشاء الاتحاد ،تميزت بالخصوص بالتطبيق العملي لاهم ما جاء في

[2] سطيف.جامعة فرحات عباس8-9 ماي 2004.ص 185**** 2- صالح صالحي .مرجع سابق ص ص 123-124.

خمسة اتفاقيات مغاربية بلوائحها التنظيمية في مجال البريد المغاربي و البريد السريع و الطرود البريدية و الحوالات البريدية و البريد المصور الى جانب تبادل الخبراء في مجال مكوني اعوان البريد.

كما انكب الخبراء المغاربيون على دراسة ربط شبكات "تراسل المعطيات " فيما بين الدول المغاربية و اكمال مكوناتها و دراسة الجدوى الاقتصادية لاحداث منظومة فضائية مغاربية مستقلة ،ثم تبادل عناصر اولية بشانها الربط بين بعض الدول الاعضاء في نهاية سنة 1995.[1]

الفرع الرابع : العمل الوحدوي في مجال البيئة :

لقد تم الاهتمام بالتدابير الوقائية للحفاظ على مكونات البيئة فالى جانب مكافحة التصحر الذي سبق و ان تعرضنا له فيما سبق نجد ميدان تعزيز التعاون المغاربي و الدولي في مجال التدريب على مواجهة كوارث الطبيعية بانواعها ، سواءا على المستوى الوقائي او التدبيري و حماية الموارد المائية من الثلوث الى جانب الاستفادة المغربية من الاتفاقية العالمية لحماية طبقة الاوزون و اتفاقية التغيرات المناخية [2]

و قد تم في هذا القطاع توقيع اتفاقية بين اتحاد المغرب العربي و برنامج الامم المتحدة للتدريب على مواجهة الكوارث بافريقيا بتاريخ :1995/05/28 ،حيث نظمت في اطاره ورشة مغاربية بمراكش في الفترة من 16 الى 20 ديسمبر 1995 ،شارك فيها خبراء مغاربيون و اجانب ،تم وضع على اثرها تصور اولي لاعتماد استراتيجية مغاربية في مجال التدريب على مواجهة الكوارث .كما نظمت

(1) –عابد شريط.الاندماج الاقتصادي الاقليمي للدول المغاربية مع الاتحاد الاوربي .مجلة السياسة الدولية. عدد 153.2003.ص 27.

(2) –محمد عيسى عبد الشفيع.نحو نظرية للتكامل الاقتصادي العربي.مجلة السياسة الدولية.عدد 136.مصر الاهرام.افريل 1992.ص 41.

اجتماعات و ملتقيات تقنية مغاربية لحماية موارد مائية من مواجهة الكوارث .كما نظمت اجتمااات و ملتقيات تقنية مغاربية لحماية الموارد المائية من التلوث ،كان اخرها بطرابلس يومي 24و 25 جويليا 1996 فاكدت كلها بخصوص على اهمية،التطبيق الفعلي للتشريعات ذات العلاقة و الاهتمام بمقاربة نوعية الموارد المائية في المغرب العربي .كما خصصت ورشة مغاربية حول تغييرات مناخية التي انعقدت بتونس يومي 2 و 3 اكتوبر 1996 لتنسيق الجهود المغاربية في مجال تنفيذ الاتفاقية العالمية الخاصة بالتغييرات المناخية و دولر المنظمات الغير حكومية المغاربية في مسالة التغيرات المناخية.[1]

الفرع الخامس :النشاط الوحدوي في ميدان الموارد البشرية :

ان مسالة تنمية الموارد البشرية تحتل مكانة متميزة في العمل المغاربي و يمكن تلخيص الاهتمام المغاربي للنهوض بهذا الميدان و ذلك منذ تاسيس الاتحادفي توزيع الجهود على محاور متوازنة تشمل تنسيق السياسات في المجالات الاتية:[2]

1- **في قطاع الصحة:**

(1) -اسامة المجدوب .مرجع سابق. ص ص 59-60.

(2) -الليثي عماد بعد نصف قرن.التكامل الاقتصادي العربي.القاهرة دار النهضة العربية.2003 ص 288.

لقد برز اهتمام الدول العضوة في اتحاد المغرب العربي في مجال الصحة و ذلك منذ تاسيس الاتحاد ،لذلك انشا مجلس وزراء الصحة المغاربية ،هذا المجلس الذي اكد في توصياته على تنسيق الانظمة و التشريعات الصحية بهدف توحيد ها [1]

كما تم تنظيم حملات مشتركة للتلقيح تعرف بالايام المغاربية للتلقيح تنظم في كل دول الاتحاد في الاسبوع الثالث من كل شهر اكتوبر ، كما صادق المجلس في دورته السابعة على عدد من القرارات منها برامج تعاون في ميدان رعاية الامومة و الطفولة .الى جانب ذلك نجد نشاط اللجنة المغاربية للشراء المشترك للادوية و برامج التعاون بين معاهد باستور النغاربية ،و تنظيم الاسابيع المغاربية للصحة المدرسية ،و الجامعية و العائلية و تحسين ظروف الاستقبال في المستشفيات .

2- في قطاع التعليم والتربية :

شهد هذا القطاع على المستوى المغاربي جهودة مكثفة في مجال السعي الى اعداد نواة مغاربية للتعليم الاساسي ،و تبادل البرامج و نتائج البحث في المجال البيداغوجي[2]

(1) –عبد الحميد سعد زغلول.تاريخ المغرب العربي من الفتح الى ما بعد الاستقلال.الجزء الاول.مصر.منشاة المعارف.الاسكندرية .1994.ص 225.

(2) –قدور بوزيد .التكامل الاقتصادي العربي(اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية) جامعة الجزائر.كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير2002 ص 47

و اعداد الكتب المدرسية وذلك الى جانب ما تم قطعه من خطوات في ميدان معادلة الشهادات المغاربية و اقامة العديد من ملتقيات في الاختصاصات العلمية و الابداعية في المغرب العربي .و في اطار هذه الاهداف[1] اجتمع مجلس وزارة التربية ،و التعليم العالي و البحث العلمي لاتحاد المغرب العربي اربعة مرات بتونس في 1990/02/15 والرباط في 1991/15/17 وبطرابلس في 1991/11/15 و 13 ديسمبر في نفس السنة.

و فيما يخص قطاع التكوين المهني شرع في اعداد برنامج عمل في ميدان التخطيط و تنمية التكوين المهني في المغرب العربي و متابعة خريجي مراكز التاهيل مع اعطاء الاولوية لاشاء بنك مغاربي للمعلومات عن التكوين المهني.

1-في القطاع الثقافي :

ترمي دول اتحاد المغرب العربي من خلال الثقافة الى ترسيخ مقومات الشخصية المغاربية ،حيث وافق مجلس الرئاسة في دورته العادية الخامسة المنعقدة بنواكشط في1992/11/11 [2]على الاتفاقيات الاتية التي يمكن اجمال من خلالها برنامج و نشاط الاتحاد في هذا الميدان.

1- اتفاقية التعاون الثقافي بين دول التحاد ،تهدف هذه الاتفاقية لزيادة التقارب الذهني بين رعايا الدول المغاربية .كماعالجت الاتفاقية الوسائل المرتبطة بالتواصل الثقافي بوضع استراتيجية ثقافية تهتم بالثراث المغاربي ، وبعث المؤسسات الثقافية عن طريق تطوير الكتاب المغاربي .

(1) .عبد الحميد سعد زغلول.مرجع سابق. ص ص 214-215

(2) -خوني رابح و حساني رقية –اتحاد المغرب العربي بين ضرورة و معوقات التكتل الاقتصادي.مرجع سابق.ص ص 13-14

2- و تجدر الاشارة الى انه تم تنظيم سبع دورات للكتاب المغاربي ، كما تم الاتفاق على توحيد التشريعات في مجال التراث و اقامة هيكل مغاربي للمدنو المواقع الاثرية عهد اليه في مرحلة اولى وضع خريطة مغاربية موحدة الى جانب الاحتفال بشهر التراث المغاربي المقرر بين شهري 4 و5 من كل سنة ،و تنظيم لقاءات دورية بين رجال الفن ،و اطارات و طلبة المعاهد المسرحية و الموسيقى .[1]

3- التفاقية المتعلقة بجائزة المغرب العربي للابداع الثقافي ، وتمنح مرة واحدة كل سنة و تتولى الامانة العامة للاتحاد الاشراف على هذه الجائزة .

4- اتفاقية الانتاج السينمائي المشترك من بين ما تقرر في اطار الاتفاقية ،اقامة مهرجان سينمائي مرئي ينظم بالتناوب كل سنة.

5- اتفاقية انشاء مؤسسة ابن خلدون للانتاج السمعي البصري ،ففي اجتماع المجلس الوزاري للثقافة و الاعلام المنعقد بمدينة طرابلس خلال يومي 5 و6 ماي 1990 ، تقرر توسيع هذه المؤسسة لتشمل باقي دول المغرب العربي ،و يدخل ذلك في نهج توسيع بعض المؤسسات الثقافية لتصبح مغاربية .[2]

6- و في مجال الكتاب ، ابرمت دول المغرب العربي اتفاقية انشاء المجلس المغاربي لدور الكتب الوطنية وذلك خلال القمة المغاربية السادسة في 02 ابريل 1994.

4-في القطاع الاعلامي :

عملت دول المغرب العربي على دعم التعاون بين المؤسسات الاعلامية المغاربية .حيث قام المجلس الوزاري للثقافة و الاعلام لدول الاتحاد بعقد عدة دورات خرج من خلالها بعدة اتفاقيات من شانها تطوير التعاون في هذا الميدان .ففي الدورة الاولى للمجلس الوزاري للثقافة والاعلام المغاربي المنعقد بالجزائر في

---

[1] محمد الجديدي ، مرجع سابق ، ص89

[2] ناصر بورنان.الاندماج الاقتصادي لدول المغرب العربي.مرجع سابق.ص 214

1991/11/13 تم الاتفاق على اقامة اذاعة مسموعة و مرئية مغاربية و العمل على بعث التبادل بين مؤسسات الاذاعة المسموعة والمرئية عن طريق بث البرامج المغاربية ذات طابع ثقافي و فني عبر القمر الاصطناعي العربي "عربسات ".

و فيما يخص دفع التعاون بين وكالات الانباء كتمهيد لانشاء وكالة انباء مغاربية ،دعى مجلس وزراء الثقافة و الاعلام في الاتحاد بتاريخ 23نوفمبر 1991 الى دعم التعاون المشترك في التغطية الاعلامية بالاضافة الى تكثيف التعاون والتبادل الخبرات الفنية و التقنية بين وكالات الانباء و تنسيق مواقف و توحيدها لدعم الخبرات المغاربية على المستوى الدولي [1]و يمكن اعتبار انشاء مجمع وكالات المغرب العربي الذي عقد جمعيته العمومية السابعة يومي 22و 23 افريل 1998 بالجزائر مكسبا على مستوى صياغة الخبر المغاربي و تداوله بين الوكالات حول الاتحاد.[2]

و في الدورة الثانية ،صدر عن المجليس الوزاري للثقافة والاعلام جملة من الجراءات اهمها:اعفاء الانتاج الثقافي (الصحف والمطبوعات) من الرسوم الجمركية ،و تخفيف تكاليف نقلها و تسويقها وتنظيم و توزيع الصحف بين الدول المغاربية .

و في الواقع مازال هذا القطاع يعاني من عدم التنسيق خاصة نتيجة عدم توحيد التشريعات الونية فيما يخص القطاع.

5-في قطاع الشباب والرياضة :

[1] دريس نبيل ، مرجع سابق ،ص 98

1 – [2] وزارة الشؤون الخارجية ،مرجع سابق نص 19-20

لقد تقرر الاحتفال بعيد الشباب المغاربي في 10 جوان من كل سنة تخليدا لقمة زيرالدا كما تم اقرار مؤسستين هما الوكالة المغاربية لسياحة الشباب ،و الاتحاد المغاربي للرياضة ،وذلك قصد تاطير النشاط المغاربي في انتظار بعث الاتحاد المغاربي في ميدان معاهد تكوين اطارات ففي بعض دول الاتحاد و برمجة جملة من التظاهرات و المهرجانات المغاربية للطفولة والشباب تحققت منها ستة في الدول الاعضاء.[1]

6-في قطاع الشغل:

نظمت دورتان مغاربيتان في مسالة سياسات التشغيل ،تركز الاهتمام خلالها بالخصوص على تدعيم انشاء المؤسسات الصغرى نظرا لدورها في توفير مناصب الشغل و على احداث نظام مغاربي لتبادل المعلومات في مجال التشغيل.

في حين نشط تبادل المعلومات في مجال التفتيش عن الشغل والتاطير علاقات العمل و الصحة و السلامة المهنية في انتظار الانتهاء من اعداد استراتيجية مغاربية للحماية الاجتماعية و استكمال الاجلراءات التطبيقية للاتفاقية المغاربية المتعلقة بهذا الشأن.

7-الاهتمام بالجالية المغاربية :

نظرا لاهمية الجالية المغاربية في الخارج وخاصة تمركزها في دول معينة كفرنسا و ايطاليا و تاكيدا للرعاية التي يوليها المشروع المغاربي لهذه الجاليات[2] .حيث عمل على تاطيرها الثقافي الشامل و مساعدتها على التصدي لحملات التغريب الثقافي و الدفاع عن حقوقها في المهجر ،اعتمدت الاجهزة الاتحادية برنامج لتعليم اللغة العربية و الحضارة العربية الاسلامية لابناء هذه الجاليات في انتظار ابرام اتفاقية مغاربية اوربية في هذا الشأن.

---

[1] -ناصر بورنان .مرجع سابق.ص 218.

[2] -محمد الجديدي .مرجع سابق ص ص 145-146.

الفرع السادس : النشاط الوحدوي في ميدان التعاون القضائي :

يهدف التعاون القضائي المغاربي الى وضع قواعد مشتركة بغية اصدار مبادئ تشؤيعات مغاربية موحدة في مختلف المجالات ، كمكافحة الارهاب و المخدرات و الجريمة و ميدان الاحوال الشخصية و التسجيل العقاري الى جانب تبادل الخبرات في مجال تاهيل القضاة [1] و في هذا الاطار ابرمت اتفاقية في 1992/11/11 تهدف الى اقامة التعاون القضائي من خلال معرفة الانظمة القانونية القائمة في دول الاتحاد.[1]

الفرع السابع :التعاون النقدي المغاربي :

يندرج التعاون النقدي المغاربي ضمن الاستراتيجية المغاربية التي وقع تحديدها في راس لانوف ،ليبيا بين 09 و 10 مارس 1991 و قد تم الاتفاق على ما يلي .[2]

- توحيد التشريعات على تنمية الصادرات
- تحقيق برامج توريد مشتركة
- تنسيق السياسات السعرية ،و الجبائية والمالية و النقدية في ميادين مراقبة الصرف و التامين و اعادة التامين .
- تعميم الاتفاقيات الثنائية للدفع بين البنوك المركزية للحرص على استعمال النقود المغاربية .

(1) -مصطفى الكثيري.مرجع سابق.ص 247

(2) -عبد الحميد ابراهيمي.المغرب العربي في مفترق الطرق...مرجع سابق. ص ص 87-88.

- اتباتع مسيرة مشتركة لضمان تحول البلدان المغاربية نحو قابلية تحويل عمالتها و ذلك لاجتناب اللجوء الى ممارسة التخفيضات النقدية التنافسية و التي تكون عواقبها وخيمة على كل البلدان
- ضمان تمويل الاندماج الاقتصادي بواسطة مؤسسة مالية مختصة و هي البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية و البنك المختلط الجزائري الليبي

فالتنسيق في النواحي النقدية يعد احد العناصر الاساسية التي تخدم التكامل الاقتصادي المغاربي و يساعد على تهيئة الظروغف لانشاء عملة اقتصادية مغاربية موحدة تحل محل العملات المختلفة و يكون تداولها اجباريا وهي صادرة عن هيئة مركزية واحدة.

الا انه رغم اهمية هذا الميدان خاصة في تحديد العمل التكاملي فاننا نبقى بعيدين عن تحقيق هذا الهدف حيث هناك فارق كبير بين ما تم اقراره وما وقع انجازه فما وقع تحقيقه هو بعيد كل البعد عن الطموحات .فبصرف النظر عن الاتفاقيات الثنائية على مستوى البنوك المركزية و عن البرامج المشتركة للتوريد الادوية بين تونس و المغرب[1]بقيت كل الاتفاقيات الاخرى حبرا على ورق ولم تاخذ بعد طريقها نحو بداية التنفيذ و هو ما يؤكد على ان التعاون في المجال النقدي كباقي المجالات الاخرى يعاني التقصير والاهمال .وهكذا لم يتقدم انشاء الالمصرف المغاربي،هذا الذي يعتبر اداة اساسية من ادوات دمج الاقتصاديات المغاربية نظرا للصلاحيات و الاختصاصات التي يمكن ان تسند له و المتمثلة فيمايلي : [2]

- توفير الخدمات المصرفية للاجهزة و المؤسسات المنبثقة عن اتحاد المغرب العربي

---

[1] –ناصر بورنان.مرجع سابق.ص 354

[2] –محمد الجديدي .مرجع سابق .ص 189

- تنظيم المعاملات و المبادلات التجارية والنقدية بين البلدان المغاربية
- تحديد اسعار الصرف بين عملات البلدان المغاربية وتنظيم اجراءات تداولها فيما بينها
- تنسيق السياسة الانمائية و النقدية بما يضمن تنفيد الخطط الاقتصادية والتنموية بين بلدان المغرب العربي

كما يرى بعض الاخصائيين في شؤون النقد انه قبل انجاز الوحدة يمكن ان يجري التعامل بوحدة حسابية (الدينار او الدرهم الحسابي).[3]

يحدد سعر صرفها على اساس السعر المشتق من القيمة التي تساويها وحدة عملة من العملات الخمسة من حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي وقد يتولى المصرف المغاربي اعداد الترتيبات والاجراءات الفنية للدرهم الحسابي مع تحديد قيمته والمقاصد الموكلة له بما يضمن تحقيق اغراض الخطة الاقتصادية لاتحاد المغرب العربي وخاصة مايتعلق منها بحركة تنقل السلع و رؤوس الاموال وعلاقة العملة المغاربية بالعملات الاخرى ومدى قابليتها للتحويل [4]

ويمكن حصر الصعوبات التي تعترض توجه الوحدة النقدية في تعذر تحديد النسبة التي سيتم على أساسها التحويل بين العملة المتداولة والعملة الموحدة كما ان العملة تعتبر مظهرا من مظاهر السيادة وإلغاؤها يعني الانتقاص من هذه السيادة الأمر الذي يجعل دول التكامل عادة لا ترغب في تحديد عملاتها و بالتالي النضرة السريعة لشروط الوحدة ومتطلباتها تكفي لفهم لماذا عولجت مسالة التكامل النقدي المغاربي

[3] رشيد بوسكاني واحمد دبيش..مرجع سابق ص 47

[4] –محمد السعيد ادريس.مرجع سابق.ص 55

بالصمت و بكثير من الحذر في التصريحات الرسمية فإذا كان الحديث عن الوحدة النقدية المغاربية سابقا لأوانه فان ذلك لا يجب ان يشكل عائقا امام التفكير ومحاولة رسم الخطوط العريضة لتعاون نقدي متواصل ومثمر يمكن ان يؤدي في يوم من الايام الى وحدة نقدية حقيقية ويمكن الهدف من التعاون النقدي او كما يسميه البعض التكامل النقدي الجزئي في الإزالة التدريجية للحواجزالتي تقف عائقا امام التنقل الحر للسلع والخدمات ورؤوس الاموال ويعني ذلك وضع حد لكل مايميز مختلف البلدان من تفاوتات في ميادين الاسعار واسعار الصرف ونسب التضخم المالي واسعار الفائدة

ويمكن تحديد مجالات التعاون فيمايلي: [1]

- تحقيق التحويل الحر للعملات فيما بينها وهو ما يضم مختلف البنوك المركزية دون الجوء الى العملة الصعبة والتخفيف من عجز موازين مدفوعاتها
- تنسيق سياسات الصرف على الصعيد المغاربي خاصة من خلال تثبيت اسعار صرف مع مختلف العملات
- تنسيق سياسات نقدية اتجاه الخارج لتدعيم السلطة التفاوضية للبلدان المغاربية

بعث اليات مشتركة للحد من التاثير السلبي للعملات الاجنبية على اقتصاديات المغرب العربي[2]

وامام التاخر المسجل من طرف الدول المغاربية في العمل الوحدوي في الميدان النقدي وامام ايجابيات الوحدة نتساءل اذا كان دور الديناميكية الداخلية ضعيفا لبعث و تدعيم تنميتها و تعزيز مبادلاتها التجارية ولاعطاء الافضلية في المعاملة لرؤوس الاموال و استثمارات هذه الدول وذكمن خلال تشجيع كل بلد عضو في الاتحاد على عملية انتقال رؤؤوس الاموال المملوكة لمواطنيه الى البلد الاخر والعكس

(1) –وفا بسيم.التعاون الاورومتوسطي.مرجع سابق.ص 196

(2) –محمد الاطرش.حول تحديات التوجه للعولمة.مرجع سابق.ص ص 214–215.

كذلك .و هذا في جميع المجالات وفي حدود المشاركة الدنيا والقضوى المقررة في كل بلد مع تقديم التسهيلات والضمانات والمعاملة العادلة و تتمثل هذه التسهيلات في اصدار التراخيص و الموافقات اللازمة لقيام الاستثمار واستيراد المعدات والمواد اللازمة للمشروع سواء بالبيع او الايجار وعدم فرض وعدم فرض الرسوم المختلفة اكثر مما هو مفروض على الاستثمار الوطني ،كما على البلد المضيف ان يسمح للمستثمر التصرف بكل حرية في استثماره من تسويق منتجاته داخليا وخارجيا ونقل ملكيته كليا او جزئيا لموانئ دول الاتحاد وتحويل راس المال و عوائده بدون اجال بالعملة القابلة للتحويل حسب سعر الصرف الرسمي الجاري به العمل في تاريخ التمويل وللمستثمر ان يطالب بتعويض عن الاضرار التي تصيبه من جراء ما يقوم به البلد المضيف من من مساس بحقوقضمانات المستثمر و الاخلال بالالتزامات و التعهدات المختلفة الدولية او المغاربية بالاضافة الى الضمانات القانونية والقضائية [1] وذلك تجنبا لمصادرة رؤوس الاموال المستثمرة في البلدان المغاربية وتاميمها الا في حالات الضرورة القصوى التي تتطلبها المصلحة العامة وفي هذه الحالة ، ضمان مقابل تعويض عادل يتم دفعه و تحويله بنفس التسهيلات والضمانات هذه الاجراءات نجدها مطبقة في مختلف التكتلات الجهوية .وقد دخلت هذه الاتفاقية لتشجيعوضمان الاستثمار حيز التنفيذ منذ 1993/07/14 ولبلوغ السياسة الاستثمارية اهدافها تم الاتفاق خلال الدورة العادية الثالثة لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي براس لانوف بليبيا بين 10 و 11 مارس 1991 على انشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي نحيث يتعين دمج المصارف المشتركة للتجارة و التنمية في المؤسسة المصرفية الواحدة تكون لها فروع في الاقطار المغاربية الخمسة[2].

(1) –ناصر بورنان.مرجع سابق.ص 271.

(2) –عبد المنعم السيد علي.العرب في مواجهة تحديات العولمة.مرجع سابق.ص ص 154–155.

- الا انه لم يتم انشاء المصرف لعدم مصادقة المملكة المغربية على هذه الاتفاقية كما انه بات من الضروري ايضا احداث نظام مغاربي جهوي موحد لتحضير الاستثمارات الخارجية بهدف استقطاب الاستثمارات الاجنبية في بلدان المغرب العربي ككل خاصة من طرف دول اتحاد المغرب العربي .[3]

و لما كانت الضريبة اداة اساسية و متميزة من ادوات السياسة المالية في ابعادها المالية و الاستثمارية الاقتصادية والاجتماعية فان تفاعلها مع تنشيط الاقتصاديات والتجارة يكتسي اهمية لا تقل عن باقي الادوات النقدية و المالية .و من ثمة كان يتوجب السعي الى تقريب الانظمة الى تصور هيكل ضريبي ذي قواسم مشتركة ،مبسط في اجراءاته الادارية ن واضح في اهدافه الاستثمارية والتحفيزية [4]

و في هذا السياق ، فان المدخل الضروري في كل عمل تنسيقي للسياسات والنظمة الضريبية يتمثلان في العمل على تجنب الازدواجية الضريبية على الاشخاص الطبيعيين او الاعتباريين و كل الملزمين الضريبيين في البلدان المغاربية.

ان التفاوت في اسعار الضراءب من دولة لاخرى سيؤدي الى تقييد حركة التبادل التجاري مع الدولة التي تفرض ضراءب مرتفعة و بالعكس تنشط في الدولة التي ينخفض فيها سعر الضريبة و قصد تفادي التفاوت و الازدواج الضريبي اتخد مجلس رءاسة الاتحاد في دورته العادية التانية بالجزائر اتفاقية خاصة بتفادي الازدواج الضريبي وارساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب دلى الدخل بين دول اتحاد المغرب العربي . و تهدف هده الاتفاقية الى تجنب الازدواج الضريبي لتسيير تنقل الاشخاص و البضائع و

(3) –محمد الجديدي.مرجع سابق .ص 124.

(4) –عبد الحميد ابراهيمي.مرجع سابق .ص ص 356.357

تبادل الخبرات في هدا المجال لانجاز مختلف المشاريع المشتركة . و تنصب هده الاتفاقية على الضرائب التي تعود بالفائدة لاحدى الدول الاعضاء في الاتحاد .و تتمثل في في الضرائب على دخل الاشخاص الضرائب على ارباح الشركات و على كل الضرائب المماثلة الي قد يتم احداثها فيما بعد و تتم عملية تجنب الازدواج الضريبي وفقا لطرق الاعفاء المنصوص عليها في هده الاتفاقية و التي تتمثل في خصم الضريبة على المداخيل التي يتلقاها المقيم باحدى الدول المغربية مبلغا مساويا للضريبة على الدخل المدفوعة بالدول الاخرى .كما تتعاون الدول الاعضاء في الاتحاد قصد محاولة التزوير و التهرب الجبائي [1].

الفرع الثامن : حرية انتقال رؤوس الأموال و الاستثمار المشترك :

ان توظيف رؤوس الاموال في تمويل المشاريع الاقتصادية المغاربية يمتل اهمية كبرى قصد تحقيق النمو التكامل الشامل بين الدول المغاربية .فقد اكد القادة المغاربيون على اهمية الا ستثمار و تعبئة كل المواد المتاحة لفائدة المشاريع المغاربية بالاعتماد في المقام الاول على القدرات الداتية .في هدا الاطار.اقر مجلس رئاسة الاتحاد في دورته العادية الثانية بالجزائر.الاتفاقية الخاصة بتشجيع و ضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي .و كانت هده الانفاقية تهدف الى توثيق العلاقات الاقتصادية و تكثيف التعاون بين هده الدول المعنية .[2]

[1] –سيار الجميل.مرجع سابق.ص 145

[2] –ناصر بورنان.مرجع سابق.ص ص 123-124.

الفرع التاسع: العمل الوحدوي على مستوى الدفاع و الامن:

نتيجة التحولات السياسية التى عرفتها السياحة المغاربية وتفاقم الازمة الاقتصادية .برزت انعكاسات سلبية خطيرة تهدد استقرار المؤسسات وتضر بامن المواطنين بصفة عامة .مما ادى بالحكومات المغاربية الى اعطاء الاولوية لهدا الموضوع في معالجتها لمشاكل المنطقة.[1]

1- في ميدان الدفاع

لقد تم غقد اجتماع مشترك بين وزراء الخارجية و الدفاع في الدول الاتحاد بتونس في مارس في 1990.تم خلاله الاتفاق بصفة خاصة عاى ضرورة تبادل الزبارات والعمل على توحيد برامج التكوين العسكري .

وقد اقترحت ليبيا على الاعضاء ابرام معاهدة للدفاع المشترك بين دول الاتحاد .حيث قدمت في هدا الشان مشروع استمدت عناصره الاساسية من معاهدة الدفاع المشترك بجامعة الدول العربية .

2- في ميدان الأمن

عقد وزراء الداخلية لدول اتحاد المغرب العربي اجتماعهم بطرابلس يوم 19 ديسمبر 1995 .و من جملة القرارات التى اتخدها عن المجلس ندكر .

تنسيق خطط الامن في الدول الاتحاد.

- ضرورة تنشيط العمل المغاربي في ا تجاه دعم و تطوير الخطوات التى يجب اتباعها لمواجهة الجريمة التى تستهدف امن و مناعة دول الاتحاد ولا سيما الجرائم الخطيرة .و المنظمة و جرائم الارهاب .

-الاتفاق حول تبادل المعلومات .والتجارب و الخبرات.

[1] -عبد الحميد ابراهيمي.مرجع سابق.ص 221.

- التدريب و التاهيل.

- اقامة حدود مراكز حدودية مشتركة .

- اعداد مشروع اتفاقية اطار مغاربية تنظم تنقل و اقامة مواطني دول الاتحاد

-انجاز بطاقة التعريف المغاربية .

المبحث الثاني : التكامل المغاربي في مواجهة العولمة –الانفتاح الاقليمي–

يوشك المغرب العربي على أن يصبح رهانا للتنافس الإقتصادي الإستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، غير أن التنافس أكثر حدة في المجال الإقتصادي كما يظهر من خلال المبادرات المتوازية اتجاه دول المغرب العربي[1] تحت مسميات الشراكة.

إن فلسفة الشراكة تأتي كبديل عن فلسفة المساعدات الموجهة إلى الدول النامية، إذ تعكس الأولى ركائز الفكر الإقتصادي السائد في التسعينات الليبرالية والتحول نحو اقتصاد السوق والخصخصة بحيث أن الشراكة تهدف إلى بلورة سياسة مشتركة لتنشيط اقتصاديات هذه الدول، من حيث إحداث تغيير في الهياكل الإقتصادية للدول النامية متجهة إلى مصدر الخلل وليس إلى معالجة أو محا ولة احتواء أوالتخفيف من نتائجه كما هي الحال في سياسات المساعدات.

(1) Abdnnour Benantar, Les Etas-Unis et Le Maghreb Regain D'interet ?. Algérie : C.R.E.A. D, 2007, P 296.

الشراكة ذاتها مشروع أوروبي فرضته الظروف العالمية بعد نهاية الحرب الباردة، وقيام عالم بقطب واحد مما يقلل من الدور الذي يمكن أن يلعبه الإتحاد الأوروبي في المجال السياسي والإقتصادي إضافة إلى رغبته بتجاوز الأخطار التي تواجه أقطاره والمتمثلة في الهجرة الكثيفة وتلوث المتوسط. لهذافإن الشراكة أداة ملائمة لمواجهة الأخطار وإدماج دول جنوب وشرق المتوسط في الإقتصاد العالمي بمبادرة أوروبية، بما يضمن تحقيق تقدم في تنمية هذه الدول وتضييق الهوة التي تفصل بين ها وبين الإتحاد الأوروبي في مستويات النمو ومستوى المعيشة.

كما يهدف هذا المشروع إلى أقلمة العلاقات الثنائية التي ربطت الإتحاد الأوروبي في اتفاقيات شراكة يجري تحديدها مع الدول المتوسطية في هذا الإطار الجديد الذي يفترض أن يزيد من المنافع الإقتصادية للجميع وتأتي هذه السياسة في إطار التوجه الدولي المتزايد المتمثل في انتشار ظاهرة الإقليمية الجديدة كإحدى سبل توفير وضع أفضل للدول في ظل العولمة [2] ولا يخفى على أحد أنه من بين الأسباب التي دفعت الإتحاد الأوروبي إلى ا لإهتمام بمنطقة جنوب المتوسط وبوجه خاص دول المغرب العربي، هو الإهتمام الأمريكي الكبير بالمنطقة المندرج في إطار ما سمي بإستراتيجية الأولوية أو الأسبقية القصوى المبلورة من طرف البنتاغون منذ سنة 1992 م، وكذلك مشروع الشراكة الأمريكي المغاربي المعروف تحت اسم ايزنستات، وقد ساهمت هذه العوامل في تسريع وتيرة اهتمام أوروبا بالمغرب العربي لتضييق النشاط الأمريكي في المنطقة لكنها تواجه إصرارا أمريكيا، يتمثل في القفز مباشرة للمنطقة .[1]

وأمام هذا التسابق الأوروبي الأمريكي على المنطقة وجدت دول المغرب العربي نفسها في علاقات شراكة تمثل تحديا كبيرا لها.

---

[2] يوسف مسعداوي، مرجع سابق. ص 120

[1] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق. ص 422

المطلب الأول : الشراكة الأورو– متوسطية

لعبت العوامل التاريخية والجغرافية والثقافية والإقتصادية دورا بارزا في الإهتمام الأوروبي المبكر بشؤون الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض، خاصة ما يتعلق منها بمنطقة المغرب العربي وقد أدى هذا الإعتبار إلى تنوع وتسارع المبادرات الأوروبية لربط دول الضفة الجنوبية للمتوسط بأوروبا من خلال آليات جد معقدة من الإعتماد المتبادل والتعاون بين طرفين غير متكافئين. غير أن الولايات المتحدة الأمريكية رأت في هذه المشاريع تهديدا مباشرا لمصالحها في المنطقة وهو ما دفعها إلى مراقبة دقيقة لكل الحوارات والإجتماعات التي تمت بين دول المتوسط، بل أنها أحيانا عملت على إفشالها كماحدث بالنسبة للحوار العربي الأوروبي في فترة السبعينات ومع ذلك فقد كللت مجهودات الدول الأوروبية المتوسطية بالنجاح من خلال عقد مؤتمر برشلونة يومي 27 و 28 نوفمبر 1995 م الخاص بالشراكة الأورو–متوسطية .[2]

الفرع الأول : اتفاقية الشراكة الأورو–متوسطية

عملت الدول الأوروبية على تطوير أشكال التعاون مع الدول المتوسطية بإستمرار بحيث وصل هذا التطور إلى إحلال اتفاقيات شراكة محل اتفاقيات التعاون القديمة المرتكزة أساسا على منح بعض الإمتيازات التجارية وبعض أشكال الدعم المالي وعليه قبل الخوض في اتفاقية الشراكة الجديدة لابد من التطرق للخلفية التاريخية للسياسة المتوسطية وأهم المحطات التي مرت بها بالنسبة لدول المغرب العربي.

أولا : الخلفية التاريخية للسياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية

مرت السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية تجاه دول المغرب العربي بثلاث مراحل متميزة وهي مرحلة : (1957 م- 1974 م) و (1977 م- 1990 م) والمرحلة الممتدة من 1994 م إلى يومنا هذا.

---

[2] حسين بوقارة، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي. مرجع سابق. ص ص، 84،85

1-مرحلة 1957 م- 1974 م

لقد حاولت فرنسا منذ اتفاقية روما سنة 1957 م، إشراك الدول المغاربية مثل تونس والمغربشروع المتوسطي، بالإعتماد على العلاقات المتميزة التي تربطها بهاتين الدولتين والتحاق الجزائر بعد نيل استقلالها سنة 1962 مفي المبهما .[1]

ولقد كان التعامل في هذه المرحلة منصب في الحقيقة على الدول الثلاثة الوسطى من منطقة المغرب العربي، تونس، الجزائر، المغرب خلال الفترات التي تلت مباشرة حصولها على ا لإستقلال السياسي، من خلال اتفاقيات تجارية مع السوق الأوروبية المشتركة في حين تم تجاهل ليبيا نسبياوارتبطت موريتانيا باتفاقيات ياوندي ولومي الإفريقية حيث انتهت المفاوضات بعقد اتفاقيات شراكة سنة 1969 م مع كل من تونس والمغرب، إلا أن ما يلاحظ على هذه لإتفاقيات هو تفضيلها للجانب التجاري على حساب الجانب التعاوني التنموي، الذي كانت تهدف إليه الدول المغاربية، كما يعكس كذلك غياب تصور استراتيجي بعيد المدى للعلاقات الأوروبية المغاربية، حيث أن المدة الزمنية لكل اتفاق هي 5 سنوات الأمر الذي نجم عنه محدودية نتائج (A.C.P).هذه الإتفاقيات.

وكان لهذه السياسة الأوروبية تأثيرها المباشر على البنية الهيكلية للمبادلات الخارجية خاصة في تونس والمغرب أين تم الإهتمام بتطوير المنتوجات الزراعية التصديرية من خلال : توجيه النموذج التراكمي نحو الصادرات الزراعية بالعمل على تطوير الإستثمار في قطاع الري واعتماد سياسات زراعية تتماشى واحتياجات السوق الأوروبية على حساب الزراعات المعيشية.

[1] Khader Bichara, Le Grand-Magrébet L'europe, Enjeuet Perspectives. Paris: Publisud Ottignies, 1992 P13

وكان من نتائج هذا الإرتباط بالسوق الأوروبية ظهور مشاكل وعقبات كبيرة أمام الصادرات الزراعية المغاربية فيما بعد بسبب التغيرات التي عرفتها السياسات التجارية الأوروبية بفعل السياسة الزراعية المشتركة، وعقد اتفاقيات مشاركة مع دول متوسطية أخرى وكذلك الإنفتاح على دول أوروبية أخرى لتسهيل انضمامها إلى السوق المشتركة فيما بعد.[2]

2-مرحلة 1977 م- 1990 م

عقدت في هذه المرحلة اتفاقيات لأجل تكييف العلاقات بين السوق الأوروبية والمغرب العربي مع أهداف السياسة الأوروبية الجديدة في الميدان التجاري والتي تميزت بالحمائية واستمرار الأزمة وتتميز هذه الإتفاقيات عن سابقاتها بكونها أكثر شمولية، حيث لم تعد فقط تقتصر على الجانب التجاري بل تعدت ذلك إلى الجانب المالي من خلال تقديم تسهيلات مالية لكل من الجزائر وتونس والمغرب والتقني : تبادل المعلومات والخبرات في ميادين البحث العلمي...الخ وا لإجتماعي خاصة والمتعلق منه بالأيدي العاملة في أوروبا إضافة إلى إدخال بعض التعديلات على الرسوم والإعفاءات أكثر انسجاما مع السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة [1].

لجعلها أما على المستوى المالي اتسم هذا التعاون بهزالة حجمه وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم1 : التدفق المالي بين المجموعة الأوروبية إلى الدول المغاربية1978 -1991م

[2] عبد الوهاب شمام، مرجع سابق. ص ص، 340-342
[1] المرجع نفسه. ص342،343

الوحدة : ملايين الإيكو

بيان	قروض البنك الأوربي للإستثمارات AEI	صناديق الميزانية للمجموعة الأوربية	المجموع
الجزائر: البروتوكول01: (1978-1981)	70	44	114
البروتوكول02: (1982-1986)	107	44	151
البروتوكول01: (1987-1991)	183	56	239
المغرب: البروتوكول01: (1978-1981)	56	74	130
البروتوكول02: (1982-1986)	90	109	199
البروتوكول01: (1987-1991)	151	173	324
تونس: البروتوكول01: (1978-1981)	41	54	95
البروتوكول02: (1982-1986)	78	61	139
البروتوكول01: (1987-1991)	131	93	224
المجموع	907	708	1615

المصدر: Khader Bichara, Op.Cit. PP, 18-20

من خلال قراءة لأرقام الجدول يظهر أن المبلغ الإجمالي الممنوح لهذه الدول هو 1615 مليون ايكو، والذي يبقى دون مستوى حاجات هذه الدول للتنمية الإقتصادية ولا تلبي طموحات هذه الدول ولا تحل مشاكلها.

3-مرحلة 1994 م إلى يومنا هذا تتميز هذه المرحلة بعقد اتفاقيات الشراكة وببروز نظرة أوروبية جديدة في كيفية التعامل مع منطقة المغرب العربي، هذه الأخيرة التي لم تعد في وضعها الإقتصادي الحالي تتماشى وطموحات وأهداف المجموعة الأوروبية والتصورات الإقتصادية الدولية، نظرة ترتكز على فكرة وضع سياسة متوسطية تشمل مختلف دول المتوسط تهدف إلى إدخال إصلاحات هيكلية وتنظيمية وتشريعية، ودعم مالي للفترة 1995 م- 1999 م وذلك لتهيئة اقتصاديات المنطقة للإنضمام إلى مناطق التبادل الحر تبرم بين هذه الدول والسوق الأوروبية المشتركة وتشمل هذه الإصلاحات دعم هذه الدول في مجالات شتى مثل إعادة هيكلة المؤسسات، الصحة، التعليم، التكوين المهني، تشجيع ا لإستثمار والصادرات والتجهيز الريفي. إلا أن منطق التعامل الإنفرادي مازال هو السائد في التصور الجديد للعلاقات المغاربية الأوروبية رغم تغير نظرة المجموعة تجاه المغرب العربي والتي أملته ظروف أيضا جديدة مثل التحولات الكبرى التي تعيشها دول أوروبا الشرقية والوسطى، وتزايد الهجرة من الجنوب إلى الشمال ومن الشرق إلى الغرب حيث تولدت قناعة لدى بعض الدوائر الأوروبية فيما يتعلق بالعامل الأخير أن إجراءات المراقبة الحدودية والتشدد الإداري لها تأثيرها المحدود وعليه ينبغي التفكير في صيغ جديدة للحد من هذه الهجرة وذلك بالتفكير في أنماط جديدة للتعاون الإقتصادي بينها وبين الدول التي يأتي منها المهاجرون لتمكين هؤلاء من البقاء في دولهم الأصلية ، وبهذا تكون أوروبا قد أنهت هذه السياسة مع انتهاء مراحل هذه المفاوضات وبداية عهد جديد لنمط جديد من الشراكة الأوروبية مع دول جنوب المتوسط.

ثانيا : اتفاقية برشلونة للشراكة الأورو- متوسطية

كان لدول جنوب حوض البحر المتوسط ودول الإتحاد الأوروبي يومي 27 و 28 نوفمبر م موعد مع التاريخ حيث تقرر إنشاء ما يعرف اليوم بالشراكة الأورو- متوسطية بمدينة برشلونة، ومثل هذا الإتفاق الإطار الموسع للعلاقات السياسية والإقتصادية والإجتماعية بين 15 دولة عضو في الإتحاد الأوروبي و 12 دولة شريكة من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط وهي الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، مصر، إسرائيل، السلطة الفلسطينية، تركيا، الأردن، قبرص، مالطا، سوريا[1] . 1995

تعتبر الشراكة الأورو- متوسطية القاعدة الأولية لبناء اتحاد إقليمي جهوي ينتظر أن يتحول في المستقبل القريب إلى تكتل اقتصادي قوي لا يستهان به وذلك بالنظر إلى الأهداف الأساسية والتي كانت مركز اتفاق 27 دولة شريكة .[2]

1-أهداف التعاون الأورو- متوسطي

يحدد الإتحاد الأوروبي لنفسه الأهداف التالية في سياسته تجاه الإقليم المتوسطي:

*تحقيق تقدم جذري وملموس اتجاه تحقيق أهداف إعلان برشلونة أي : إقامة منطقة سلام واستقرار مشتركة من خلال شراكة سياسية وأمنية.

*خلق منطقة رفاهية مشتركة من خلال شراكة اقتصادية ومالية.

*إقامة شراكة في الشؤون الإجتماعية والثقافية والإنسانية (تنمية الموارد البشرية، ودعم التفاهم بين الحضارات والتبادل بين المجتمعات المدنية).[1]

(1)

(2) - عبد الوهاب شمام، مرجع سابق. ص 344

(1) Abdellah Soufari, << Le Processus De Barcelone à L'origine Du Partenariat Euro-Méditerranéen. Site Internet : www.algerie 2003.org . 10/01/2001

*حث الشركاء المتوسطيين ومساعدتهم في عملية إقامة تجارة حرة مع الإتحاد الأوروبي، ومع بعضهم البعض في إطار إعلان برشلونة والتحول الإقتصادي وجذب المزيد من الإستثمارات للإقليم.

*دعم التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية كما حدده المجلس الأوروبي.

*وضع الأساس لإقامة علاقات جوار طيبة وحث الأطراف على التعاون إقليميا.

*المساهمة في دعم السلام في المنطقة وينطوي هذا على دعم التكامل الإقتصادي والتفاهم المتبادل بين المجتمعات المدنية .[2]

2-مجالات التعاون

تبلورت منذ إعلان برشلونة مجالات التعاون الأوروبي المتوسطي في عدد من المجالات التي تخدم الجانب الإقتصادي للعلاقات بين الطرفين وهذه المجالات هي:

أ- المجال السياسي والأمني

تركز العمل على تحقيق الإستقرار في منطقة حوض المتوسط، وخلق مناخ مناسب للتعاون المتوسطي يقوم على تسوية كافة الخلافات في المنطقة، وكذلك الربط بين الأمن في البحر المتوسط والأمن الأوروبي واعتبار أن كلا منهما امتداد للآخر وترسيخ فكرة تحويل البحر المتوسط إلى بحيرة للتعاون بين الطرفين .[3]

ب- المجالات الإقتصادية والمالية

يتولى الإتحاد الأوروبي:

*العمل بفاعلية ونشاط لتطبيق اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية وعلى الأخص من خلال المزيد من الدعم للتحرير التجاري التدريجي في كافة المجالات المتصلة بالشركاء.

---

[2] Azzouz Kerdoun, Le Partenariat Politique Et De Securite En Mediterranee: Quel Bilan. In : Azzouz Kerdoun, Farouk Nemouchi, Euro-Mediterranee Le Processus De Barcelone Enquestion. Algeria : Dar El Houda, 2004, P 17.

[3] يوسف مسعداوي، مرجع سابق. ص 128.

*دعم الإجراءات اللازمة لزيادة إمكانيات جذب المنطقة للمزيد من المستثمرين وبخاصة من خلال خلق سوق أوسع والتشجيع على حياد السياسات المرتبطة بسوق الإتحاد الأوروبي وتحسين الإطار التنظيمي وضمان معاملة عادلة ومنصفة للمستثمرين، مع رفع الوعي في الإتحاد الأوروبي بفرص الإستثمار في الإقليم.

*تشجيع التعاون الإقليمي الفرعي ودعمه على سبيل المثال داخل اتحاد المغرب العربي ومن خلال إطار يؤدي لتعاون إقليمي أوسع.

*معاونة الشركاء المتوسطيين على دعم قدرتهم على صياغة سياسات تجارية مناسبة وعلى المشاركة بفاعلية في المفاوضات التجارية وبخاصة فيما يتصل بتطوير منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطية وبالمفاوضات المستقبلية مع منظمة التجارة العالمية.

*التحرير التام لحركة رأس المال وهذا ما سيؤدي إلى دعم اليورو بوصفه العملة المتضمنة في العقود وعملية التسوية المالية في التجارة المتوسطية.

*يعمل الإتحاد الأوروبي على تعظيم تأثير التعاون المالي من خلال موازنة الإتحاد الأوروبي، وبخاصة من خلال قواعد ميدا والبنك الأوروبي الدولي وذلك بتطبيق الإجراءات التالية:

-التنسيق فيما بين الدول الأعضاء في مجال استراتيجيات وبرامج التعاون المالي والتنموي لصالح الشركاء المتوسطيين ويعمل الإتحاد بوصفه جهة مانحة مع الجهات المانحة الأخرى لضمان الترابط والتكامل وإذا اقتضى الأمر التمويل المشترك.

-دعم الحوار الإقتصادي مع الشركاء المتوسطيين، وذلك في سياق وضع برامج للمساعدة المالية سعيا نحو تسريع التحولات الإقتصادية وتبني السياسات المالية والنقدية الصحيحة و الإصلاح الهيكلي.

ومن هنا كانت الدعوة لإقامة منطقة تجارة حرة بين دول حوض المتوسط بحلول عام 2010 م من خلال اتفاقيات الشراكة التي يبرمها الإتحاد الأوروبي مع دول جنوب المتوسط منفردة والتي وقعت عليها منفردة كل من تونس، المغرب، و إسرائيل و الأردن، ومصر وسوريا و لبنان و الجزائر، كما دخلت ليبيا في مفاوضات مع الإتحاد الأوروبي بهدف التوصل إلى اتفاق مماثل[1]

الفرع الثاني : تأثير الشراكة الأورو–متوسطية على التكامل المغاربي من خلال منطقة التبادل الحر

إن المفهوم الجديد للتجارة من وجهة نظر الشراكة الأورو–متوسطية هو تجارة بلا حدود ولا حواجز ولإزالة هذه الأخيرة يجب ألا تكتفي النظم بأن تجعل الحدود متساوية من جهة أو أخرى بل ينبغي أن تتبادل السلطات الثقة فيما بينها، إن الهدف من إنشاء منطقة للتبادل الحر التي تضم أكثر من 40دولة يبلغ عدد سكانها 600 إلى 800 مليون هي في خدمة المصالح الأوروبية أساسا لأن عدد الدول المتوسطية الجنوبية قد لا يفوق 15 دولة، بينما عدد الدول الأوروبية يفوق 25 دولة وأغلبها دول متقدمة صناعيا، وهذا ما يجعل الشراكة الأورو–متوسطية ذات طابع خاص.

وتتضمن منطقة التبادل الحر ضمن الشراكة الأورو– متوسطية ما يلي:

*بالنسبة للمنتجات الصناعية سيكون النظام المعتمد نظام حرية التبادل الكاملة حسب ما جاء في نصوص اتفاقية مراكش.

*أما بالنسبة للسلع الزراعية والغذائية فإن الشراكة ستعتمد مبدأ التمييز المتبادل بمعنى آخر لا مجال لتجارة حرة غير مقيدة في مجال السلع الزراعية والغذائية وذلك لما تفرضه السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة من قيود وهذه نتيجة الصراع وتضارب المصالح بين المنتجين الأوروبيين والمنتجين غير الأوروبيين ضمن البحر المتوسط.

(1) عبد المنعم السيد. المرجع نفسه. ص ص، 129،130

*أما فيما يخص الخدمات فستخضع للإجراءات المنصوص عليها في اتفاقية مراكش وهي إجراءات حمائية يصعب تحريرها تحريرا كاملا في مدة زمنية قصيرة كما تنص الشراكة على السماح بالجمع بين شهادات المنشأ بين مختلف الأعضاء في منطقة التبادل الحر الأورو-متوسطية [1]

.

أولا : الإجراءات المعتمدة لقيام منطقة التبادل الحر

إن مضمون الإتفاقيات التي أبرمتها كل من المغرب وتونس والجزائر مع الإتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات الشراكة تتمحور في النقاط الآتية:

*إنشاء منطقة للتبادل الحر تدريجيا في مدة لا تزيد عن 12 سنة بالنسبة للمنتوجات الصناعية تطبيقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة وقد أكدت الإتفاقيات على حرية دخول المنتوجات الصناعية المغاربية إلى الأسواق الأوروبية معفاة من الحقوق الجمركية تدريجيا لصالح المنتوجات الأوروبية وفق قوائم السلع.

*وضع رزنامة للمنتوجات المقرر تخفيض الحقوق والرسوم عليها من المعدل الأساسي بعد بداية تنفيذ الإتفاقية وذلك من أجل الحد من الخسائر في الإيرادات الجمركية وهذا بإعتماد مرحلة إنتقالية ب 12سنة قبل استكمال منطقة التبادل الحر، ففي ظل هذه الفترة يتم تحرير المنتوجات الصناعية بصفة تدريجية وغير موحدة ويتعلق الأمر أولا بالمنتجات المستوردة التي تتمتع بمنافسة داخلية وتتمثل أساسا في السلع التجهيزية والوسيطية، أما الإلغاء التعريفي الشبه إجمالي للسلع الإستهلاكية النهائية لا يتم إلا بعد السنة الخامسة، بعد دخول الإتفاق حيز التنفيذ وهذا من اجل السماح للمؤسسات التي ستتضرر من المنافسة الأوروبية من إعادة هيكلتها وحمايتها .[2]

[1] جمال عمورة، هلال رحمون، المنطقة العربي وصراع المصالح الإقتصادية. في : التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية. [د.م.ن] : دار الهدى، 2005 ، ص ص، 531،532

[2] المرجع نفسه. ص 535

ثانيا : أثار منطقة التبادل الحر على الدول المغاربية

ستتحمل الدول المغاربية تكاليف تكييف وتقويم اقتصادياتها مع متطلبات نظام التبادل الحر وبالتالي مخلفاته ومن بين الآثار والتي سيتم التركيز فيها على الجانب السلبي مايلي:

سيؤدي تحرير التجارة مع أوروبا إلى ارتفاع مستوى الواردات المغاربية من السلع الرأسمالية والمنتجات النصف مصنعة بسبب إعفائها من الرسوم الجمركية في بداية المرحلة ا لإنتقالية وبالمقابل سوف يتراجع مستوى الصادرات المغاربية من المنتجات ذات الميزة النسبية والمنافسة العالمية، فعلى مستوى القطاع الزراعي سيعرف منافسة كبيرة من المنتجات الزراعية الأوروبية نتيجة فتح أسواقها واعتماد قاعدة التبادل الحر خاصة وأن المنتجات المغاربية تتميز بهشاشتها أمام المنتجات الفلاحية.

الأوروبية التي تتمتع بمناعة قوية، فعلى سبيل المثال فإن سعر القمح المستورد من فرنسا أو من الولايات المتحدة الأمريكية أقل بثلاث مرات عن التكلفة الوسطية للإنتاج بالمغرب العربي.

أما بالنسبة للجانب الصناعي والذي تمثل نسبة الواردات منه أكبر من الصادرات. والتي بإمكان دول المغرب العربي أن تطبق عليها قاعدة التبادل الحر خلال الفترة الإنتقالية على كل الواردات من مواد التجهيز والمواد الأولية التي تدخل إلى السوق المغاربية بدون رسوم جمركية وهذا ما ينج ر عليه ظهور منافسة شديدة من المؤسسات الأوروبية للمؤسسات الوطنية المغاربية وهذا نتيجة عدم التكافؤ مما يؤدي إلى إفلاس عدد كبير من هذه المؤسسات ويفسح المجال للمنتوجات الأوروبية لإقتحام أسواق المغرب العربي، وهذا ما ينعكس على اختلال الموازين التجارية للدول المغاربية إضافة إلى تراجع إيرادات الميزانيات العامة نتيجة إزالة التعريفات الجمركية وبالتالي تقليص الإنفاق العام الحكومي ومنه محدودية الإستثمار وزيادة التضخم وارتفاع مستويات البطالة، وهذا على اعتبار أن المداخيل الجمركية تحتل مكانة هامة في

ميزانية هذه الدول وخاصة الدول غير المنتجة للنفط فتمثل نسبة 43 % من المداخيل الضريبية للمغرب و 65 % لتونس، 53 % لموريتانيا وبالتالي تضرر اقتصاديات هذه الدول نتيجة الإلغاء الجمركي والتحرير الخارجي، إذا لم يرافقه تحسن حقيقي في التوازنات الإقتصادية الكلية.

وعليه فإن إنشاء منطقة للتبادل الحر الأورو–متوسطية سينجر عنه تقلص وتراجع في موارد الخزينة العامة للدول المغاربية مما يجبرها البحث عن موارد مالية بديلة، أو تخفيض مستوى إنفاقها وبالتالي لابد من تعويض التنازل عن الحماية الجمركية بتحسين القدرة التنافسية للنظم الإنتاجية المغاربية والبحث عن موارد مالية جديدة .[1]

ذلك لأن إنشاء منطقة التبادل الحر بين مجموعات غير متكافئة تتطلب قدرا لا يستهان به من التكاليف في المرحلة الإنتقالية التي لا يمكن للدول المغاربية أن تتحملها بإمكاناتها المتواضعة وفي حقيقة الأمر فإن أحد الأهداف الرئيسية للإتحاد الأوروبي من الشراكة مع الدول المغاربية يتمثل في فتح أسواق هذه الأخيرة أمام منتجاتها من السلع والخدمات أما فكرة التعاون والتكامل الجهوي وكذلك الإستثمار كآلية لتطوير اقتصاديات الدول المغاربية فلم تنضج بعد لدى قادة الدول الأوروبية.[2]

ومهما يكن من أمر فإن دخول الدول المغاربية فرادى إلى الشراكة بدءا بتونس كأول بلد متوسطي والتي وقعت اتفاقية شراكة في 17 جويلية 1995 م لتدخل حيز التطبيق في مارس 1998 م،والمغرب الذي وقع اتفاقية شراكة في فبراير 1996 م لتدخل حيز التطبيق في مارس 2000 م وتأخرت الجزائر

[1] المرجع نفسه . ص 533-232
[2] صالح عمر فلاحي، مرجع سابق. ص 59

في التوقيع إلى غاية 2002 م [1] ، يفسر لنا هذا التدافع نحو الشراكة الخارجية والتفاوض بصورة انفرادية وليس بشكل جماعي كدول اتحاد المغرب العربي أنه تم استبدال المشروع التكاملي المغاربي بالمشروع الأورو- متوسطي.

ويمكن القول بأن الشراكة بين طرفين غير متكافئين في الإمكانات المادية والقدرات البشرية والتقنية والثقل السياسي ستؤدي حتما إلى نتائج لصالح الطرف الأقوى ومكلفة للطرف الضعيف وهو الطرف المغاربي والذي لن يجني إلا مزيدا من التبعية الإقتصادية واستمرار سياسة الإرتباط العمودي بالخارج والقضاء على الصناعات الناشئة فشعار تجارة بلا حدود يعني التمكن من السيطرة والحصول على الموارد الإقتصادية في هذه المناطق و بأبخس الأثمان من خلال التعامل الفردي وتكريس مبدأ التشتت بدل التكامل والتعاون الإقليمي، وهذا أخطر تحدي للمنطقة المغاربية واتحاد المغرب العربي التي عجزت دوله عن تحريكه والتفاوض من خلال مؤسساته أمام تحدي الشراكة الأورو-متوسطية والتي وقعت في شباك شروطها واتفاقياتها غير المتكافئة.

المبحث الثاني : مشروع الشراكة الأمريكية-المغاربية

يبدو أن أهم ردود الفعل الأمريكية تجاه المحاولات الأوروبية لإقامة فضاء أورو-متوسطي متعدد الأبعاد، قد تجلت في مجموعة من المشاريع يمكن اختزالها في مسار التعاون ا لإقتصادي والإستثمار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية، ثم مبادرة وزير الخاصة بالشراكة الأمريكية

[1] جمال عمورة، هلال رحمون، مرجع سابق. ص ص، 53،536

" Stuart.E.Eiznstadtالتجارة الأمريكي " ستيوارت ايزنسات المغاربية[2]. وهو ما سيتم التركيز عليه في هذا المطلب بعد التطرق للجذور التاريخية للعلاقات الأمريكية المغاربية.

الفرع الأول : الجذور التاريخية للعلاقات الأمريكية المغاربية

يرجع الإهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي إلى ما بعد استقلال أمريكا وبالضبط مع حلول سنة 1783 م، حيث تطلعت أمريكا إلى المنطقة من خلال المبادرة على التوقيع على معاهدات تجارية مع الدول المغاربية وإقامة علاقات دبلوماسية، حيث تمكنت أمريكا من فتح أول قنصلية لها في المغرب الأقصى بطنجة سنة 1791 م، كما دعمت أمريكا تواجدها في البحر الأبيض المتوسط، بإرسال أول سفينة حربية أمريكية سنة 1794 م وذلك لإستعراض قوتها في المنطقة.

ونتيجة للضغوط الأمريكية وتواجدها البحري في المتوسط، وقع باي تونس على معاهدة تجارية مع أمريكا تعهد فيها بفتح أبواب تونس أمام المنتجات الأمريكية وبحماية الرعايا الأمريكيين وفي مقابلذلك تتولى واشنط ن تسليح وحدات الجيش التونسي مجانا، وتوالت الضغوطات الأمريكية على الدول المغاربية الأخرى الجزائر وليبيا إلى أن توصلوا إلى توقيع اتفاقيات مماثلة لتلك التي أبرمت مع.تونس.[1]

وقد تراجع الإهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية مع بداية الحملة ا لإستعمارية ا لإستيطانية الأوروبية ليعود الإهتمام من جديد بالمنطقة في أعقاب الحرب العالمية الثانية وخلال الحرب الباردة وما بعدها.

[2] حسين بوقارة، مرجع سابق. ص 86

[1] مصطفى بن شنان، << الأمن والتعاون في حوض المتوسط >>، مجلة انتقالية واستشفاف. ربع سنوية. العدد 2. 2001, ص9-15

ويدخل الإهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي ضمن الإهتمام بالمتوسط عبر الحلف الأطلسي، لتأمين المصالح الحيوية الأمريكية التي يتعين الدفاع عنها إذ حسب الرؤية الأمريكية ف إن أوروبا وحدها لا تستطيع أن تحقق الإستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط وبالتالي فالدور الأعظم هو لأمريكا في استتاب الأمن والإستقرار في المنطقة والتي تعد منطقة إستراتيجية بالنسبة لأمريكا وذلك لعدة اعتبارات من أهمها:

*تكتسي المنطقة أهمية جيو-إستراتيجية عسكرية حيث تعتبر جسرا بين الغرب وإفريقيا والشرق الأوسط، إذ كانت ضمن عناصر المواجهة مع دول المحور إبان الحرب العالمية الثانية حيث شكلت النقطة الوحيدة في بداية الأربعينات لمواجهة القوات النازية في الجبهة الجنوبية للحرب في أوروبا.

*كان الإنزال العسكري لقوات الحلفاء والقوات الأمريكية في مدينة الدار البيضاء المغربية البداية الرسمية لوجود عسكري أمريكي في المنطقة، واستمراره بعد الإستقلال السياسي للمغرب الأقصى، حيث تملك الولايات المتحدة الأمريكية قواعد عسكرية ومطارات خضعت لسلطتها المباشرة خاصة في مدن القنيطرة، بن سلمان، بن جرير وذلك لتطويق المد الشيوعي بعد الحرب العالمية الثانية وأثناء الحرب الباردة .[2]

*يعتبر الأمريكيون أن سواحل شمال إفريقيا هي امتداد لسواحل أوروبا الأطلسية ولإفريقيا المتوسطية لهذا فلا يمكن أن تترك تلك المناطق تسقط تحت مراقبة قوة معادية ولا حتى تحت نفوذها غير المباشر وبالتالي فمن الأجدر الدفاع عن استقرار المنطقة نتيجة لموقعها الإستراتيجي.

[2] وليام زرتمان، << الولايات المتحدة الأمريكية : المصالح والآفاق >> ، مجلة انتقالية واستشفاف. العدد 3، ص30-38

*تعتبر المنطقة من أهم الخطوط البحرية والجوية والتي تشكل الدعائم الأساسية للإستراتيجية الأمريكية في المتوسط، وذلك للتوصل إلى مناطق الموارد الطاقوية للتحكم في تدفقاتها حيث تعتبر من المهام الأساسية للإستقرار الإقتصادي والمالي للقوة الأمريكية.

*تعتبر المنطقة سوقا واعدة من المستهلكين ويمكن إدماجها بسهولة في الإقتصاد العالمي نتيجة ضعف تنافسيتها للمنتجات الأجنبية كذلك تعتبر خزانا للبترول والغاز الطبيعي والمواد الأولية.[1]

ولأجل الإعتبارات السابقة جاء الإهتمام الأمريكي بالمنطقة والذي برز بوضوح بعد زوال الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفياتي حيث اشتد التنافس بين الدول الغربية على مناطق النفوذ في العالم ومنها منطقة المغرب العربي، ودخلت الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة هجومية معاكسة على مناطق نفوذ حلفائها، وذلك لإحراز موقع هيمنة أكبر لإتصال ذلك بمصالحها الجديدة بالمنطقة المغاربية والمتمثلة في السيطرة على منابع الغاز والبترول، حيث نسجت علاقات متميزة مع الدول المنتجة ومنها الجزائر وأحكمت قبضتها على ليبيا عن طريق لوكربي، وهكذا ضمنت السيطرة المتدرجة على الموارد الطاقوية في العالم من الخليج الفارسي إلى بحر قزوين .[2]

إن هذا التوجه الجديد لأمريكا في منطقة المغرب العربي يتمثل في صد ظهور أية قوة مماثلة للإتحاد السوفياتي سابقا، تنازع الولايات المتحدة بإعتبارها القوة الأقوى على الساحة العالمية، أو تك ون قادرة على منافستها أو مزاحمتها في المنطقة المغاربية، وقد تجلت ملامح هذا التوجه من خلال عدة مؤشرات منها: ربط علاقات قوية مع النظم السياسية في المغرب العربي من عدة نواحي سياسية، عسكرية، اقتصادية.

---

(1) ايان ليتسر، << دور المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط ومكانتهما في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية >>. 2001 ، ص ص، 08،09 . مجلة انتقالية واستشفاف. العدد 3

(2) سعيد اللاوندي، أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر، 2003 ، ص.166،167

فمن الناحية السياسية شجعت واشنطن في إرساء أسس الديمقراطية الغربية وحقوق الإنسان وإعادة النظر في النظم الدستورية القائمة بما يحقق اختراقها للمنطقة واحتوائها للأنظمة السياسية القائمة، أما من الناحية العسكرية فنجد هناك القواعد العسكرية خاصة في المغرب الأقصى وإقامة مناورات عسكرية مع الحلف الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وفيما يخص الجانب الإقتصادي، فنجد إطلاق مبادرة ايزنستات والتي تتمثل في خلق نسيج من العلاقات الإقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة التجارية منها.

المطلب الثاني : مبادرة ايزنستات

جاءت هذه المبادرة كرد فعل على مشروع برشلونة 1995 م، والقاضي بإدماج منطقة المغرب العربي فيما يسمى بالأورو–متوسطية الذي يتزعمه الإتحاد الأوروبي، حيث تم استثناء الولايات المتحدة الأمريكية من مشروع برشلونة فبادرت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع ايزنستات والذي يهدف إلى تنمية الشراكة الإقتصادية على المدى الطويل مع الدول المغاربية وهذا ضمن إستراتيجية شاملة للتدخل الأمريكي في الخارج وذلك لتأمين أكثر للرأسمال الأمريكي من الإستحواذ على الأسواق والموارد الأولية الخارجية ومصادر الطاقة، وإنشاء جسور للأمن والإستقرار عن طريق حرية التجارة وتنمية الإستثمارات الخارجية في المنطقة المغاربية.[3]

وقد ساهمت المتغيرات الدولية الجديدة التي سارت بإتجاه العولمة الأمريكية وكذا دعم القادة المغاربة للمسار السياسي الأمريكي المهيمن على العالم إلى تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على دبلوماسية التجارة كأداة لإختراق منطقة المغرب العربي، وقد اتضحت ملامح تلك السياسة منذ سنة 1998م،

[3] سعيد اللاوندي، مرجع سابق. ص ص، 75،76

حيث سعت إدارة كلينتون إلى تأسيس شراكة أمريكية مغاربية جديدة، ارتكزت على الموقع الإستراتيجي والثروات الطبيعية وخطوط التجارة، وهي كلها عوامل لعبت على التأكيد على أهمية منطقة المغرب العربي في منظومة السياسة الكونية للولايات المتحدة الأمريكية وذلك عن طريق مبادرة ايزنستات والتي عملت على دفع عملية اندماج المغرب العربي في الإقتصاد العالمي والمتمثلة في التبادل التجاري وتشجيع الإستثمارات الأمريكية في المنطقة خاصة في مجال المحروقات والطاقة والمصارف [1] وسميت هذه المبادرة الأمريكية للشراكة مع دول المغرب العربي ب: مبادرة ايزنستات نسبة إلى كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالإقتصاد والشؤون الزراعية والذي قام بجولة في منطقة المغرب العربي من 12 إلى 18 جوان 1998 م، حاملا لمشروع شراكة أمريكية مغاربية حيث أطلق تلك المبادرة من تونس في 17 جـــوان 1998 م مع الدول الثلاثة الجزائر، تونس والمغرب إذ تعد برنامجا إفريقيا يشجع الشراكة الإقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول شمال إفريقيا .[2]

والهدف من هذا المشروع هو دعم التعاون الإقتصادي والمالي والفني في هذه الدول لأجل الوصول إلى إقامة فضاء اقتصادي مغاربي موحد مندمج ومتكامل يعمل على تشجيع المبادلات مع

[1] وليام زرتمان، مرجع سابق. ص، 30-38
[2] سعيد اللاوندي، مرجع سابق. ص . 75

وترقية الشراكة التجارية والمالية ما ALENA السوق المشتركة لإتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية بين المجموعتين المغاربية و الأمريكية .[3]

فعلى عكس أوروبا تعتبر أمريكا أن إقامة منطقة تبادل حر بين الدول المغاربية شرط ضروري للتبادل الحر بين أمريكا والمغرب العربي ورغم إبعادها موريتانيا وليبيا عن هذا المشروع فإن الولايات المتحدة تبدو مستعدة لإدماجهما ولا تعتبر إبعادهما موقفا مبدئيا، وقد تم إدماج موريتانيا بالفعل حيث نظم الأمريكيون على هامش اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن اجتماعا ضم وزراء الإقتصاد والمالية لكل من تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا مع نظيرهم الأمريكي، ووضع المجتمعون خطة لتكثيف الإستثمارات وتبادل وفود رجال الأعمال واعتبروا أن إقصاء ليبيا من المبادرة مؤقت وليس موقفا مبدئيا.[1]

وقد كانت واشنطن قد رصدت خمسة مليارات دولار في جانفي 2000 م لتمويل مشاريع الشراكة مع دول شمال إفريقيا، وكان ذلك الإجراء أول خطوة ملموسة في مبادرة ايزنستات التي تطورت رسميا إلى مشرع الشراكة الأمريكية – الشمال افريقية بمناسبة زيارة وزير التجارة الأمريكي السابق " روبرت ماليت " إلى عواصم المنطقة بدايات عام 2000 م.

3ابتداء من أفريل 2000 م وتوسعت في عام + وتبلورت بعد ذلك صيغة اللقاءات الوزارية [2].

4بإضافة موريتانيا إليها ويراهن الأمريكيون من خلال مبادرة الشراكة هذه + 2001 م إلى صيغة [3] على مزاحمة النفوذ الأوروبي في المنطقة، ويأملون كما قال السفير الأمريكي السابق لدى المغرب "إدوارد

---

[3] Nicolas Barto, << L'impérialisme Européen Et Le Libre échange: Les Accords Euro méditerranéens. >> Site Internet: http//www.isometric.pree.fr, Le 20/06/2005

[1] نور الدين حامد، بشير بن عيشي، مرجع سابق. ص ص، . 157،156

[2] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق . ص 423

[3] جمال عمورة، هلال رحمون، مرجع سابق. ص 529

غابرييل " بإنشاء سوق مغاربية مشتركة لأن أوساط رجال الأعمال الأمريكيين ستكون مهتمة بسوق قوامها 80 إلى 90 مليون نسمة أكثر من إهتمامها بسوق قوامها 10 ملايين كتونس أو 30 مليون كالجزائر والمغرب ولأجل تحقيق هذه الأهداف وإنشاء سوق مشتركة ترتكز المبادرة الأمريكية على مجموعة من

القواعد التي ينبغي الإلتزام بها خاصة من قبل الطرف المغاربي وهي:

1-ضرورة التعامل مع دول المغرب العربي كوحدة اقتصادية واحدة، وبصفة دورية ولا تقتصر هذه الشراكة على الجانب الإقتصادي فقط بل تتعداه لتشمل الجانب السياسي.

2-إبراز الدور المركزي للقطاع الخاص كمحرك للتجارة والإستثمار في المنطقة المغاربية.

3-ضرورة قيام الدول المغاربية بإصلاحات اقتصادية وتصحيحات هيكلية من أجل خلق مناخ مناسب للإستثمار في المنطقة المغاربية ومما تقدم يبدو أن المبادرة الأمريكية تمثل من ناحية فرصة لتوسيع شبكة الشركاء الإقتصاديين ودخول الأسواق الأمريكية الواسعة بما توفره من موارد مالية وتكنولوجية هائلة، أي أنها تمثل فرصة لتنشيط مسيرة التعاون والإندماج المغاربي ولكنها من ناحية ثانية تحمل محاذير السوق الهائلة وآلياتها الجهنمية القادرة على ابتلاع اقتصاديات الدول الصغيرة مما يستلزم دعم الجهود وتوحيد الإمكانيات لدخول هذه السوق كطرف واحد متشبث بالحد الأدنى من استقلالية مبادراته ومتمسك بمصالحه.

إن دخول السوق الأمريكية ومواجهة تحدياتها أمر لا يمكن أن تقوى عليه دولة ذات إمكانيات كبيرة مثل فرنسا دون معاناة وصراعات فكيف إذا كان الأمر يتعلق بدول محدودة الإمكانيات مثل دول الإتحاد المغاربي، وهو ما يستلزم بالتالي حشد كل إمكانياتها وتنسيق مواقفها ل لإستجابة للمبادرة الأمريكية التي هي في النهاية باب واسع للدخول في العولمة.

إذن باتت الدول المغاربية اليوم تواجه مشروعين لا يمكن تجاهل فرصهما وآفاقهما، هما مشروع الشراكة الأوروبية ومشروع ايزنستات الأمريكي، وإذا ما كانت تونس أولى دول الضفة الجنوبية للمتوسط التي وقعت اتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي فإن المغرب قد تبعها والجزائر مؤخرا وربما تكون ليبيا على الطريق ولا شك أن أهمية هذه الشراكة لا تكمن فقط في أن علاقة دول المنطقة مع دول جنوب حوض البحر المتوسط هي علاقات تقليدية صنعها تاريخ مشترك بل لأن المصالح قد أصبحت بين دول الضفتين متشابكة على أكثر من صعيد، كما تطرح عليها رهانات متقاربة إن لم تكن واحدة مثل انتقال الأيدي العاملة واستقرارها في مواطنها وجلب الإستثمارات الخارجية وتوظيفها في مشاريع تنموية بالإضافة إلى تنشيط الأسواق في الإتجاهين ولا شك أن تفعيل مؤسسات الإتحاد المغاربي وإحياء نشاطها وبناء مواقف مشتركة وموحدة يجعل دول المنطقة أكثر تأهلا لدخول الشراكة والإستفادة من فرصها بدلا من الخضوع لشروطها كما يجعلها أكثر قوة وقدرة على التفاوض على أية اتفاقيات لاحقة.

كما أن ما ينطبق على الموقف من الشراكة الأوروبية ينطبق وربما وبدرجة أكبر على الموقف من المشروع الأمريكي الذي مازال مجرد مشروع لم تتضح معالمه بعد.

إذن هاهي تحديات جديدة تواجه الإتحاد المغاربي تحديات تجعل التراجع عنه أمرا غير مقبول بالمرة بل غير ممكن تماما لأنه يمثل ضرورة قصوى بل حتمية لنمو المنطقة وتطورها وصمودها في وجه التحديات العاتية [1].

المطلب الثالث : انعكاسات ومخاطر اجندات الغربية على المغرب العربي :

ان دخول المغرب العربي في ما يسمى بشراكة في حالة الشرق الاوسط الكبير المدعم من طرف الولايات المتحدة الامريكية ،ا واحالة الشراكة الاوروميتوسطية المدعمة من طرف الاتحاد الاوربي سيكون له انعكاسات وحيمة على اقتصاد دول المغرب العربي.

و ستصعب في النهاية في مصلحة اسرائيل وامريكا و من زاوية امنية ومخابراتية ترى امريكا واسرائيل ان التنسيق مع دول المغرب العربي من شانه ان يخلق تعاون يتعلقبتبادل المعلومات حول الحركات الاسلامية .

(1) 1 يوسف مسعداوي، مرجع سابق. ص 122

كما ان الجيوستراتيجية الامبريالية ترى ان التطبيع مع دول شمال افريقيا اصبح ضروري لتكريس السيطرة الامريكية فامريكا ستعلن عن مشروع انشاء محطة للتنصت في جنوب الجزائر تابعة لوكالة الامن القومي الامريكي و تعتزم اقامة قاعدته العسكرية جنوب الجزائر غداة زيارة الرحل الثاني في القيادة الامرلايكية باوربا اثناء استقباله من قبل الجنرال ماجور محمد سهيب قائد الناحية السادسة .

و توجد الاهداف الاقتصادية في طليعة دواعي اهتمام اسرائيل بالمنطقة المغاربية فالتقارير الاقتصادية توضح حجم استهلاك منتجات الصناعة والزراعة في الاسواق المغاربية يفوق 30 مليار دولار سنوي. و يصل معظمها من فرنسا ، اسبانيا ايطاليا البرتغال بالمقابل ترى اسرائيل ان امكانية تزويد الحزام المغاربي بنفس البضائع و بتكاليف اقل و قد تصل البضائع برا عبر مصر من اجل هذه الاهداف بشكل منتدى دافوس الاقتصادي المنعقد بالاردنمن 21 الى 23 جوان 2003 ففرصة لتعديمهذا التطبيع مع دول العربية وتوسيع افاق التعاون الاقتصادي معها [1]

فعلى صعيد مبادرة الشرق الاوسط الكبير في حالة الشراكة مع الولايات المتحدة الامريكية يمكن القول انها تعني ببساطة الحاق اقتصاد الدول العربية بالاقتصاد الامريكي الصهيوني .

فمعادلة السلام الشرق الاوسطية اذاكتب لها الفشل في الجانب السياسي و العقائدي و الثقافي فانه يراد لها ان تاخذ ابعادا اقتصادية حتى تتمكن امريكا من ربط اسرائيل بالعرب من طرف شريان الاقتصاد عبر فتح الاسواق العربية للمنتوجات الاستراتيجية التكنولوجية و تاسيس الشركات .و عليه سوف يؤدي التشابك بين الاقتصاد العربي الصهيوني سيصبح عامل ضغط في يد الكيان الصهيوني وتحقيق المكاسب سياسية داخل و خارج العملية السلمية من خلال لرسم الترتيبات السياسيةة بالمنطقة فيما يسمى

[1] منصف السليمي ،اعلان الدار البيضاء ،تسوية بين مطلب سياسي و مصالح الاقتصادي ،المستقبل العربي ،العدد19،مارس1995،ص 20

بالاختراق الصهيوني للمنطقة المغربية باسم الشرق الاوسط الكبير ان لم يكن عملية تقنيات لها لها تحت وطاة القوة الصهيونية المشهورة بتحالفها مع مراكز رئسيسية للاقتصاد العالمي و خاصة امريكا . و ان اثار الشرق الاوسط الاقتصادي العربيةو المغاربي تكمن في ترتيب هذا الاخبر على شكل يلبي احتياجات النظام الشرق الاوسطي المزعم اقامخته فالاقتصاد العربي سيبقى اقتصادا مفككا تهيمن عليه قوى اجنبية

عديدة بالتعاون مع القوى المحلية ، الحاكمة لهذا استمر في كونه موجها اساسا لاشباع اسواق السوق الراسمالية و عليه فان الشرق اوسطية ستؤدي الى نظام اقامة نظام من العلاقات المتشابكة و المتباتدلة بين دول المنطقة في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية و الامنية والثقافية على اساس جغرافي واقتصادي بدل ان يكون الاساس القومي السياسي الثقافي وبالتالي تكون اسرائيل هي المهيمنة في هذ النظام.[2]

و قضية التطبيع في السياستين الامريكية الصهيونية مسالة استراتيجية حيوية ناسية لمستقبل النظام الدولي و نظام الشرق الاوسط و عليه سيتوصل الضغط على الدول العربية سيتواصل قصد اضعافها و اجبارها على القبول باسرائيل كشريك افذقليمي و دولة طبيعية في المنطقة.

و على هذا الاساس يمكن القول بان مشروع شرق اوسطي يمثل مشروعا للنظام الاقليمي الشامل يهدف الى تفغكيك ما تبقى من النظام الاقليمي العربي و قطع الطريق على تقوية الكيان العربي والمغاربي كي لا يتجه الى الوحدة .

[2] شهاب الدين فتحي ،المشروع الشرق الاوسطي مصر ،دار البشير الثقافة ،17،1998،ص40

و على صعيد الشراكة مع الاتحاد الاوربي نجد ان اوربي تولي اهمية قصوى للقضايا الاقتصادية و تشير الشراكة الى مناطق التكافؤ الاوربي التي تجعل نمن اقتصادات تابعة للاتحاد الاوربي،فالاتحاد الوربي يمول دول المغرب العربي ب 62.82 من مجمل وارداتها و يستورد نسبة 69.12% من مجمل صادراتها

و بالنظر الى هذه المعطيات يكون المغرب العربي في تبعية اقتصادية شديدة للاتحاد الاوربي و يرى الاقتصاديون ان التبعية سوف نزداد شدتها للمعطيات التالية :

1- تزايد تمويل اوربا بالغاز الجزائري و الليبي و المواد الاولية

2- الحصار المفروض على المنتجات الغذائية الزراعية بالنسبةلتونس والمغرب

3- الضغوط المستمرة على تمديد العمل باتفاقيات الصيد البحرب المشترك خاصة بالنسبة للمغرب

اضافة الى انه بعد اتفاق تشادج لامنطقة التبادل الحر لن تكون منتجات المغرب العربي ذات قدرة تنافسية بالمقارنة مع المنتجات الاخرى الاوربية ذات الجودة العالية و الثقة الكبرى لدى المستهلك و هو ما و يفوق نسبة كبيرة امكانية اقامة نسيج اقتصادي قوي لدول المغلرب العربي

يضاف الى هذه العوامل البنيوية و الاقتصادية عامل في غاية الاهمية هو الاعمل التكنولوجي ، فالهوة التكنولوجية بين الاتحاد الاوربي والمغرب العربي شاسعة المر الذي يؤدي الى مضاعفة الفوارق في انتاجية المؤسسات الاقتصادية و المداخيل لينال صفتين للمتوسط خاصة ان الفطاعات المعول عليها مغاربيا كالزراعة و النسيج اصبحت تعرف اختراقات شاسعة بفضل العامل التكنولوجي[1]

[1] ABDEL KADER SID AHMED ? LES ECONOMIES MAGREBINE FACE EN DEFIS DE LA ZONE DE LIBRE ECHANGE EURO MEDETERANEENE DANS L ECONOMIE DE MAGHREB ; L IMPERATIF DE BARCELONE3OP CIT P 210

لكن في حالةة المغرب العربييظل دور الدولة هامشي في الميدان التكنولوجي فاغلب المصانع المنجزة وجدت للتركيب فقط مع تعاظم دور التجارة الخارجية اي الاستيراد كما نجد في الجهة المقابلة ان الطرف الاوربي ليست لديه الارادة السياسية في نقل التكنولوجيا مثل تلك التي عبر عنها بصراحة لما يخلف الامر بدول اوربا الوسطى و الشرقية .

و من اهم الانعكاسات السلبية :

في الشق الاقتصادي : يمكن ذكر النقاط التالية :

1- ان اقتراح انشاء منطقة التبادل الحر فكرة تنقصها الرؤية فهي لا تاخذ بعين الاعتبار عدم التكافؤ امكانيات الدول الصنفين من المتوسط ، هناك تباين صارخ فيما يملكه الجانبان بالنظر الى معطيات الناتج بالنظر الى المحلي الخام فيما يملكه من الجانبان بالنظر الى معطيات الناتج المحلي الخام و المساهكمة في المبادلات التجارية العلمية فالامكانيات الاوربيةتقدر ب 20 مرة ضعف القدرات المغرب العربي[1]

2- يصر الاتحاد الاوربي على اقامة منطقة التبادل الحر في السلع و هو يطلب ما يلبي احتياجاته و مصالحه في الوقت ذاته يتحفظ على بند اقامته منطقة التبادل الحر في السلع الغذائية و الزراعية او منتجاتها الاستخراجية التي تستجيب لمصلحة الدول المغاربية و هو ما يؤكد سياسة المفاضلة و الحماية و كيل بمكيالين و هو لا يخدم الشراكة

3- ستؤدي منطقة تجارة حرة في السلع المصنفة الى اجهاض عملية التوحد الاقتصادي العربي و المغاربي

4- تاكل الهوامش التفضيلية التي تتمتع بها بلدان جنوب المتوسط في اسواق الدول المتقدمة و خاصة الاتحاد الاوربي ، فنجد في السابق مثلا تونس والمغرب تتمتعان باتفاقيات تفضيلية التي لمنتجاتها داخل السوق

[1] عبد الحميد ابراهيمي.مرجع سابق.ص ص 245-246.

الاوربية المشتركة و في حالة انظمام الدول المتوسطية الى منظمة التجارة العالمية فان تطبيق مبدا المعاملة التجارية التفضيلية و فقا لمبادئ المنظمة يقصد ان تمنح دول الاتحاد الاوربي تلك الميزة في اطار تكتل اقتصادي وهو ما سينعكس سلبا على الدول الاورومتوسطية المتفرقة في تعاملها و يستدعي ضرورة احياء انظمتها الفرعية كالاتحاد المغربي لحماية اعضائها من الاثار السلبية لتطبيق هذا المبدا.[2]

5- سعي اوربا الى وضع نظام حوافز اي المعاملة التفضيلية لقطاع معين في الدول المتوسطية كالحوامض لا يؤدي الى تطوير متعدد الجوانب سواءا داخل الدولة القطرية او مستوى الدول الجنوبية كالمتوسط.

6- فقدان الإطار القانون لدول جنوب المتوسط في حالة انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية ،أما سبب ضعف مؤسساتها المصرفية أو سبب حداثتها أو الصعوبات التي تواجهها في تعاملها مع المؤسسات المصرفية الدولية.

6- سبب احتواء اقتراحات المؤتمر لمبدأ حرية التبادل و إستراتيجية التعديل الهيكلي ،بتوصية من البنك العالمي والصندوق النقد الدولي حسب نصوص اللجنة الأوربية تفترض إقامة منطقة التبادل الحر او حوارات اقتصادية كلية دون تذكر ضرورة التغيير الجذري للبنية [1]

7- الاقتراح الاوربي لمساعدة الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها بلدان المتوسطية في اطار توصيات صندوق النقد الدولي يعبر في الواقع عن امكانية دعم اوربا الغربية للمؤسسات المالية الدولية في

[2] حوني رابح و حساني رقية.اتحاد المغرب العربي بين ضرورة و معوقات التكتل الاقتصادي .مرجع سابق .ص ص 131-132

[1] ناصر بورنان.الاندماج الاقتصادي لدول المغرب العربي.مرجع سابق ص 117.

عملية التسوية الهيكلية وفق اتفقات ثنائية قصد تطيق حركة هذه الدول في الاتجاه نحو التكامل والتعاون جنوب – جنوب.

8- يرى الدكتور سمير امين ان المشاريع الاوروافريقية و الاورومتوسطية عربية غطاء لمشروع انبريالي جديد يسمح للدول الغربية بالسيطرة على جنوبها الافريقي و العربي و شرقها الاوربي على شكل امريكا الاتينية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية و هو مشروع قد يحي الحنين الى الماضي الاستعماري.

أما على المستوى السياسي فهناك ما يقال :[2]

1- انشغال الشركاء الاوربيين بالموضوع الامني حتى شاع لدى الاكاديميين و الصحفيين بتسمية "الاغراض الامنية لدى الاوربيين "

2- بالرغم من اعتماد العرب على شراكة منير للدفاع عن القضية الفلسطينية الا ان الدور الاوربي بقي بعيدا عن الطموحات

3- اقامة منطقة التبادل الحر للسلع و رؤوس الأموال و الاستثمار ولكن ليس الأشخاص بالمقابل وضع مسار برشلونة مشاكل أوربا خاصة الهجرة قيد الملاحظة الجهوية .

4- الاتزام بمحاربة ظاهرة الارهاب و العمل على القضاء عليها داخل جنوب المتوسط رغم انها كانت تجد السند المادي و المعنوي في اوربا و هو ما يدركه جزائريون و المصريون خاصة.

5- ارتباط العامل الاقتصادي بالعامل السياسي حيث ان عملية النفتاح الاقتصادي و تحرير الاسواق تلزم تكيفات و تعديلات سياسية و القانونية مما مما يحول بدوره النظم السياسية القائمة في دول جنوب المتوسط حيث تباشر هذه الدول إصلاحات ديمقراطية من عدة نواحي ، النظم الحزبية

[2] عبد الحميد براهيمي.المغرب العربي في مفترق الطرق. مرجع سابق.ص 58

والانتخابية و التداول على السلطة و احترام حقوق الانسان التي تتيح التدخل والانتهاك و الضغط لمنع الديكتاتورية و التسلط والانغلاق السياسي المشروطية السياسية

6- **على الصعيد الاجتماعي** :في مقدمتها الهجرة ،ستكون العواقب الاجتماعية و خيمة على المغرب العربي .

1- هذه النظرة الدولية للمهاجرين صعبة التغيير في المستقبل خاصة في فرنسا لأنها مترجمة واقعيا على شكل عنصرية و الأحياء المعزولة التي تشكل تجمعات للمهاجرين و تزايد معدلات الإجرام و الإحباط وعدم الاندماج في المجتمعات.[1]

2- تميل الدول الأوربية إلى القاعدة الانتقائية والفئوية للمهاجرين وذلك عن طريق مجموعة من الشروط وهو ما يسبب للمغر العربي هجرة الكفاءات والأدمغة .

3- سعي الدول الأوربية الى التوظيف العكسي للمهاجرين حيث يلاعبون دور السفراء لأوربا في مجال التقدم والتحضر .

و بالمقابل سعي الدول الأوربية إلى تحقيق الاختراق المني بالمغرب العربي خاصة على المستويات الثقافية خاصة الفرانكفونية في المغرب العربي بالنقاط الآتية [1]

- ترجيح كفة الصراع الثقافي الداخلي الى المغرب العربي الدائر بين النخب الفكرية الفرانكفونية و المعربة [2]

[1] اسامة المجذوب.العولمة و الاقليمية.مرجع سابق.ص ص 82-83.

[1] محمد الأطرش حول التوحيد الاقتصادي العربي و الشراكة الاوروموتوسطية المتوسطية الالمستقبل العربي ،عدد 272 ،اكتوبر 2001.

– تنمية الدوائر المفرنسة في مراكز القرار في المغرب العربي

– سوف تكمل المنظمة دور المنتديات الخاصة بمكافحة الإرهاب و الشراكة الأوربية المتوسطية في شقها الثقافي و الاجتماعي من حيث محاولة المساس بالمنظومة التعليمية و التربوية داخل دول المغرب العربي تعاظم الدور السياسية الاقتصادي للمنظمة المقاربة الأوربية المتوسطية و يشكل يحافظ على مكانة فرنسا بالتحديد في منطقة المغرب العربي [3]

المطلب الثاني :**اسباب فشل التكامل الاقتصادي المغاربي و العربي** ادا اردنا ان نستعرض المعوقات العربية لقيام التكامل الاقتصادي و بشكت تفصيلي فيمكن اجمال دلك كما يلي

– عدم توافر الارادة السياسية لدى معضم الاقطار العربية في اقامة تجمع تعاوني اقتصادي عربي .و عدم وجود فلسفة واضحة لهدا التعاون و التكامل .

– انخفاض قابلية البلدان العربية النفطية لتقديم المساعدات و القروض الميسرة الى البلدان الاقل ثراء .مع تباين شديد في مستويات النمو بين الاقطار العربية

[2] علي الكنز "مشروع الاوروميتوسطي بين الواقع والخيال في العلاقات العربية الأوربية قراءة نقدية ،القاهرة ، دار الأمين ،2002 ، ص 56.

[3] علي كنز ،المرجع السابق ،ص 56

– ضعف اليات تنفيد القرارات و غياب صفة الزامية التطبيق .مع افتقار نصوص الاتفاقيات الى الدقة في تحديد الهدف و الوسيلة و حتى الصياغة التي غالبا ما تتضمن ثغرات تسهل على الدول الاعضاء التنصل من التزاماتها تجاه الاتفاقيات [1]

– ضعف الاجهزة التي تشرف على العامل العمل العربي المشترك و تداخل صلاحياتها

ضعف الروابط التجارية و الصناعية و عدم الدعم المالي .غياب الدعم المالي و غياب الثقة في قطاعات الاعمال مع غياب شبه تام لتنسيق السياسات الخاصة بدعم التجارة و التنمية .

- وجود انظمة و قوانين اقتصادية محلية معيقة لتحرك راس المال العربي داخل المنطقة العربية . تفاوت مستويات الحماية الجمركية . غباب الجهاز الاعلامي الفاعل لجلب الاستثمارات الاجنبية .
- تخلف البناء الهيكلي للعملية الانتاجية . واعتماده على عدد محدود من السلع و المواد الخام و المنتجات الزراعية الاولية .
- ضعف البنية التحتية و دات قواعد انتاجية ضعيفة . و صناعات مرتكزة على ثقافات مختلفة .و دات انتاجيية متدنية .نع عدم استقرار اقتصادي لمعضم البلدان العربية يميزه التضخم . و عجز ميزانية الدولة و عجز الميزانية الدولة و عجز الميزان التجاري و ميزان المدفوعات[2]

- تخلف كبير في مجال الاستثمار في ميدان البحث العلمي و التنمية البشرية

[1] عبد الحميد ابراهيمي.المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية.مركز دراسات الوحدة العربية.ط1.ديسمبر 1996.بيروت لبنان.ص ص 47-48

[2] ناصر بورنان .الاندماج الاقتصادي لدول المغرب العربي.ماهي افاق التعاون..مرجع سابق. ص ص 263-264.

- افتقار اسواق المال العربية الى الفلسفة و المنهج الفكري الاقتصادي الذي يحدد لها اطار العمل و التحرك ،زيادة على ضعف الاطر القانونية و التشريعية التي تحكم اصول و قواعد هذه الاسواق .

كثرة القيود الغير جمركية (الفنية و الادارية و النقدية و الكمية و المالية) و كذا الرسوم و الضرائب ذات الاثر المماثل للتعريفة الجمركية (رسوم الطوابع ،رسوم القنصليات و رسوم المرور)هذه القيود التي تؤثر في قيمة السلع و كلفتها و بالتالي على حرية حركتها بين اسواق الدول العربية .

- المغالاة في طلب الاشتثناء على التخفيضات الجمركية من طرف الدول العربية ،وكذا عدم تفعيل الية تسوية النزاعات ،و التاخير في الاتفاق على قواعد المنشا التفصيلية.
- ارتفاع تكلفة النقل السلع و عدم توفر وسائل نقل منتظمة تشكل عائقا امام تطور التجارة العربية البينية
- تشابه الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية للدول العلربية و نقص في المعلومات الاقتصادية والتجارية ذات العلاقة بالقوانين و التشريعات التجارية ،و عدم توفر المعلومات الرسمية المتعلقة بالتسهيلات التجارية .
- اختلاف النظم السياسية و مخاطر اوضاع عدم الاستقرار السياسي ، وكذلك الميل لتغليب المصلحة القومية و ضعف العلاقات العربية البينية و تدني مستوياتها و غياب الديمقؤاطية مع تفاوت مستوى التطور السياسي والاجتماعي بين الدول العربية[1]
- انعدام الثقة بين الدول العربية وحالة الخوف والتوجس في العلاقات العربية مع تاثير الهيمنة الخارجية التي منعت بعضها ان تكون سيدة قرارها .

[1] د.شريط عابد /التحولات الاقتصادية الراهنة و مستقبل التكامل الاقتصادي العربي ،مجلة العلوم الانسانية ،الجزائر ،العدد 30،نسبتمبر 2006 ،ص 21.

- وجود مشاريع اخرى بديلة للتعاون العربي كالشرق اوسطية و الاوروميتوسطية و التي انطوت تحتها معظم الدول العربية .

- نقص الحرية وغياب التمثيل والمساءلة و ضعف التمتع بالحقوق السياسية لدى المواطن العربي.

كما ان انعدام الثقة و نقص الادارة السياسية لدى معظم الاقطار العربية في اقامة التعاون الاقتصادي المشترك ،هي المشكلات الكبرى التي تقف حائلا امام مشروعات التعاون النزيه الذي يعود بالفائدة على المنطقة العربية كلها .هذه الشكوك والمخاوف من جهة وحتمية الدخول في فضاءات اقتصادية اقليمية و دولية من جهة اخرى ، تجعل الدول العربية امام تحديات كبيرة تلزمها استنهاض الهمم و العمل على تطوير انظمتها واساليب تسييرها ،و تحقيق تنمية شاملة علها تقلص الفجوة التي تفصل بلدانها ، وتقترب من من مستويات التطورالذي يميز بلدان القارات الاخرى .هذه التحديات كبيرة ومتنوعة يصعب حصرها و يجب الاهتمام بالاولويات منها.

ولاشك في ان الاهتمام بالتنمية البشرية و البيئية يعد اولى اولويات العالم العربي ،قصد ايجاد كوادر قادرة على التعامل مع المتغيرات المعاصرة في مجال تكنولوجيا المعلومات و انعاش عملية التجديد و التطور التقني.

لذا يجب انشاء شبكات حول اقطاب القدرات الجامعية و ادماج اهتمامات الحياة الاقتصادية و السوسيوثقافية في سياسة البحث العلمي و تطوير التكنولوجيا ،و تاهيل العمالة تعليما و تدريبا و تقانة وتفعيل سياسة التلاحم بين التعليم والانتاج و تطوير نظمها العلمية و المعلافية والمعلوماتية و التاقلم مع التكنولوجيا المستوردة [1]

[1][2] د.شريط عابد ،المرجع السابق ،ص 25/24

– اعتماد الدول العربية على الطاقة كمصدر رئيسي للثروة يمثل احد التحديات الخطيرة التي تواجه الاقتصاد العربي و بالتالي يجب ترشيد استغلالها و رفع كفاءة استخدامها ،والبحث عن مصادر بديلة لها كالطاقة الشمسية والحيوية و تطوير تكنولوجيا الطاقة النووية.

– يشكل التحدي الزراعي اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العربي لضمان الامن الغذائي لشعوب المنطقة العربية ،خاصة وان الفجوة الغذائية العربية تجاوزت حدود 15 مليار دولار سنويا .لذا يستوجب الاهتمام بالزراعة و تطوير الانتاج الزراعي.

– يعتبر برنامج التنمية للوطن العربي احد التحديات التي تفرض النهوض بمعدل النمو من مستواه الحالي البالغ 5% سنويا الى 7% على الاقل و هو ما يستدعي رفع نسبة الاستثمار العربي المقدر ب 20%من الناتج المحلي الاجمالي الى اكثر من 30% و العمل على ازالة المعوقات التي تحول دون تحقيقه بوصفه مدخلا هاما للتكامل الاقتصادي العربي ،الى جانب إجراء الدراسات القطرية القطاعية الضرورية لدعم استثمارات القطاع الخاص العربي ،ودعم دور الاتحادات العربية و البرامج الاستثمارية، و إيجاد آليات فعالة لتنمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاديات العربية ،خاصة وانه لا يمثل سوى نسبة 1.5% من مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرةفي العالم ،على الرغم من انتقال الاقتصاديات العربية الى نظام الاقتصاد الليبرالي و تحرير التجارة والاستثمار [1]

– وجود فاصل علمي وتكنولوجي عميق بين دول العالم العربي و دول العالم المتقدم ،يجعلها تواجه تحديا صعبا يستوجب تتطوير البحث العلمي و التحديت التكنولوجي و انشاء شبكة من المراكز العلمية

[1] بول سالم ، المرجع السابق ،ص 39

المتميزة و مواكبة الثورة العلمية و التكنولوجية بوصفها مفتاح التقدم والازدهار ، خاصة و ان احتياجات الوطن العربي في قطاع تكنولوجيا المعلومات تقدر حتى العام 2008 بما يزيد عن 13 مليار دولار

- تنامي العبء الاقتصادي جراء الزيادة السكانية في الوطن العربي و التي تعمل على اتساع الهرم السكاني للشباب دون سن الخامسة عشر و ما يصحبه من انفاق لاطعامهم واسكانهم ...فمعدل الاعالة كبير للغاية في الدول العربية اذ يعيش 73% من سكان من عمل و دخول 27% اذ توفرت لهم فرصة العمل المنتج .

- نجاح الوطن العربي في التعامل مع متغيرات التي يفرضها المحيط الاقتصادي العالمي يتوقف على قدرته في اخراج المشروع الاقتصادي الاقليمي العربي الى حيز الوجود لبناء منظومة اقتصادية عربية تتحمل مسؤوليات رعاية المصالح العربية و دفع المخاطر المحتملة التي تفرزها الاتفاقيات الدولية و المنظمة العالمية للتجارة و اتفاقيات المشاركة[2]

ان المستقبل لا يقدم نفسه على طبق من فضة ، بل يجب على الادارة العربية الفاعلة القادرة على التغيير والانجاز ان تكون جزءا اساسيا من الواقع العربي القادم ،تحدد اهدافها و تعمل على انجازها من خلال رؤية استراتيجية متكاملة تربط بين القاقع و المستقبل بكل تحدياته و ازماته ومخاطره فان لم يخطط العرب لمستقبلهم فسوف يخططه لهم الاخرون وكل بديل من البدائل ينطوي على ثمن وتكلفة و أي مستقبل يختاره العرب يستدعي دفع الثمن فهم مدركون تمام الادراك ان مواجقة مخاطر العولمة هي مسالة يصعب تحقيقها دون معالجة الاختلالات البنيوية للاقتصاديات العربية في اطار العمل العربي المشترك و ان الاختيار الحاسم يتمثل

[1] عدلي حسين ،المرجع السابق ،ص 53

في وحدة اقتصادية بوصفها طوق النجاة من الاخطار التي تهدد مجمل الدول العربية مستقبلا،و ان المطلوب مشاركة العرب كافراد وجماعات و احزاب وحكومات و رجال اعمال واكاديميين و مثقفين في العمل من اجل وضع القواعد والاسس لتكوين سوق اقتصادية عربية.[1]

و على الرغم من ان مشروع التكامل الاقتصاديالعربي تصادم مع معوقات وانتكاسات حالت دون تحقيقه ،ارتبطت بعوامل كثيرة مثلما اسلفنا الذكر ، الا ان الدول العربية لا يمكنها البقاء بمعزل عن التطورات التي تفرضها المنظومة الاقتصادية العالمية ، فهي مجبرة للدخول في هذه الفضاءات التي تفرضها العولمة و التعايش معها .

و ما دخولها الانفرادي الاندفاعي ضمن شركات امريكية و اوربية الا دليل على هذا و تكريس لمسعاها في اندماج حقيقي ضمن الاقتصاد العالمي .فالدعوة الامريكية للشرق الاوسطية و الدعوة الاوربية للمشاركة الاورومتوسطية نابعتان من التنافس الحاد بينهما على المنطقة العربية و مهما كثر الحديث و تعارضت رؤى المعارضين والالمؤيدين لمشروع الشراكة فان مستقبل التجارة العربية سيكون افضل مما كان عليه خلال العقود الماضية ، نظرا لما لهذه الشراكة سواءا مع امريكا و مع الاتحاد الاوربي من دور في تحريرها نظريا ، واذا ما سيكون هذا التحرير دافعا و سلوكا يدفع بالتجارة العربية البينية نحو التقدم الفعلي مستقبلاان احسن العرب التصرف ، ام انه سيساهم في تشتيت البيت العربي و اضعاف مستوى التبادل التجاري البيني ،وبالتالي يقف عائقا امام الوحدة الاقتصادية العربية.[2]

[2] –د.فؤاد ابو ستيت.التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة(القاهرة.الدار المصرية اللبنانية.2004.ص 23

[2] –حسين عمر.التكامل الاقتصادي انشودة العالم المعاصر.(القاهرة.دار الفكر العربي.1998.).ص ص 15-16

المبحث الثالث رهانات و مستقبل التكامل المغاربي وفق المعطيات الجديدة

المطلب الاول شروط التكامل و تطبيقها على الواقع التكاملي لمغاربي:

يقدم الدكتور محمد السيد سعيد تشخيصا لمرتكزات أي نظام اجتماعي أو سياسي أو إقليمي تتمثل في أربعة وظائف رئيسية: **وظيفة التكيف**: [1]

و تتصل هده الوظيفة بالكفاءة فنية لمؤسسات النظام الإقليمي و يتوقف أداء هده الوظيفة على استعداد أطراف النظام للتنازل عن بعض صفات السيادة في علاقاتهم المتبادلة بهدف السيطرة على الصراعات و المنافسات فيما بينهم و إنشاء ميكانيزم لحل هده الصراعات بصدره منهجية،و ما يحتم هده الوظيفة هو الحاجة للتعامل الايجابي مع البيئة الدولية المحيطة بالنظام و إدارة الاعتماد المتبادل بأفضل شروط ممكنة علميا و عمليا مع هده البيئة و كدا إدارة الصراعات التي قد تضمنتها التفاعلات مع هده البيئة أو مع أطراف النظام الدولي بما يتفق مع الأهداف الجماعية للنظام الإقليمي الجوي و القيم الأساسية التي ينطلق و على النقيض،فان فشل في أداء هده الوظيفة يؤدي بالنظام إما إلى التحجر و

[1] -حسين بوقارة.اشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي.مرجع سابق.ص ص 84-85.

الانكماش بسبب التهويش في النظام العالمي الأوسع أو الصدام الدائم معه مما يهدر موارد النظام و أطرافه ، و المرتكزات الهيكلية لأداء الناجح لهده الوظيفة تتجسد في مدى السلطات الممنوحة لمؤسسات النظام و التي يتوقف عليها نجاح إدارة عامة لعلاقته بالبيئة العالمية.[2]

الوظيفة التكاملية:

هي العملية التي يتكون عبرها النظام خصائص كليه عن طريق مد شبكة و اغتناء و تدعيم الصلات الداخلية بين أطرافه، و قد تتكون هده الصلات على مستوى الرسمي أو غير الرسمي،و بحيث تصبح الموارد التي تتحرك وفقا لقواعد عامة تبيع من النظام في عموميته و كليته اكبر و أكثر ديناميكية من تلك التي تتحرك وفقا لقواعد خاصة بكل طرق أو وحدة من وحدات هدا النظام،[3] و في سياق تلك العملية تكتسب الممارسات السياسية هياكل تنظيمية على نطاق النظام ككل، و على المدى البعيد جدا،أو إدا جدت العملية على النحو المثالي،ينتقل الولاء في النهاية من أطراف النظام إلى الكلية التي يعطيها النظام وجودا واقعيا في الممارسة العملية،بغض النظر عما إذا كان هدا الوجود دولة أو شكلا سياسيا ثابتا أو غير دلك.

وظيفة الحماية و الأمن:

[2] جمال عمورةوهلال رحمون.المنطقة العربية و صراع المصالح الاقتصادية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية .الاوربية.-د.م.ن.-دار الهدى.2005. ص 53

[3] –محمد السعيد.مرجع سابق.ص 32.

هي مواطن علاقات القوة بين النظام الإقليمي و البيئة الدولية الأوسع ، وتفترض هذه الوظيفة أن النظام قد كون أصلا هويته المستقلة، حيث أن المقصود بالحماية هو مجموعة القيم الأساسية و الخاصة بالإقليمية، و بحيث يتوحد الأمن الإقليمي للدول و الأطراف التي تتمتع بقدر من التجانس و القربى الثقافية و الجغرافية للدفاع عن واحدة منها،و إذا خلا أي نظام من هذه الوظيفة أو هذا المبدأ يتحول النظام إلى مجرد جماعة ثقافية أو منطقة حضارية لا أكثر.[1]

وظيفة تحقيق الأهداف:

وهي الوظيفة التي قد تتوحد فيها الوحدات أو الدول المكونة للنظام مع النظام نفسه،ذلك أن الدول تدخل في ترتيبات إقليمية بإرادتها عندما تتوقع أن تحقق أهدافها على نحو أفضل من خلال التعاون على النطاق الإقليمي،ومن الممكن أن تنشا توترات كبيرة من أطراف النظام بسبب حاجة كل منها لجدول الأعمال مختلفة أو لقائمة أولويات متباينة وبالتالي فان المرتكزات الهيكلية لهذه الوظيفة تتمثل في قدرة النظام بمؤسساته و قياداته على تحقيق التوفيق وبناء التراضي بين كل أطرافه،بحيث يجد كل طرف لنفسه مصلحة في الارتباط بيه وهو لن يستمر في هذا الارتباط إلا إذا كانت بعض أهدافه على الأقل تتحقق وتؤخذ بعين الاعتبار،ويتطلب ذلك بدوره إيجاد آليات لضمان ثورات المصالح والأهداف وتكوين جدول أعمال و قائمة أولويات للنظام تحقق أقصى توافق بين أطرافه كلها.

[1] – ابراهيم العيسوي ،قياس التبعية في الوطن العربي ،مشروع المستقبلات البديلة ،في اليات التبعية في الوطن العربي ،بيروت ،م ود و ع.ص 47

ولأجل تحقيق الوظائف الرئيسية سالفة الذكر،يجب أن ترتكز الإصلاحات الهيكلية و المؤسساتية للمغرب العربي على تفاعيل دور المؤسسات القيادية والاندماجية ،بحيث تتمتع بصلاحيات أوسع في تسيير القضايا الداخلية للمغرب العربي،و ستتجه دول المغرب بسرعة غلى عقد اتفاقيات تزيد من سلطات هياكل الاتحاد بطريقة تعاقدية ومواراة مع ذلك،يجب توسيع مستوى التمثيل والمشاركة إلى المستويات غير الرسمية،حيث تتفاعل حركة هذه الهياكل بوجود شخصيات ليس لها التزامات رسمية و حكومية وغير خاضعة لمنق المصالح الوطنية.[1]

ولأجل بلوغ هذه الأهداف الجزئية،يجب أن تعمل قيادات دول المغرب العربي على تقريب خصائص وبنيات نظمتها السياسة،وتنفتح أكثر على الديمقراطية،حتى تسمح بتشكيل نخب سياسية و فكرية و أحزاب سياسية ذات بعد اندماجي،تأخذ على عاتقتها مهمة الدفاع و تعبئة الجماهير توحد المشروع الوحدوي وغاياته،وتضاف إليها الإرادة السياسية لهذه الدول،فيكون مستوى المشاركة مقبولا و فعالا في المسار الاندماجي.ولتفاعيل اكبر لوظيفة التكيف،يلزم مضاعفة دو الاتحادات والنقابات العمالية والحقوقية على المستويين الرسمي والمستقل بشكل تكاملي في حين يجلب تعزيز المنظمات غير الحكومية وتوسيع مجال عملها من حيث المجال الجغرافي أو الجماهير المستهدفة.

فإذا كانت المقاربات المؤسساتية ذات طابع البنيوي لم تحقق نتائج خارقة في العديد من التجارب الوحدوية إلا أنها تبقى غاية في الأهمية،إذ لا يجب وضع قطيعة مع هذه المقاربات بقدر ما يجب إعادة النظر فيها و إصلاحها و تدعيمها بعناصر أخرى للاندماج بشكل لا يجعل من فكرة إعادة النظر في

[1] -مصطفى بن شنان.الامن و التعاون في حوض المتوسط.مرجع سابق. ص 87.

المقاربات المنتهجة في بناء المغرب العربي نفيا للاشولط التي قطعها بل تدعيمها وتعزيزا لهذه الهياكل،بحيث يقترح بعض العارفين بالشأن المغارب أن تكون خطوات العمل كالأتي: [2]

-إدراج مسؤولية تقدم الاتحاد وتطويره و دور الجماهير في ذلك برامج التنظيمات السياسية والجماهيرية.

-تطوير مجلس الشورى وجعل اختياره مباشرة من الشعب،ويمثلها بسابقة الاتحاد الأوربي.

-جعل الحركة الشعبية تعوض الركود الرسمي من خلال تفاعيل العمل الوحدوي الشعبي على مستوى المنظمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني .التفكير في صيغة شعبية وحدوية تقوم بتنظيم الجماهير على أساس قضاء المغرب العربي و ليس على أساس قطري مهمتها دفع عملية الاتحاد.

إضافة إلى كل هذا يجب القيام بإصلاحات ديمقراطية عميقة تنعكس على الحياة السياسية والمجتمع المدني والدساتير.

ينبغي تكريس دبلوماسية القمة وخاصة في مجال التسوية السلمية للمنازعات المغاربة إلا أن تقنية نظام القمة هذه يعتبر شرطا لازما لتفاعيل دوره في مجال المذكور،هذا ناهيك عن أن تطوير آلية القمة المغاربة على أي مستوى امنحوا امرأ ضروريا لتطوير مؤسسات العمل ألمغاربي المشترك،و تحديثها على وجه العموم ويمكن إحداث هذه الطفرة النوعية في تطوير آلية القمة المغاربة من خلال التركيز على إحاطة مؤتمرات القمة سلطة عليا إلزامية مع وجوب عقدها دوريا. [1]

على مستوى التكامل،يجب أن يبدأ الاتحاد بالتوقيع على الاتفاقيات المبرمة سابقا،التي تعرف حالة الركود،و المصادقة عليها و تنفيذها أيضا يجب التوقيع على الاتفاقيات متعددة للتبادل التجاري و إقامة

---

[2] حسين بوقارة.مرجع سابق. ص 241.

[1] -ليتسر ايان.دور المغرب العربي و البحر المتوسط و مكانتهما في الاستراتيجية الامريكية.مجلة استشرافية.عدد 3. 2001 . ص ص 8.9

الشركات و المصانع المشتركة و سوف يتم تنظيم ملتقيات دورية لرجال المال والأعمال في المغرب العربي،وهيكلتهم بشكل يضعهم في مرتبة تنفيذ المشاريع و متابعتها و مراقبتها. [2]

و على هذا المستوى يتم دعم المسارات التكاملية على المستويين الرسمي والخاص،حيث تقوم دول المغرب العربي بمراجعة النصوص القانونية والتنظيمية وهياكل اقتصادها بغية تقويمها وتقريبها من بعضها البعض،و يكون الهدف لأولي من هذه الإجراءات هو رفع الحواجز الجمركية بين هده الدول و تسهيل تدفق الرأسمال البيئية و تفاعيل دور الاستثمار العربي مع الاستفادة من التقدم و التقنية الأوربية على أن يكون الهدف الثاني من ذلك هو إقامة سوق مشتركة للمغرب العربي تنتقل فيها السلع و البضائع و المعلومات و التكنولوجيا و رؤوس الأموال و الأفراد بكل الحرية. [3]

فعلى المستوى الاقتصادي يعتبر توحيد و ربط السياسات التشريعية الخاصة بحركة العمل و راس المال و التكنولوجيا عبر الحدود و تحديد المواصفات الفنية للمنتجات،و صنع القرارات الأساسية في مجال السياسات الاقتصادية الكلية،و خاصة ما تعلق منها بالإصدار النقدي ذو أهمية كبيرة جدا بالنسبة لوظيفة التكامل.

عموما يجب ان تمر عملية التوحد الاقتصادي ألمغاربي بأربعة مراحل:[1]

---

[2] -ابراهيم العيسوي.مرجع سابق.ص 82.

[3] فتحي شهاب الدين.المشروع الشرق اوسطي.مصر.دار البشير للثقافة.عدد 17. ص 40.

[1] -عبد الله اسكندر.الاتحاد المغاربي و التحري الكبير.مجلة الحياة 17-2-1999. تونس ص 14

المرحلة الأولى: هي إقامة منطقة مغاربية للتجارة الحرة و التي تتضمن الإزالة التدريجية وضمن إطار زمني متفق عليه للرسوم الجمركية و الرسوم الداخلية ذات التأثير المماثل و القيود الإدارية و الكمية و التغذية على التجارة في السلع التي تنتجها الدول المغاربية المنضمة إلى المنطقة

المرحلة الثالثة : هي منطقة السوق المغاربية المشتركة وتتضمن جانب الى جانب ما تضمنه الاتحاد العربي الجمركي . وإطلاق حرية انتقال الإفراد و الرأسمال بين الدول الأعضاء كما تتضمن هذه المرحلة إجراء تنسيق في السياسات الاقتصادية المغاربية وللدول الأعضاء .

المرحلة الرابعة :هي مرحلة الوحدة الاقتصادية المغاربية .وتتضمن إنشاء عملة مغاربية مشتركة موحدة كوسيلة للتداول بين الدول العربية –على الأغلب الدينار المغاربي –وتوحيد السياسات و التشريعات العربية الاقتصادية و الاجتماعية .

استدراك المرحلة الثانية:الاتحاد الجمركي المغاربي .ويتضمن بالإضافة على ما تحتويه المنطقة العربية للتجارة الحرة .الإقامة التدريجية لجدار جمركي موحد للدول العربية تجاه الدول غير الأعضاء اي تصبح مثلا الرسوم الجمركية التي تطبقها الدول المغاربية على الاستيراد من الدول غير الأعضاء متساوية .

–تجدر الإشارة إلى أن المراحل الثانية و الثالثة و الرابعة من عملية التوحد الاقتصادي المغاربي تتضمن تخلي الدول المغاربية عن جزء من سيادتها في الحقل الاقتصادي لمؤسسة مغاربية قومية مؤلفة من ممثلي الدول المغاربية. وكلما ارتفعت مرحلة التوحد أصبحت درجة التخلي اكبر .وهذا التخلي عن جزء من السيادة يفرضه منطق المراحل الثلاثة المذكورة سابقا. [2]

[2] –ناصر بورنان .مرجع سابق.ص 92

إضافة إلى ضرورة مد الطرقات السيارة و الموانئ و المطارات المشتركة ومد شبكة السكك الحديدية لتسهيل عملية التنقلات الداخلية و إرساء البنية التحتية لاقتصاد اتحاد المغرب العربي .كما يجب أن يتم إحلال التعاقدات الجماعية مكان التعاقدات الثنائية بشكل يتضمن اكثر فعالية للاتفاقيات وجعل هذه التعاقدات تعزز وتثمن التكامل الإقليمي للاتحاد

ينبغي التركيز على النقاط التالية: [1]

*العمل على رفع نسبة الادخار.

*تشجيع الاستثمار وترقيته

*تبني سياسات مالية صارمة وتقشفية .

*تبني سياسات اقتصادية عقلانية.

إضافة إلى هذه الخطوات يجب إيجاد هياكل ومؤسسات خاصة بترقية المسار الاندماجي الاقتصادي وتنفيذه ومراقبته بشكل يجعل العملية التنموية مستدامة لا تخضع إلى المزايدات ومساومة سلطات السياسية الوطنية وهو ما يحقق درجة عليا من الإشباع الاقتصادي،يساهم في نقل الولاءات من السلطات الوطنية إلى السلطات التكاملية،ويكون الهدف الأساسي من هذه المسارات هو إقامة بورصة مشتركة وسوق اقتصادية مشتركة وبالتدرج الانتقال إلى العملة الموحدة الاقتصاد الواحد، ويمكن تلخيص المزايا والمنافع الاقتصادية ل:عملية التكامل في المغرب العربي وخاصة في مراحلها المتطورة بما يلي: [2]

[1] عبد الله اسكندر.مرجع سابق. ص ص 123-124.

[2] ابراهيم العيسوي مرجع سابق . ص 226.

– ستؤدي إلى توسيع حجم السوق المغاربية وإمكانية الإنتاج على نطاق واسع وتزايد المنافسة الإنتاجية ودعم التنمية المغاربية ،كما أن توسيع حجم السوق ضروري لإقامة صناعات مغاربية ثقيلة والصناعة الحربية.

– تخفيض درجة التبعية الاقتصادية للخارج مما يساهم في تحقيق درجة أفضل من استقلالية القرار المغربي .

– ستدعم المركز التفاوضي المغاربي في الاقتصاد الدولي والمؤلف أساسا لدرجة كبيرة من قوى وتكتلات اقتصادية كبرى.

وعلى مستوى الحماية والأمن،يجب أن تبرز تنمية سياسية وثقافية جديدة تحدد معالم علاقات القوة بين اتحاد المغرب العربي وبيئته الدولية ومواطنها يضاف إليها ازدياد إدراك صناع القرار في دول المغرب العربي مصادر التهديدات الخارجية ومواطن ارتباطها الداخلية،ما ينتج عن ذلك مناقشة المسائل الأمنية الداخلية الرئيسية وعلى رأسها قضية الصحراء التي سوف تتم معالجتها واستبعادها من مسار التكامل والاندماج بشكل يحقق هدفين:

أولا: ألا تكون حجرة عثرة أمام المشاريع الوحدوية.

ثانيا: ألا تكون ورقة توظفها القوى الخارجية لتحقيق المزيد من الاختراقات والتفرقة الداخلية ففي مثل هذا النزاع أبدت المداخل الاقتصادية والوظيفية مجالا لا بأس به في معالجة النزاعات الدولية،حيث انه إذا تم الربط الاقتصادي الوظيفي لدول المغرب العربي،وإذا افترضنا الدول المشكلة للاتحاد تتحرك

بعقلانية،فان معالجة تطورات القضية الصحراوية سوف تتم بمعزل عن المسار الاندماجي،إذ أن توقيفه سوف يؤثر على الاتحاد من حيث هو هيكل إقليمي،وعلى الدول المشكلة له التي ستتضرر اقتصاديا.[1]

وعلى هذا المستوى من التنظيم السياسي والقضائي والاجتماعي،سوف يجد المغرب العربي نفسه مضطرا إلى إقامة دستور فدرالي يحدد معالم الاتحاد و سلطاته وهياكله وإشكال القيادة فيه ولن يكتمل هذا المسار إلا بإنشاء قوات أمن مغاربية من قبل مجلس وزراء الدفاع المغاربية لاستخدامها عند الاقتصاد لوقف النزاع بين دول مغربية وأخرى.ثم تتطور إلى جيش مغاربي موحد فدول المغرب العربي وشعور أمنها بالحاجة إلى القوة العسكرية كإحدى عوامل القوى في المجال الدولي سوف ترتكز على منظومة أمنية قائمة على جيش عصري اتحادي،يضمن سلامة الاتحاد من التهديدات الخارجية وتسعى لاكتساب القوة اللازمة والقدرة على توظيفها.

ويجب إنشاء صناعة عسكرية مغاربية مستقلة،تستند معظم احتياجات القوة المسلحة المغاربية في السلاح ،وترتبط عضويا بالهيكل الصناعي- الإنتاجي من ناحية وتبنى على القاعدة التكنولوجية القومية من ناحية ثانية.

أما على مستوى وظيفة تحقيق الأهداف ،فسوف تجد الدول المغرب العربي صعوبة كبيرة في تحقيق رؤية مشتركة للأهداف والوسائل غير انه يمكنها تجاوز دلك بالاستناد إلى سياستها الخارجية ووظائفها الدبلوماسية للهيئات الاندماجية للاتحاد.

المطلب الثاني: محاكاة التجربة الأوروبية في التكامل الإقليمي.

ارتبط التفكير التكاملي الأوربي في بناء الوحدة على مراحل بأمرين نجما عن ثقافة العلاقات القائمة على المستوى الإقليمي: الأول هو الشعور بالحاجة إلى الاستمرار في توثيق هذه العلاقة والثاني هو الرغبة في

[1] -محمد جديدي. مرجع سابق . ص 59.

إشاعة الأمن والسلام والاستقرار وبالمخالفة فان بأي من هذين الأمرين أو كليهما يجعل فاعلية التكامل الإقليمي موضع تسائل ،وهو أمر له أهمية بالنسبة للدول النامية عامة والعربية على وجه الخصوص.[1]

وأول قضية يلزم اتخاذ قرار بشأنها ،هي اختيار جانب من العلاقات الإقليمية لتجربة التكامل فيها ،يليها بيان كيفية المضي في الطريق حتى نهايته ويذهب البعض إلى البدء بأقل الأمم إثارة للخلاف وفق منهج تعاملي

يهتم بمد الجسور بين البشر في مختلف المجالات دون اشتراط إقامة مؤسسات فوق وطنية،بهدف توليد مشاعر جماعية بينهم الأمر الذي يدفعهم في النهاية إلى تحويل فكرة الوحدة إلى واقع.[2]

لقد شهد الوطن العربي عددا كبيرا من جوانب العمل المشترك ذات صفة ايجابية بمعنى انه جرى التعاون الوثيق فيها على مستوى الحكومات والشعوب دون أن يدفع ذلك إلى حركة فعلية نحو بناء دول الوحدة ،بدا أن التعاون في فترة من الفترات يمكن ان يتحول إلى اندماج كلي في أخرى نتيجة التشابكات الأخرى في العلاقات البيئية.

وبالتالي تظهر الحاجة إلى ثلاثة أمور: [1]

الأول: أن تتم مؤسسة النواحي التي يجدي التفاعل فيها بصورة مرضية ،دون الاكتفاء بما يتفق عليه وحدات اتخاذ القرارات المختلفة.

---

[1] صالح صالحي.الاتحاد المغاربي.الامكانيات المتاحة و الاستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة و الشراكة المتوازنة.قي.التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الاوربية د.م.ن.دار الهدى .2005. ص 302.

2-موريس شيف ول و الن وينترز.التكامل الاقليمي و التنمية. د.م .ن. البنك الدولي.2003. ص 14.

الثاني:هو الاتفاق على عدد من المراحل التي تتعاقب بصورة محكمة لتقضي في النهاية إلى الوحدة.

الثالث: هو اختيار دلك المجال القادر على توفير الشرطين السابقين أخذا في الاعتبار أهمية تقارب القاعدة الثقافية بما يكفل سهولة الاتفاق على الأهداف الوسيطة والنهائية.

وقد بني الفكر الأوربي اختياره للمجال الاقتصادي كنقطة بداية على ما أثاره التقدم الصناعي من تشابك قوي في العلاقات الاقتصادية ،يفسح من جهة مجالا لخلافات تقود إلى صراعات يراد تجنبها ،ويجعل من ناحية أخرى تحقيق المزيد من التقدم متوقفا على تعزيز هذا التشابك تساعد على ذلك ما تتمتع به الدول الأوربية من تقارب كبير في الأسس الثقافية لمجتمعاتها التقدم العلمي اللازم للإنتاج الصناعي الحديث القائم على البحث و التطوير ،وهو ما أدى إلى تطوير الهياكل الاجتماعية على نحو أكثر ديناميكية داخل كل قطر ،و انشأ مصدرا أخر للتقارب بين الشعوب الأوربية ،و ساهم التطور الغير مسبوق في وسائل النقل و الاتصال الذي ميز بدايات القرن العشرين في امتداد الأسواق التي كان يفصلها ارتفاع تكاليف النقل مما أتاح وفرات نطاق للوحدات الصناعية الضخمة و المنشآت المتخصصة في صناعة مواد وسيطة قللت من الاعتماد على منتجات الدول النامية من الخامات الطبيعية التي كانت الدافع الأول في استعمارها ، [1][2]

و بناءا عليه تحول المنهج الوظيفي إلى المنهج الوظيفي المحدث الذي ينطلق من التكامل في المجال الاقتصادي مستخدما أدوات التكامل الذي تتفق فيه الدول المعنية على قيد كل مل من شأنه عرقلة حركة التدفقات الاقتصادية ثم يدخل و يتدرج إلى إدخال أدوات التكامل الايجابي و هو ما يقتضي قدرا كبيرا من التنسيق أو التوحيد على المستوى الكلي (الماكرو) لاتخاذ القرارات .

1-ابراهيم العيسوي.مرجع سابق. ص ص 145-146.

2-صالح صالحي.مرجع سابق. ص ص 223-224.

و هكذا تقع المسؤولية الأولية على مراكز اتخاذ القرار على المستوى الانفرادي (الميكرو) لا سيما المنشآت الإنتاجية التي تتوقع منها النظرية النيو كلاسيكية استجابة لإزالة العوائق أمام حركة تبادل المستلزمات و المنتجات بما يدفع الكفاءة و يخفض التكاليف و يزيد من رفاهية المستهلكين و مع التقدم نحو مراحل التكامل الايجابي تزداد القيود على السلطات القطرية ،بينما يتسع نطاق الحركة أمام الوحدات خاصة أصحاب راس المال و رجال الأعمال و العمال و ما يتطلب سياسة اجتماعية من اجل تحقيق مزيد من التماسك الاجتماعي .[1]

و من جهة أخرى فان الانتقال إلى اتحاد اقتصادي و نقدي تتحول فيه النقود الى عملة واحدة و يديرها بنك مركزي واحد و يشارك مع راسمي السياسات الكلية في إدارة الاقتصاد الإقليمي كما لو كان الاقتصاد واحدا أو ما يصطلح على تسميته السوق الموحدة يتطلب قدرا اكبر من التقارب السياسي حتى يمكن الاتفاق على التى تبنى عليها السياسات الكلية الموحدة .

والمشكلة في هذا الأسلوب أن المرحلة الأولى تنصب على تحرير التجارة البينية وقد تمتد إلى إقامة اتحاد جمركي ،إزاء باقي العالم وهو ما يتوقف عنده التكامل الاقتصادي الذي تقيمه النظرية الاقتصادية بمعايير تبنى بالرجوع الى القاعدة التي يتبناها الفكر النيوكلاسيكي ،وهي الاندماج العالمي من خلال تحرير شامل متعدد الأطراف للتجارة وليس الاقتراب بالإقليم من الجوانب السياسية والاجتماعية المحققة لتكامل إقليمي يقضي إلى وحدة. [1]

[1] -عبد الله اسكندر.مرجع سابق. ص 19.

وقد كانت غلبة هذه الضوابط الاقتصادية هي التي دفعت الدول العربية إلى إقامة منطقة تجارة حرة دون الالتزام بمزيد من خطوات التكامل الإقليمي.

وتشير التجربة العلمية للمنهج الأوربي في التكامل إلى: [2]

أهمية البدء من وجود قدر كبير من التشابك بين المجتمعات المعنية ،مع تقارب عميق وتعامل اقتصادي نشيط ،وشعور بجودة وأفضلية تعزيز هذا التعامل عند توثيق العلاقات مع دول أخرى

الاتفاق منذ البداية على ضرورة المضي في التكامل نحو نهايته،دون الانشغال بتحقيق متطلبات التكامل الاقتصادي يقود في النهاية إلى تغليب البعد العالمي و الإقليمي

لا يتم هذا من منظور الانعزال عن باقي العالم ،بل من خلال اكتساب الدول الأعضاء قدرة اكبر على التعامل في اسواق عالمية ،مما يقنعها بأفضلية العمل من خلال تجمع إقليمي على التمسك بالنزاعة القطرية .

إن حرية انتقال عناصر الإنتاج تتلو استقرار الهياكل الاقتصادية في ظل اتحاد جمركي نظرا لأن التشوه الاقتصاد و الأسواق يخلف مؤشرات غير قابلة للاستمرار لحركة هذه العناصر ،وهو ما تثبته تجارب الدول النامية (المغاربية خاصة)في علاقتها على المستويين العالمي و الإقليمي .

إن توحيد السوق لا يقف عند مجرد حرية انتقال عناصر الإنتاج ،لأن هذا الانتقال هو في جوهره انتقال لبشر ولأساليبهم في اتخاذ القرارات والتعبير عن التفصيلات ،ولذلك تظهر الحاجة للمزيد من التجانس الاجتماعي و ضرورة صياغة سياسات اجتماعية تؤكد التماسك الاجتماعي .

[2] –ابراهيم العيسوي .قياس التبعية في الوطن العربي.مشروع المستقبلات البديلة في اليات التبعية في الوطن العربي.بيروت .2007. ص ص 147-148.

ان مرحلة الاتحاد الاقتصادي ذاتها تتطلب الاستعداد للدخول في وحدة سياسية،لأنها تنشد مزيدا من التقارب في السياسات الاقتصادية التي تحدد كيفية تعبئة الموارد الوطنية وتوجيهها لتلبية احتياجات المجتمع و يصبح التكامل السياسي شرطا أكثر منه نتيجة لاستكمال التكامل الاقتصادي.[1]

إن التوسع المستمر في الجماعة الأوربية يعود إلى المتبارين ،الأول أن انضمام عدد من الدول قد تم بعد زوال موانع أو تحفظات سابقة مع وضع برامج خاصة لتمكينها من اللحاق بما تحقق من خطوات تكاملية و الثاني أن عوامل التقارب الثقافي وكثافة العلاقات الاقتصادية الحالية و المستقبلية كانت من القوة بحيث تدفع تلك الدول لقبول ما اتفقت عليه الجماعة،بما في ذلك مواصلة السير نحو تحقيق وحدة أوربية شاملة. [2]

ومن الواضح ان غالبية الاعتبارات السابقة لا تتحقق في كثير من الأقاليم النامية بما في ذلك الإقليم الغربي أو أقاليمه الجزئية

فمعظم هذه الأقاليم تبدأ بمستويات متدنية من كثافة العلاقات الاقتصادية البينية نظرا لشدة اندماجها في الاقتصاد العالمي اعتمادا

على هياكل اقتصادية تعاني الكثير من عوامل الاختلال سواء غلبة القطاعات الأولية الغير قادرة على تحقيق تشابك عضوي فيما بينها ،او انحصار النشاط الصناعي في فروع استهلاكية نهائية لا تحقق ترابطا يماثل ما تقوم به الدول الأوربية الصناعية،فضلا عن اختلال توزيع الموارد وعدم اكتمال الأسواق من جهة أخرى فان ما قد يوجد من عوامل تقارب في (اللغة و الدين في الوطن العربي) لا ينطوي على الديناميكية الدافعة للتحرك نحو الوحدة ،

(1) –عبد الولى سعيد الشويجي.المتغيرات الدولية و انعكاسها على الامن العربي.الرياض.المركز العربي للدراسات الامنية و التدريب.1992. ص 132.
(2) –حسين بوقارة.مرجع سابق . ص 198.

المطلب الثالث : سيناريو النجاح و تحقيق التكامل المغاربي ضمن إستراتيجية بديلة

إن الحاجة الماسة لإعتماد إستراتيجية بديلة للتفاعل الإيجابي مع التحولات الدولية المتسارعة، واحتواء الأزمات المتنامية على مستوى دول الإتحاد المغاربي التي أخفقت فيها مسيرة التنمية وعجزت السياسات التي استرشدت بها على تحقيق الإستقلال الإقتصادي.

إن هذه الإستراتيجية تتخذ من التكامل بين الدول المغاربية إطارا مؤسسيا لها، وتتحدد معالمها على مستويات عديدة سنأتي على ذكرها من خلال مضمون هذا المبحث الذي يعد منظار لآفاق تحقيق التكامل المغاربي.

الفرع الأول : الإستراتيجية البديلة : الأهداف – المنهج ونظام استغلال الموارد

أهداف الإستراتيجية البديلة

إن الهدف العام لهذه الإستراتيجية هو زيادة قدرة دول الإتحاد المغاربي على تغطية الإحتياجات الأساسية للسكان بشكل يضمن تحقيق الأمن الإقتصادي عبر الزمن هذه القدرة تتجاوز المفهوم البسيط للإكتفاء الذاتي الذي يمثل نسبة الإنتاج المحلي إلى إجمالي الإستهلاك دون مراعاة ضعف القوة الشرائية الفردية وتدهورها على المستوى الوطني نتيجة لتزايد الفقر والمسكنة كما أن المفهوم الصحيح يتجاوز ربطه بمدى قدرة الإنتاج على توفير متوسط الإحتياجات الأساسية مقارنة مع المتوسط العالمي، وبالتالي فإن المفهوم الصحيح للإكتفاء الذاتي الذي يتحقق في إطاره الأمن الإقتصادي القطري والجماعي لدولالإتحاد المغاربي، يركز على الإكتفاء الذاتي الحقيقي الذي يراعي ضرورة ارتفاع القدرة الشرائية في إطار التطور الإقتصادي والإجتماعي لمجتمعاتنا وما يترتب عنها من زيادة كمية ونوعية في الطلب على السلع والخدمات، كما يراعي ذلك المفهوم أهمية الإستفادة من الميزة النسبية في مجال التخصص على المستوى

المغاربي أو الدولي بما يؤدي إلى توفير العائدات اللازمة لتغطية قيمة الإحتياجات المستوردة المكملة للإنتاج المحلي اللازم لتحقيق الإكتفاء الذاتي .[1]

تهدف الإستراتيجية البديلة في إطار جهود التكامل إلى توفير الإنتاج اللازم لحفظ الحياة الإنسانية، من خلال الإستغلال الرشيد للإمكانيات المتاحة والموارد الكامنة على مستوى الإتحاد المغاربي للحد بشكل نهائي من التبعية للعالم الخارجي، ويتطلب توفير هذا الحجم الكمي والنوعي من السلع والخدمات إعادة النظر في السياسات الإقتصادية الحالية لإستغلال الموارد في دول ا لإتحاد المغاربي حسبما تقتضيه ضرورة توفير المتطلبات الأساسية لحفظ الحياة الفردية والجماعية، والقضاء على الوضعية التي تعبر عن تدني مستوى المعيشة وسوء التغذية، وتزايد دائرة الفقر والتهميش اللذين تعاني منه شعوب المنطقة، التي أصبحت في ظل استمرار السياسات الحالية مهددة مستقبلا بالمجاعة وعودة الأمراض وتوطن الإنحرافات، ولعل من بين أهم الأهداف التي يجب تجسيدها ضمن منظومة إجرائية منسجمة بصورة تدريجية نذكر:

1-إعادة بناء الإقتصاديات القطرية المغاربية على أسس تجسد التكامل والإندماج التدريجي لأنشطتها وفروعها وقطاعاتها ومنظوماتها المؤسسية وهذا من خلال:

أ- التصفية المتوالية لأنظمة التخلف والتبعية.

ب- إصلاح الإختلالات وتثمين المنجزات القطرية المتحققة.

ج- استعادة التوازنات الإقتصادية على المستوى الإتحادي.

2-تعزيز الإستقلال الإقتصادي والإعتماد على الإمكانيات الذاتية ضمن المستويات التالية:

أ- مستوى الرؤى والتصورات.

[1] إبراهيم سعد الدين وآخرون، التنمية العربية .بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1989 ، ص9

ب- مستوى المناهج والسياسات والإجراءات.

ج- مستوى نمط الإستهلاك ومحتوى النمو ومضمون التنمية.

د- مستوى السيادة على الموارد والثروات.

3-رفع مستوى المشاركة الإنسانية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية في عملية التنمية والمسار التكاملي، وإقامة نظم سياسية ملائمة للتنمية التكاملية الشاملة .[1]

الفرع الثاني : المنهج التنموي اللازم لنجاح إستراتيجية التكامل المغاربي

لما كان اختلاف المذاهب الإقتصادية والنظم المرتبطة بها وتباين النظم السياسية من معوقات التكامل الإقتصادي بين الدول المغاربية، فقد أصبح من الضروري الإسترشاد بمنهج تنموي يتميز بالواقعية والموضوعية، ويتسم بالمرجعية الحضارية التي تبرز الخصوصية الثقافية والفكرية ويتصف بالمصداقية الشعبية من حيث المشاركة والتزكية لضمان عنصر الثقة والقدرة على التعبئة والمساهمة الإيجابية في العملية التنموية.

فبعد النتائج السلبية التي ترتبت على تطبيق المناهج التنموية المستوردة ونماذج النمو وسياسات التنمية المرتبطة بها سواء على مستوى التكامل بين الدول المغاربية أو على مستوى تحقيق ا لإكتفاء الذاتي القطري لا يجب أن تكرر نفس التجربة في ظل الموجة العالمية الحالية التي تريد تعميم وفرض الإتجاه الليبرالي بشكل يؤدي إلى إعادة هيكلة الدول النامية بما يحقق مصالح الدول المتقدمة ويخفف من أزماتها، فإن هذا التوجه سيدعم السياسات التنافرية القطرية ويزيد من تفاقم المشكلات الداخلية فالدول المتقدمة

[1] . صالح صالحي، مرجع سابق. ص 315

نفسها لا تؤمن ولا تطبق من السياسات المستمدة من فلسفة الإقتصاد الرأسمالي في تطوراتها الحالية إلا بمقدار ما يحقق مصالحها ويؤمن لها نموها الإقتصادي ويخفض من أزماتها.[2]

لذلك نجد أن برنامج الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" يؤكد هذه الحقيقة في الفقرة التالية :

إن سياستنا ليست ليبرالية ولا محافظة ... إنها سياسات جديدة... وتسلم إستراتيجيتنا بأن الطريقة الوحيدة لوضع الأساس لرخاء أمريكي متجدد هي استثارة الإستثمار العام والخاص معا .[3]

إذن على الدول المغاربية استنباط معالم هذا المنهج التنموي الذي يتلاءم مع خصوصياتها الحضارية ويتناسب مع إمكانياتها وظروفها الواقعية بصورة تزيد من التقارب والتعاون وتعظم منافع الإستغلال الجماعي للثروات المتاحة.

الفرع الثالث : نظام استغلال الموارد في إطار الإستراتيجية البديلة

لقد كان الإضطراب في نظم الإستغلال للموارد المتاحة على مستوى الدول المغاربية عاملا مساعدا على تدهور وضعيتها، حيث تميزت بالتغيرات الإرتجالية المتوالية تبعا لتغيير الأنظمة المستوردة بدءا من محاولات تطبيق النظام الإشتراكي أو الإسترشاد به كما هو الحال في الجزائر وتونس وليبيا وما ترتب عنها فرض نظام الإستغلال أدى إلى إقصاء وتحجيم القطاع الخاص والتضييق عليه، ومنذ مدة بعد التحولات التي شهدها العالم بدأت في دول المغرب العربي إصلاحات كبيرة تتماشى مع التوجهات الليبرالية للإقتصاد سواء على المستوى القطري أو في علاقة تلك الدول بالسوق الدولية باستثناء السوق المغاربية.

(2) Thurow Lester, Les Fractures Du Capitalisme. Paris: Village. M, 1997, P 50.

(3) كلينتون بيل، جور آل، رؤية لتغيير أمريكا : الإهتمام بالناس أولا. القاهرة : مركز الأهرام للترجمة، 1992 ، ص 2

ولكي نضمن نجاح هذه الإستراتيجية يجب أن نتخلص من ذلك الإضطراب وصولا إلى نظام لإستغلال الموارد **يراعي الضوابط التالية:**

1-الوضوح والثبات النسبي في القوانين والتشريعات التي تحدد طبيعة الملكية ومجالاتها والقيود التي ترد إلى استغلالها بحيث تحفظ الملكيات العامة الموجودة في ظل استغلالها بالطرق التي تعظم منفعتها الجماعية والفردية التي بينت التجربة الإنسانية كفاءتها بصورة تضمن ملكية الأصل وتبيح خوصصة عملية استغلالها خاصة في الدول التي تعاني من هذه الإشكالية كالجزائر، وتجربتنا الحضارية ثرية بصيغ الإستغلال التي تقوم على المشاركة فما أحوجنا إلى الإستفادة منها.

2-إزالة العوائق القطرية بما يضمن إتاحة فرصة التملك بكل حرية في جميع دول الإتحاد المغاربي بشكل يؤدي إلى نمو المشاريع المشتركة وتطورها.

3-الحفاظ على الموارد وتثمينها وتمديد فترة الإنتفاع بها لأجيال المجتمع المتنامية والحفاظ على البيئة بتحييد طرق الإستخدام التي تقوم على الهدر والتبديد والتلوث [1]

4-توحيد التشريعات والقوانين المتعلقة بنظام استغلال الموارد بدءا من القوانين التي تنظ م الملكية وطرق استغلالها وكيفية انتقالها في المجال الإتحادي مرورا بتوحيد أسعار الضرائب على السلع، وتثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء في الإتحاد المغاربي وحرية التحويل بينها، وصولا إلى توحيد جهات تحصيل الضرائب الجمركية واعتماد مبدأ المعاينة العشوائية للبضائع والسلع المستوردة والمصدرة، وأخيرا إلغاء الإزدواج الضريبي على أن يتم لاحقا الإتفاق على تعريفة جمركية موحدة لضبط واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي، وبالتالي المساهمة في انفتاح الأسواق المغاربية على بعضها البعض .[1]

المطلب الثاني: تنويع طرق الإستثمارات وتوجيهها نحو الأولويات المجتمعية القطرية والإتحادية

---

[1] . صالح صالحي، مرجع سابق. ص ص، 316،317

[1] المرجع نفسه. ص33

الفرع الأول : تنويع طرق تمويل الإستثمارات تتطلب الإستراتيجية البديلة لتحقيق التكامل المغاربي والأمن الإقتصادي استحداث شبكة من المؤسسات التمويلية التي تستخدم صيغا تمويلية لا تتحرج الأغلبية الساحقة من التعامل معها على المستوى المغاربي، يتوخى فيها حماية المودعين والملاك والمستثمرين، بغية ا لإنطلاق في تجسيد المشاريع المشتركة التي تضمن المصالح المشتركة، الأمر الذي يساعد على تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تستوجب الأعداد المتزايدة من الطاقات البشر ية وبالتالي القضاء على البطالة تدريجيا .[2]

كما تتميز تلك الصيغ بإنخفاض تكاليفها وقلة مخاطرها، ونعتقد بأن الصيغ التمويلية للمؤسسات المصرفية التقليدية التي تقوم على آليات الفوائد المسبقة ليست لها الكفاءة العملية في محيط يتشكل من محدودي الدخل والفقراء من هنا يستدعي الأمر فتح المجال في دول ا لإتحاد المغاربي للمؤسسات المصرفية التي تستخدم ميكانيزم عوائد النشاط الفعلية في التعامل مع زبائنها كمودعين أو كمستثمرين عن طريق طرح صيغ المشاركات المتنوعة والمضاربات بأشكالها العديدة والمرابحات وعقود التسليم والتأجير وغيرها، فتلك الصيغ من جهة تزيل الحرج ويكثر الإقبال عليها ومن جهة أخرى فهي منخفضة التكلفة ويمكن أن توكل للقطاع الخاص في ظل ضوابط لحماية المودعين والملاك والمستثمرين الأمر الذي يساعد على تنمية منظومة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تستوعب الأعداد المتزايد ة من الطاقات البشرية.[3]

الفرع الثاني : **توجيه الإستثمارات نحو الأولويات**

إن توجيه الإستثمارات عن طريق التشجيع والتحفيز والدعم مسألة هامة لأنه يترتب عنها توجيه عوامل التنمية والتكامل، نحو إنتاج الضروريات اللازمة ثم الحاجيات ثم التحسينات، وهذا التوجيه يستند بالطبع إلى الإمكانيات والموارد المتاحة على مستوى دول اتحاد المغرب العربي وهذا ما ينتج عنه مسألة حدوث

[2] صالح صالحي، مرجع سابق. ص 317
[3] صالح صالحي، مرجع سابق. ص 317

التخصص في الإنتاج لبعض السلع والخدمات وحدوث تكامل واكتفاء على المستوى المغاربي والتخلص من التبعية المطلقة للأسواق الخارجية.

وعليه وبناءا على ما تقدم يستوجب على الدول المغاربية توجيه الإستثمارات نحو القطاعات الهامة التي تحتاج إليها الجماهير وخاصة الإنتاج الغذائي عن طريق تشجيع القطاع الزراعي إذ يشكل قطاعا استراتيجيا حيويا حيث يمكن أن يستوعب ما يفوق 50 % من اليد العاملة في دول المغرب العربي، ونظرا لأن الزراعة أصبحت سلاحا خطيرا جعل كل بلد يفكر في أمنه الغذائي محاولا تأمين عجزه ومن هنا يمكن تدعيم المشاريع الخاصة بتأمين العجز الغذائي بدول الإتحاد من خلال محاولة الإستفادة من الصحراء الكبرى وذلك عن طريق استصلاح الأراضي وتدعيم الفلاحة والرش المحوري والزراعة المحمية لتأمين الغذاء وخاصة الحبوب التي تعتبر المادة الغذائية لأغلبية شعوب المنطقة والتي تستورد حاليا من الخارج كذلك يمكن استغلال المياه الجوفية في السقي.

وفي مجال الصيد البحري يمكن للدول المغاربية أن تستثمر فيه من خلال إقامة شركات مختلطة على أن تكون المغرب وموريتانيا هما الرائدتان في هذا المجال من خلال إقامة مصانع تجفيف وتجميد وتعليب الأسماك والتسويق لدول الإتحاد والخارج نظرا لتمتع منطقة المغرب العربي المطلة على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي بشريط ساحلي يبلغ طوله 7000 كلم غني بأنواع مختلفة من الأسماك والإستفادة من التجربة المغربية في هذا المجال وإعطائها ثقلها الحقيقي في التعامل مع الشريكالأجنبي.

وفيما يخص مجال الإستخراج والإستكشاف من الضروري إقامة مشاريع مشتركة للبحث والإستكشاف وتوزيع البترول بين الجزائر وليبيا بحيث تقدم الجزائر الخبرة البشرية والمعدات في هذا المجال وتقدم ليبيا التمويل ومن هنا تتكامل الدولتان ويمكنهما مجابهة الشريك الأجنبي عن طريق التعامل معه بمبدأ الشراكة

الفعلية وإمداد بقية دول المغرب العربي بهذه المادة الحيوية بأسعار معقولة في إطار التبادل بين أعضاء الإتحاد كذلك ضرورة تدعيم الجزائر في مسعاها الرامي إلى استغلال الغاز الطبيعي والتخصص فيه فيما يخص الإستخراج والنقل والتوزيع بما يعود بالفائدة على الدول الأخرى للإتحاد التي تفتقد لهذا المورد، ويمكن الإشارة هنا إلى أنبوبي الغاز الطبيعي العابرين لأوروبا عبر المغرب وتونس وتمديدهما نحو ليبيا وموريتانيا وإفريقيا.

أما بالنسبة للمجال الصناعي فهناك إمكانية إقامة شركات مختلة للصناعات الحديدية مما يؤدي إلى تخفيض التكلفة خاصة بين الجزائر وتونس، حيث أن مركب بورقيبة يتخصص في صناعة القضبان الحديدية سمك 10 ملم و 12 ملم ومركب الحجار في الجزائر في صناعة القضبان الحديدية سمك 14 ملم و 6 ملم وهذا ما يؤدي إلى الإكتفاء من مادة الحديد وتسويقها بدول المغرب العربي بدون التأثيرات الخارجية مما يخلق تبادل جديد بين دول المغرب العربي ويشغل نسبة معتبرة من عمال الدولتين.

كذلك هناك إمكانية لتنسيق الجهود بين تونس والمغرب فيما يخص الصناعات النسيجية، قصد الوقوف في وجه الإجراءات الحمائية التي يطبقها الإتحاد الأوروبي، والتحول نحو المنطقة المغاربية لتسويقها وإيجاد المستثمرين في هذا المجال، ونفس الشيء يمكن أن يقال عن صناعة الجلود (الجزائر، تونس) نظرا لجودة هذه الصناعة ولخبرة الدولتين وذلك لإفادة باقي دول المغرب العربية والتنسيق للخارج مع تنويع الدول الأجنبية فيما يخص تصدير هذا المنتج، ولحمايته من المنافسة الخارجية الشديدة من اسبانيا والبرتغال[1] إذن تعد هذه المجالات وقطاعاتها بالنسبة لدول اتحاد المغرب العربي قطاعات حيوية يمكن من خلالها تحقيق التكامل المغاربي والتنمية الإقتصادية الشاملة عن طريق إقامة المشاريع المشتركة.

الفرع الثالث : توزيع وتسويق وحماية الإنتاج داخل السوق الإتحادية

اولا : التوزيع

[1] محمد لمين لعجال أعجال، مرجع سابق. ص ص، 33،34

يتوقف استخدام الموارد المتاحة بكفاءة بدرجة كبيرة على كفاءة توزيعها، والتوزيع هنا يشمل عدة مراحل وبقنوات متعددة تتوافق مع عمليات استخدام الموارد المجتمعية، ويمكن تجزئة عملية التوزيع الى أربعة أنواع متكاملة:

1-التوزيع الأولي للثروات قبل عمليات استخدامها.

2-توزيع عوائد عوامل الإنتاج.

3-التوزيع التوازني للدخول والثروات.

4-توزيع تكاليف ومنافع التحولات.

فالتوزيع الأولي للثروة قبل عمليات استغلالها يعد من أهم مراحل التوزيع واستعمال آلياته يؤثر على استخدام الثروات المتاحة في المجتمع، ويسميه بعض الإقتصاديين بالتوزيع القاعدي أو توزيع المصادر المادية للإنتاج ومرحلة توزيع عوائد عوامل الإنتاج، ولقد أهملت الدول المغاربية هذه المرحلة سواء تلك التي استرشدت بالمنهج الإشتراكي سابقا أو التي اتبعت المنهج الرأسمالي.

وانطلاقا من ذلك فإن تصحيح مسيرة التنمية يترافق مع إعادة النظر في عملية توزيع المصادر المادية للثروة، بما يضمن تحفيز الناس على الإستثمار والتملك والإنتفاع بثمار الجهد المبذول، وفي نفس الوقت تزال مظاهر الإستئثار والإحتكار والتسلط وغيرها من الطرق غير المشروعة للهيمنة على مصادر الثروة المجتمعية.

إن توزيع عوائد عوامل الإنتاج يعالج إشكالية مكافأة عوامل الإنتاج ويسميها بعض الإقتصاديين بالتوزيع الوظيفي، ولإحداث نتائج ايجابية في الإقتصاديات المغاربية يستدعي الأمر اتخاذ إجراءات على مستوى تنظيم عوامل الإنتاج وضبط آليات توزيع عوائدها.

وإن عملية توزيع عوائد عوامل الإنتاج، التي تتم في محيط السوق التي تتحرك في إطارها قوى العرض والطلب في ظل ضوابط مرشدة لا يمكن لوحدها أن تحقق التوزيع العادل فقد تفرز تفاوتا كما هو ملاحظ اليوم في معظم الدول المغاربية، لعدم كفاية تلك الدخول خاصة بالنسبة للعمالة العادية مما يستدعي ضرورة استحداث آليات للتوزيع التوازني للدخول تأخذ بعين الإعتبار الكثير من المؤسسات التي ساهمت في حركية التوزيع في الإقتصاديات الإسلامية مثل مؤسسة الزكاة ومؤسسة الأوقاف.

كما أن تلك التحولات سوف تترتب عنها تكاليف ومنافع سواء على مستوى الأفراد والطبقات أوعلى مستوى الأجيال أو على مستوى الدول، ولذا يستدعي الأمر توزيع تلك التكاليف والمنافع بشكل متوازن يضمن الحركية الإقتصادية، وما يرتبط بها من توازنات .[1]

ثانيا : تسويق وحماية الإنتاج

لا نتوقع نموا معتبرا يتناسب مع نمو الإحتياجات إلا في ظل حماية الإنتاج من المنافسة الأجنبية غير المتكافئة وفتح السوق المغاربية وإزالة الحواجز القطرية أمام انتقال عوامل الإنتاج وكذا مخرجات الجهاز الإنتاجي.

حيث نشهد اليوم صراعا كبيرا من أجل إعادة فتح أسواق الدول النامية من قبل الدول المتقدمة رغم أن هذه الأخيرة تمارس سياسة حمائية لإنتاجها فاليابان تمارس سياسة الحماية على منتجاتها الغذائية الأساسية فتمنع استيراد الأرز منذ الحرب العالمية الثانية إلى اليوم، كما أن دول المجموعة الأوروبية تمارس أشكال متنوعة من الإجراءات التي تمنع دخول بعض المنتجات الزراعية والصناعية المنافسة لمنتجات بعض دول المجموعة، ونفس الشيء بالنسبة للسوق الأمريكية التي يباع فيها القمح المحلي والمستورد

[1] صالح صالحي، مرجع سابق. ص ص، 318،319

للمستهلكين بسعر محدد يزيد بنحو ثلاثة أمثال السعر العالمي من أجل حماية المزارعين الأمريكيين، وتثبيتهم في إنتاج الزراعات الأساسية .[2]

إن هذه الأمثلة تدل على ضرورة ممارسة الحماية الذكية في إطار اتفاقيات التكامل الإقليمي للمنتجات التي تغطي الإحتياجات الضرورية لحفظ الحياة، وهذا الأسلوب بمعظم إجراءاته مؤقت ريثما تتحسن الوضعية الإقتصادية وتصفى الكثير من مظاهر التخلف.

وعليه كان من الضروري على الدول المغاربية أن تعمل على حماية أسواقها ومن ثمة منتجاتها خاصة تلك التي تتمتع فيها بميزة نسبية أو شبه مطلقة، لأجل البقاء في السوق الدولية ويتحقق هذا التواجد من خلال العمل على انفتاح الأسواق القطرية المغاربية على بعضها البعض وخلق عملة واحدة للتداول داخل السوق المغاربية والعمل على تيسير عملية توزيع وتنقل السلع والخدمات وحتى الموارد الإقتصادية داخل السوق المغاربية من خلال تدعيم الطرق البرية والبحرية وفي هذا الصدد يمكن الحث على:

1-إعادة تشغيل سكة الحديد العابرة للمغرب العربي وتحديثها وتوحيد تسعيرتها وأنماط عربات النقل ومحاولة توسيعها لربط ليبيا عن طريق تونس وموريتانيا عن طريق المغرب.

2-تدعيم الطرق البرية السريعة في الدول المغاربية والتفكير في الطريق البري السريع الذي يصل بين الدول الخمسة المغاربية، حيث بدأت الجزائر في تجسيده عبر الطريق السيار شرق غرب الذي يربط من جهة تونس بالجزائر والمغرب بالجزائر من جهة أخرى مع تجديد الطريق الصحراوي

العابر لمالي والنيجر.

3-التفكير في بعث النقل البحري بين الدول المغاربية عبر شركات مختلطة لنقل السلع والبضائع والأشخاص، إذ لا يعقل أن نجد أساطيل بحرية تنقل البضائع والأشخاص نحو أوروبا من كل بلد مغاربي،

[2] المرجع نفسه. ص 320

ونفتقد لهذا بين الدول المغاربية هذه المبادرة تساهم في تحسين التبادلات التجارية بين الدول المغاربية هذا بالإضافة إلى تدعيم الموانئ والعمل على تخصيص البعض في النقل البترولي والمواد الأولية والبضائع والأشخاص .[1]

الفرع الرابع : التوظيف البشري والإستخدام التقني وحماية البيئة

تعمل هذه الإستراتيجية على تحويل تلك الأعداد المتزايدة في المدينة والريف إلى طاقات عاملة وكفاءات موظفة في كافة الفروع الأساسية، ونعتقد بأن التغيرات في نمط التوزيع والإجراءات المتوقعة المرتبطة بإيجاد قنوات وصيغ تمويلية جديدة والتحفيز والتوجيه الحكومي في ظل نوع من الحماية، وإعادة الإعتبار للقيم الإجتماعية والفضائل الأخلاقية وعوامل الخصوصية المجتمعية يمكن أن يساهم في زيادة فعالية التوظيف ويرفع من جديد نسبة مساهمة قطاعات الإنتاج الأساسية ضمن الناتج الوطني الإجمالي .[2]

وإن تحقيق تنمية مستدامة وتكامل ناجح يتطلب استخداما تقنيا يتناسب مع حجم إمكانياتنا ومواردنا واحتياجاتنا، فإن العالم اليوم يشهد ثورة تقنية في مختلف الميادين والدول المغاربية لا يمكن أن تبقى بعيدة عن الإستفادة من هذه المزايا الكبيرة التي يتيحها ذلك التقدم العلمي التطبيقي، ففي مجال الزراعة النباتية يمكن الإستخدام التقني الحديث من تطوير الزراعات الدائمة المغطاة ذات المردودية العالية وزيادة مواد معالجة وتهيئة الأراضي لزيادة خصوبتها مما يؤدي الى رفع مردودية الهكتار التي تعتبر جد متدنية حاليا، فتبلغ في الجزائر 641 كلغ/هـ وفي المغرب 1870 كلغ/هـ وفي تونس 754كلغ/هـ، وهي أقل من المتوسط العالمي المقدر ب : 2586 كلغ/هـ، وأحيانا أقل من المتوسط الإفريقي الذي يصل إلى 1820 كلغ في الهكتار الواحد، لذلك فإن زيادة محسوسة في مردودية الهكتار ستساهم برفع نسبة الإكتفاء الذاتي من الحبوب في المغرب العربي

(1) محمد لمين لعجال أعجال، مرجع سابق. ص 35
(2) صالح صالحي، مرجع سابق. ص 320

ومن المعلوم أن الدول المغاربية البترولية تملك صناعات هامة للأسمدة والبلاستيك يمكن تطويرها لتتناسب مع حجم الطلب في سوق الإتحاد المغاربي.

أما في مجال التقنية الصناعية هناك تطورات كبيرة مازالت تنمو بوتيرة سريعة في فروع صناعات القرن الواحد والعشرين ومنها:

-الإلكترونيات الدقيقة

-التكنولوجيا الحيوية

-صناعة المواد الجديدة

-الطيران المدني

-الإتصالات

-أجهزة التحكم

-الحسابات الآلية والبرامج

وهي كلها صناعات تتعلق بالمقدرة العقلية للإنسان وأن أي منها يمكن توظيفه في أي مكان على وجه الأرض ومنها دول الإتحاد المغاربي والتي تملك كفاءات علمية قادرة على توظيف واستغلال هذه التقنيات.

إن هذا الإستخدام التقني الذي يترتب على تطبيقه نموا توسعيا ونموا مكثفا يستدعي توفير المناخ الملائم لعمل الكفاءات والحد من تهميشها وهجرتها، فالسوق الإتحادية تحتاج إلى الكفاءات المتخصصة التي تساعد على التحكم في التقنية الحديثة وتطبيق البحوث العلمية فالباحثون العلميون هم بدون جدال العمود الفقري للبحث العلمي وما لم يتوفر العدد الكافي من الباحثين الذين يتمتعون بقدر من الإعداد

العلمي والخبرة العلمية والحماس والرغبة في العمل الجاد المثمر تصبح أجهزة ومنظمات البحث هياكل مظهرية لا فائدة ترجى منها، فترتفع الإنتاجية بتزايد تطبيقات البحوث العلمية.

وإن هذا الإستخدام التقني يترتب على تطبيقه والتحكم فيه زيادة معتبرة كمية ونوعية في حجم الإنتاج ويمكن من اكتشاف وتنويع زراعات أخرى تتناسب مع المناخات المتعددة للسوق المغاربية الكبرى وتطوير صناعات تتناسب مع طبيعة الموارد المتاحة. [1]

أما مسألة حماية البيئة ككل عن طريق الحد من المظاهر الخطيرة التي تشهدها الدول المغاربية وأولها الزحف العمراني على الأراضي الخصبة و تزايد درجة التصحر وتطور الممارسات المؤثرة على البيئة الناتجة عن الإستخدام الصناعي، و ما رافقه من تلويث لبعض مصادر المياه و الأراضي الزراعية و المناخ و السواحل خاصة في الدول البترولية الجزائر و ليبيا.

كما لابد من مراعاة قيد حماية البيئة عند التوسع في استخدام الأسمدة و المبيدات و غيرها من الكيماويات المؤثرة عبر الزمن حتى لا يعاد إنتاج التجربة الغربية للتطور الإقتصادي بتكاليفها البيئية الكبيرة ولهذا فإن السياسات الإقتصادية التكاملية لابد أن تأخذ بعين الإعتبار التحو ل من اقتصاديات مستهلكة للتقنيات وما يرتبط بها من تبعيات وتكاليف إلى متحكمة ومنتجة للتكنولوجيا وفي إطار قيود التنمية المستدامة [2].

---

[1] ناصر بورنان المرجع نفسه. ص ص، 320-322

[2] المرجع نفسه.

يبدو أن هذه الإستراتيجية البديلة ترتكز على ما تملكه دول المغرب العربي من إمكانيات لأجل تحقيق التكامل كهدف أساسي ومن خلاله التنمية الإقتصادية الشاملة لهذه الدول، لكن السؤال الذي يبقى مطروح هو : هل الدول المغاربية ونخبها الحاكمة ستقتنع يوما ما بضرورة التكامل وبعث الحياة من جديد في مؤسسات الإتحاد المغاربي، لمواجهة التحديات الخارجية والتي في أغلبها تحديات شراكة تتم في ظل علاقات وقواعد اقتصادية غير عادلة والتي ماهي إلا آليات هيمنة للأقوياء على الضعفاء في إطار العلاقات الإقتصادية الدولية على حد تعبير صاحب جائزة نوبل في الإقتصاد "جوزيف ستقليتز ." J.E.STGLITIZ

خاتمة

الخاتمة

تعتبر ثنائية التكامل و الصراع الثنائية الاساسية للعلاقات الدولية .وعند الحديث عن جانب التكامل فاننا نكون بصدد التكلم عن ظاهرة التعاون سواء كانت في مستواها الدولي او الاقليمي.وظاهرة التكامل هي ظاهرة قديمة قدم التجمعات الانسانية و الحضارات لكن هذه الظاهرة عرفت توسعا كبيرا بعد الحرب العالمية الثانية.نتيجة للتطورات التي شهدها العالم و التي فرضت على الدول الاتجاه نحو التكامل و انشاء التكتلات الاقتصادية .

وقد جذبت ظاهرة التكامل اهتمام العديد من المختصين و الباحثين و العلماء خاصة في مجال علم الاقتصاد و علم السياسة و علم الاجتماع.وعليه فقد تعددت واختلفت وجهات نظر العلماء حول تفسير و تعريف ظاهرة التكامل و ذلك باختلاف الزوايا التي ينظر له بها .وقد تم من خلال هذه المذكرة الاعتماد على الجانب الاقتصادي و السياسي للتكامل.و على الرغم من تباين و تعدد تعريف التكامل الا ان كل من علماء الاقتصاد و السياسة يقرون بان التكامل قد يكون حالة او عملية.

ويتم اللجوء الى التكامل الاقليمي من طرف الدول لاجل تحقيق اهداف اقتصادية انمائية و سياسية امنية تعجز عن تحقيقها منفردة.و للتكامل الاقتصادي خطوات اقتصادية متعارف عليها حددها العالم الاقتصادي الامريكي بيلاسا و التي تبدا من منطقة التجارة الحرة ثم اتحاد جمركي سوق مشتركة اتحاد اقتصادي و اخيرا اندماج اقتصادي تام يمهد للوحدة السياسية و قد عرف التكامل الاقتصادي في تطوره و الذي هو تكامل اقليمي بالاساس الى مرحلتين متميزتين هما

مرحلة الاقليمية القديمة و التي بدات مع نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة و يتخذ هذا النوع من العامل الجغرافي و التجانس الاقتصادي و الايديولوجية كاساس للتكامل

مرحلة الاقليمية الجديدة و التي ظهرت مع بداية التسعينات الى يومنا الحالي و ترتكز على العامل الاقتصادي لقيام التكتلات و قد ينشا هذا النوع من الاقليمية بين دول متفاوتة في النمو الاقتصادي(شمال-جنوب).

وموازاة مع التوجه العالمي والاهتمام بالتكامل على المستوى الواقعي كان هناك اهتمام اكاديمي حاول ان يؤسس و يؤصل و يفسر ظاهرة التكامل حيث يعود الاسهام الاكبر للمدرسة الوظيفية بفرعيها الاصلي و الجديد حيث قدمتا منهج تحقيق التكامل من خلال البدء بالتكامل في مجالات السياسة الدنيا و صولا الى مجالات السياسة العليا و ضرورة الانطلاق من القطاعات الحيوية لاقتصاديات دول التكامل و اكدت على اهمية ادراج جماعات المصالح و النخب و الاحزاب السياسية في المسار التكاملي و قد اكدت الوظيفية الجديدة و التي تم اعتماد اطروحاتها في الدراسة على اولوية التكامل الجهوي الاقليممن التكامل في اطاره الدولي كما دعت الوظيفية الاصلية.

كذلك ساهمت المقاربة المؤسساتية اللبرالية الجديدة التي رافقت موجة الاقليمية الجديدة مع نهاية الحرب الباردة في التنظير لظاهرة التكامل من خلال البحث في تاثير المؤسسات الدولية ضمن مفهوم الفوضى الدولية او العولمة على سلوك الدول و الدفع بها نحو التكامل و التعاون بدل الصراع و التنافس و ذلك حرصا و حفاظا على مصالحها الاقتصادية.

وبالرغم مما جاد به المنظرون في مجال التكامل و ما تحقق من نتائج ايجابية في بعض مناطق العالم.الا ان التجربة المغاربية و التي تعد اقدم تجربة في العالم العربي في محاولة ارساء تكامل مغاربي و التي تعود جذورها الى فترة الاستعمار اين كانت الدعوة لتوحيد جبهة المقاومة بين دول شمال افريقيا المنتمية للمغرب العربي تونس-الجزائر والمغرب ليجسد تبلور هذا البعد مع مؤتمر طنجة سنة 1958.وتستمر الدعوة حتى

استقلال هذه الدول مع تجربة اللجنة الاستشارية الدائمة لسنة 1964 و التي تهدف الى اقامة تكامل و اندماج اقتصادي مغاربي حيث تم الشروع في هذه المرحلة من خلال العديد من الدراسات و البحوث .لكن المشروع توقف لاسباب خارجية نابعة من البيئة الدولية وكذلك اسباب سياسية الذي تجسدها ازمة الصحراء الغربية عام 1975 لتدخل المنطقة في حالة من التوتر و العلاقات الى الجمود و الركود و الفتور بين الاقطار المغاربية اضافة الى مخلفات مرحلة نهاية الحرب الباردة و الازمة الاقتصادية العالمية و تهاوي اسعار النفط في الثمانينيات اضافة الى الضغوطات الداخلية النابعة من داخل الاقطار المغاربية كل على حدى نتيجة للمشاكل و الضغوطات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية .و مع استمرار هذا الوضع كانت معاهدة ماستريخت الخاصة بانشاء و توحيد السوق الاوربية الدافع القوي للمغاربة لاجل الرجوع الى المغرب العربي و الدعوة من جديد الى اقامة مشروع التكامل وتم ذلك فعلا و سريعا سنة 1989 من خلال انشاء اتحاد المغرب العربي بين الدول المغاربية الخمس تونس–الجزائر–ليبيا–المغرب–موريتانيا و الذي يهدف الى تمتين اواصر الاخوة و تدعيم التعاون و التكامل الاقتصادي بين دوله و في مداه البعيد يهدف الى تحقيق خطوات التكامل الاقتصادي بالتدرج وصولا الى التوحيد السياسي كاخر مرحلة .لكن الامر لم يستمر طويلا ليدخل الاتحاد سياسة الجمود و السكون و قد خلصت الدراسة فيما يخص اجابتنا على المشكلة البحثية الرئيسية في شقها الاول –

تجربة التكامل المغاربي كانت محدودة جدا و لم تذهب الى تحقيق ابسط صور التعاون و التكامل الاقتصادي للمنطقة فعلى الرغم من ان التكامل المغاربي قام منذ البداية على اساس وظيفي اقليمي من خلال بدا عملية التكامل انطلاقا من ميادين السياسة الدنيا على امل الوصول به الى اقصى درجاته اي ميادين السياسة العليا الا ان دول المغرب العربي لم تنجح في اختيار و تحديد القطاعات ذات الاولوية المناسبة لخصوصياتها مثلما حصل في حالة الاتحاد الاوربي و انما اكتفت بالتكلم عن قطاعات اقتصادية

و انسانية شاملة دون تحديد قطاع حيوي قادر على احداث عملية الانتشار للتجربة التكاملية عبر مرحلتيها الاولى تجربة الهيئة الاستشارية و الثانية تجربة اتحاد المغرب العربي .كذلك يعود هذا الاداء المحدود للتكامل المغاربي الى ان مشاريع التكامل منذ بدايتها لم تنجح في اختيار لحظة الانطلاق المناسبة فالدعوة الاولى تزامنت مع الفترة الاستعمارية التي لم تكن حينها هذه الدول تملك ارادتها السياسية .و بعد الاستقلال مع تجربة اللجنة الاستشارية 1964 تزامنت هذه التجربة مع فترة حساسة هي مرحلة بناء الدولة القومية القطرية حديثة الاستقلال فالدول المغاربية كانت منشغلة بمشروع بناء الداخل و لا تملك بنى قوية لاحداث تكامل اقليمي مغاربي.اما بالنسبة لتجربة اتحاد المغرب العربي و التي كانت خلالها هذه الدول تخوض معركة اصلاحات سياسية شاملة و اقتصادية جذرية نتيجة الضغوطات الاجتماعية الداخلية امام تراجع دور الدولة و فشلها في تحقيق التنمية مما ادى الى تراجع شرعية النظم السياسية المغاربية و هذا ما جعلها تنتهج سياسة المهرب الخارجي و التوجه للتكامل لاضفاء الشرعية اكبر لنظمها السياسية و ضمان استمرارها من خلال هذا البناء و الصرح المغاربي.وهنا يبرز غياب واضح لمفهوم الارادة السياسية الحقيقية في بعث تكامل مغاربي نابع عن قناعات النخب المغاربية بمعنى ان التكامل ما هو الا نتاج احداث زمنية سريعة و لم يكن نتاج تطور تاريخي عملي ومن خلال ما سبق يمكن التوصل الى نتيجة شاملة في ان حصيلة التكامل المغاربي جاءت هزيلة لان النخب لم تكن تنظر للتكامل على انه مطلب استراتيجي و هنا يمكن لنا استخلاص انعكاس تاثير العولمة كتيار قوي و جارف يكسر السكون و الجمود الاصلي في عمليية التكامل المغاربي الميت سريريا اصلا و هذا ما يجعلنا نبث الطرح المؤسساتي الليبرالي الجديد في كون التجربة بكل مراحلها ما كانت الا رد فعل لضغوط نابعة من البيئة الدولية خاصة ما تعلق بالحركة الاوربية باتجاه الاتكامل الاوروبي .بحيث مثل مؤتمر طنجة سنة 1958 و الذي يعد محطة تبلور المشروع المغاربي التكاملي مثل في احد ابعاده رد فعل اتجاه معاهدة روما الخاصة

بانشاء السوق الاوروبية المشتركة .كذلك تجربة اللجنة الاستشارية الدائمة عام 1964 و التي اكدت على ان من اهدافها ضرورة تنسيق المبادلات الاقتصادية بين دول المغرب العربي و المجموعة الاوربية .وما قيل عن مؤتمر طنجة و اللجنة الاستشارية يقال و بصورة اكبر عن تجربة اتحاد المغرب العربي و التي ظهرت نتيجة الضغوطات المؤسساتية المالية الدولية المتمثلة في ضغوط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين اشترطا على هذه الدول مقابل منحها قروضا ضرورة انفتاحها على العالم و ادخال اصلاحات اقتصادية و سياسية هذا من جهة ومن جهة اخرى كان لمعاهدة ماستريخت لاستكمال البناء المؤسساتي الاوربي الدفع الاكبر في ظهور اتحاد المغرب العربي على اعتبار ان قيام سوق اوربية موحدة يمثل تهديدا لمصالح دول المغرب العربي التي تربطها بدول السوق الاوربية علاقة شراكة و مع انشاء السوق الموحدة هذا يعني انخفاض امكانيات تسويق المنتوجات و البضائع المغاربية في هذه السوق مع بروز منافسة شديدة لهذه الدول من قبل الدول الاوربية التي تتشابه معها في طبيعة السلع المصدرة و بالتالي الحد من القدرة التنافسية لمنتوجات الدول المغاربية المنفردة و هذا ما جعلها تفكر في اقامة تجمع مغاربي اقتصادي لاجل تحسين شروط المنافسة من خلال جهاز مغاربي مشترك و الاندماج في السوق العالمي بشكل جماعي لا انفرادي لتلافي مخاطر البيئة الدولية خاصة في جانبها الاقتصادي و الاستفادة من اقصى الفرص التي تتيحها هذه البيئة الدولية الجديدة .بمعنى ان الدول المغاربية لم ترض بالتعاون الا لصعوبة اندماجها و انضمامها الى المنظومة الاقتصادية الدولية منفردة و التعامل مع العملاق الاوربي .و عليه يتضح ان التفسير المؤسساتي الليبرالي الجديد يصلح لتفسير حالة التجربة المغاربية اكثر من اي تفسير اخر .وما يدل على صحة هذا الطرح ان الدول المغاربية اهتمت باقامة شراكة خارج مجالها المغاربي و بشكل انفرادي على حساب علاقاتها البينية و هذا ما ادى الى ضعف الارتباط و التماسك و التكامل الداخلي و انعكس ذلك على مستوى انجازات التكامل المغاربي و هو ما يصب في بوتقة واحدة الا و

هي غياب الارادة السياسية الحقيقية لدى النخب المغاربية في بناء الصرح المغاربي الموحد.و بالاضافة الى هذه الحقائق و النتائج المتوصل اليها فقد ساهمت مجموعة من العوامل و التحديات في عرقلة هذه التجربة و التي تعددت و اختلفت نذكر منها

التحديات السياسية و التي يمكن ايجاز اوجهها في

ا –طبيعة النظم السياسية المغاربية الاستبدادية المنغلقة على نفسها و هذا ما يعني غياب احد ابرز مرتكزات الطرح الوظيفي الجديد لتحقيق التكامل الا و هو توفر الديمقراطية و الاحزاب السياسية و مؤسسات المجتمع المدني القادرة على انجاح مسار التكامل.وهو الامر الذي جعل التجربة المغاربية تعرف تعثرا كبيرا حيث غلب عليها الطابع البروتوكولي الرسمي الاجوف و البيروقراطية المزمنة.

ب- النزعة القطرية الشديدة و التمسك بالسيادة و عدم التنازل ببعض الصلاحيات لصالح مؤسسات التكامل المشتركة

ج- تازم العلاقات المغاربية حيث تتميز في مجملها بالتوتر و يرجع ذلك الى مشكلة الحدود بين الجزائر و المغرب المزمنة و التي هي المشكلة الكبرى على الاطلاق و مشكلة الصحراء الغربية احد اكبر الهواجس و المصادر الرئيسية للتوترات في العلاقات بين دول المنطقة خاصة بين المغرب و الجزائر و انعكست مخلفات النزاع عكسيا على العلاقات التجارية و هنا نكون بصدد اسقاط عنصر جوهري من شروط التكامل الا و هو عنصر الاتصال بين الوحدات المشكلة للهيكل التكاملي اي العلاقات الودية السلمية بين دول التكامل و التي من شانها تسريع عملية التنمية و البناء من خلال زيادة نسبة التدفقات عبر الحدود و حركة الاشخاص و رؤوس الاموال على غرار ما يحصل في منظومة شنغن الاوربية و بالتالي فان العلاقات

السياسية في المغرب العربي هي من يتحكم في التكامل عوض المصلحة الاقتصادية و الربحية و التنافسية التي تعتبر مؤشرات اقتصادية محضة .

د- الاوضاع الامنية الداخلية لدول المغرب العربي و ما افرزته من ازمات جعلت الاهتمام بها يغلب على الاهتمام بجهود التعاون و الاندماج الاقتصادي فازمة لوكاربي في ليبيا و ازمات الربيع العربي في تونس و ليبيا مؤخرا اضافة لازمات منطقة الساحل و مالي ارهقت الجزائر في ظل غياب التضامن المغاربي حتى في سنين العشرية الدموية التي شهدتها الجزائر غيرت من اولوياتها الى ضرورة الحفاظ على كيان الدولة و كيفية منع انهيارها و تامين الحدود بدل الاقتصاد و التكامل المغاربي و هنا يمكن اسقاط فرضية ايتيزيوني في تعطيل مسار التكامل اذا اختلفت مصالح النخبة الخارجية –الو.م.ا مع مصالح النخبة الداخلية – الدول المغاربية.

2التحديات الاقتصادية و تتجلى ابرز صورها في

ا- الطبيعة الهيكلية للاقتصاديات المغاربية و اعتمادها على تصدير المواد الاولية امام غياب صناعة تحويلية و هذا ما ادى الى زيادة الاعتماد على الدول الخارجية الاوربية او امريكا و تكريس لمبدا التبعية الاقتصادية التامة للغرب.

ب- التحديات التجارية و التي تبرز في انخفاض حجم التجارة البينية للدول المغاربية و استمرار تغليب الطابع العمودي للسياسة الاقتصادية لدول المغرب العربي بدل الافقي.

ج- التحديات المالية حيث تعاني اغلب الدول المغاربية من مشكلة الديون الخارجية للمؤسسات المالية العالمية. و قد ادت هذه النشكلة الى حدوث ازمات اقتصادية و اجتماعية حادة لهذه الدول لعل ابرز صورها البطالة المقنعة.

د- قصور البنية التحتية المشتركة بين دول التكامل و تاتي في مقدمتها وسائل النقل و المواصلات و الاتصالات بوصفها تمثل الشروط المادية و التقنية للتكامل.

3-التحديات المؤسسية و التنظيمية

ا-غياب سلطة اقليمية لعل من اهم التحديات التي تواجه التكتلات الاقليمية عموما هي رفض الدول الاعضاء التخلي عن بعض صلاحياتها و سيادتها الى مؤسسة اقليمية عليا يتطلبها اقامة تكامل اقليمي ناجح حسب الطرح الوظيفي الجديد.

ب-قاعدة الاجماع تعد قاعدة الاجماع من بين احد العوامل الرئيسية التي ساهمت في تعطيل المسار التكاملي في دول المغرب العربي لانه من غير الممكن ان تحصل اغلب القرارات على اجماع كامل في ظل استمرار الخلافات المغاربية.

اذا هي كلها عوامل و تحديات اجتمعت لتساهم بالاضافة الى انعدام الارادة االسياسية الصريحة في تعطيل التكامل المغاربي و توقف قطار الوحدة.

اما فيما يخص الشق الثاني لاشكالية الدراسة و المتعلق بالتوجهات المستقبلية للتكامل المغاربي في ظل العولمة فاننا نكون في صدد الحديث عن افاق التكامل المغاربي في ظل التحديات التي تعرض عليه من البيئة الخارجية و التي لا تقل خطورة عن التحديات و المعوقات الداخلية التي كانت سببا في جمود هذا الكيان و المتمثلة في اتفاقيات الراكة مع الاتحاد الاوربي .و اذا كانت الدول المغاربية تسعى الى الاستفادة من المساعدات المالية و الفنية و الحصول على التجهيزات و السلع باسعار مقبولة بعد تفكيك الرسوم الجمركية.فان الحقيقة التي ستواجه الدول المغاربية تكمن في كيفية تعاملها مع الكم الهائل من المنتجات التي سوف تغزو اسواقها دون ان يكون لها ما يوازن ذلك اي منافسة المنتوج المحلي ما يخلق مضاعفات

غاية في الخطورة على موازين المدفوعات و الصناعات الداخلية المحلية التي تفتقد الى القدرة على التنافس .وهذا الوضع سوف يؤدي حتما الى افلاس المؤسسات الاقتصادية المحلية تاركة السوق للمنتجات الاوربية و المحصلة ستظهر في ارتفاع معدلات البطالة و تدني المستوى المعيشي و الفقر.

والواقع ان الشراكة مع الاتحاد الاوربي او الولايات المتحدة الامريكية في اطار التبعية اللامشروطة يهدف لخدمة مصالح الدول الاوربية او امريكا بالدرجة الاولى و هدفه جعل المنطقة المغاربية سوقا حرة و مفتوحة امام الغزو الاقتصادي الاوربي –الامريكي و عليه فالوحدة المغاربية في ظل نظام اقتصاد السوق لم يعد مطلبا بل ضرورة قصوى و ملحة لا مفر منها وهي تملك موارد و عوامل تجمعها اكثر مما تفرقها و تفوق امكانات الاتحاد الاوربي الذي نهض من خراب الحرب العالمية الثانية و انطلق من رحم معاناة و مخلفات الحرب الباردة.

و الوسيلة لتحقيق كل هذا هي تجاوز سلسلة الاخفاقات من خلال وضع استراتيجية بديلة تتماشى و ديناميكية العولمة و مؤسساتها للوصول الى حجم تبادل تجاري اكبر من خلال تحرير الاسواق و خلق التنافسية و اعطاء الافضلية للسوق المغاربية و الغاء الحواجز الجمركية و الرسوم و فتح الحدود و تحديد الاولويات الاقتصادية ووضعها على راس الاولويات لتكون قادرة على مواجهة التكتلات المنافسة للكيان المغاربي و التفاوض من موقف قوة لانه لا مكان للدول منفردة في اطار العولمة التي لا تعترف الا بالكيانات و التكتلات و الاحلاف و قانونها الاول و الاخير –البقاء للاقوى.

اما اذا استمرت الدول المغاربية بالتعامل بشكل انفرادي كما يفعل المغرب تارة مع الاتحاد الاوربي و تارة مع دول مجلس التعاون الخليجي و تونس مع تركيا و الجزائر مع الصين و غيرها من مظاهر اللامبلاة بالوحدة المغاربية فلا نستبعد الوصول الى نقطة الافلاس مثلما وصلت اليه اليونان رغم انها تحت لواء

الاتحاد الاوربي الذي لا يعترف بالضعيف حتى لو كان اوربيا فما بالك بدولنا المغاربية التي لا زالت تفضل منطق الضحية و الجلاد الاوربي-الامريكي .

الملاحق

بطاقات هوية الدول المغاربية*

الجزائر

بطاقة هوية

العاصمة: الجزائر

المساحة: 2381741 كلم^2

العملة: الدينار.

اللغة: العربية و الأمازيغية.

رئيس الدولة: عبد العزيز بوتفليقة.

طبيعة الدولة: جمهورية.

تاريخ الاستقلال: 5جويلية 1962.

بعض الأرقام:

السكان (سنة 2003): **31.9 مليون نسمة**

***النمو السنوي:**

1975-2003: **2.5%**

2003-2015: **1.5%**

***أمية الكبار** (اكبر من **15** سنة): **30.2%**

***النسبة المئوية للتمدرس** (بإدماج كل الأطوار التعليمية) : **74%** (2003/2002)

الناتج الداخلي الخام: 66.5 مليار دولار **US** (2003)

خدمة الديون (% من الناتج الداخلي الخام) : **6.5%**

النفقات العمومية (% من الناتج الداخلي الخام –لعام **2003**):

***التعليم: 5.3%**

***الصحة العمومية: 3.2%**

***النفقات العسكرية: 3.3%**

تونس

بطاقة هوية

العاصمة: تونس

المساحة: 163610 كلم^2

العملة: الدينار.

اللغة: العربية و الفرنسية.

رئيس الدولة: زين عابدين بن علي.

طبيعة الدولة: جمهورية.

تاريخ الاستقلال: 20مارس1956.

بعض الأرقام:

السكان (سنة 2003): **9.9** مليون نسمة

***النمو السنوي:**

1975-2003: **2.6%**

2003-2015: **1.0%**

***أمية الكبار** (أكبر من **15** سنة) : **25.7%**

***النسبة المئوية للتمدرس** (بإدماج كل الأطوار التعليمية) : **74%** (2003/2002)

الناتج الداخلي الخام: 25.0 مليار دولارUS (2003)

خدمة الديون % من الناتج الداخلي الخام : 6.4%

النفقات العمومية (% من الناتج الداخلي الخام–لعام 2003):

***التعليم: 6.4%**

***الصحة العمومية: 2.9%**

***النفقات العسكرية: 1.6%**

المملكة المغربية

بطاقة هوية

العاصمة: الرباط

المساحة: 446550 كلم^2

العملة: الدرهم.

اللغة: العربية الأمازيغية و الفرنسية و الاسبانية في طنجة.

رئيس الدولة: محمد السادس.

طبيعة الدولة: مملكة.

تاريخ الاستقلال: 3 مارس 1956.

بعض الأرقام:

السكان (سنة 2003): 30.6 مليون نسمة

*النمو السنوي:

2003-1975: 2.0 %

2015-2003: 1.4%

*أمية الكبار (اكبر من 15 سنة) : 49.3%

*النسبة المئوية للتمدرس (بإدماج كل الأطوار التعليمية): 58% (2003/2002)

الناتج الداخلي الخام: 43.7 مليار دولارUS (2003)

خدمة الديون % من الناتج الداخلي الخام : 9.8%

النفقات العمومية (% من الناتج الداخلي الخام–لعام 2003):

* التعليم:6.5%

*الصحة العمومية: 1.5%

*النفقات العسكرية: 4.2%

ليبيا

بطاقة هوية

العاصمة: طرابلس

المساحة: 1759540 كلم^2

العملة: الدينار.

اللغة: العربية .

رئيس الدولة: قائد الثورة الليبية معمر القذافي.

طبيعة الدولة: جماهيرية.

تاريخ الاستقلال: 24 ديسمبر1951.

بعض الأرقام:

السكان (سنة 2003): **5.6** مليون نسمة

***النمو السنوي:**

1975-2003: **3.0%**

2003-2015 : **1.8 %**

***أمية الكبار** (اكبر من **15** سنة) : **18.3%**

***النسبة المئوية للتمدرس** (بإدماج كل الأطوار التعليمية): **96%** (2003/2002)

الناتج الداخلي الخام بالنسبة لكل فرد:6697 دولار (1999)

النفقات العمومية (% من الناتج الداخلي الخام–لعام 2003):

***الصحة العمومية: 1.6%**

***النفقات العسكرية: 2.0%**

موريتانيا

بطاقة هوية

العاصمة: نواكشوط

المساحة: 1025520 كلم^2

العملة: لوفيبا.

اللغة: العربية و الفرنسية.

رئيس الدولة: معاوية ولد سيد أحمد الطايع.

طبيعة الدولة: جمهورية.

تاريخ الاستقلال: 28 نوفمبر 1960.

بعض الأرقام:

السكان (سنة 2003): 2.9 مليون نسمة

***النمو السنوي:**

1975-2003: **56 %**

2003-2015: **2.7%**

***أمية الكبار (أكبر من 15 سنة) : 48.8%**

***النسبة المئوية للتمدرس** (بإدماج كل الأطوار التعليمية): **45%** (2003/2002)

الناتج الداخلي الخام :1.1مليار دولار US (2003)

خدمة الديون % من الناتج الداخلي الخام : 5.0%

النفقات العمومية (% من الناتج الداخلي الخام–لعام 2003):

***الصحة العمومية: 2.9%**

***النفقات العسكرية: 1.6%**

* **Source** : **l'état du monde 1998, Annuaire économique et géopolitique mondial**, Paris : La Découverte, 1997, p.326 ; PNUD : **Rapport mondial sur le développement humain 2005**, Paris : ECONOMICA, 2005, pp.231-268,278-280,296-298.

الملحق رقم 02

معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي(*)

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية

وفخامة السيد زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية

وفخامة السيد الشاذلي بن جديد، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،

وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

(*) نص المعاهدة التي وقعت بمراكش في 10 رجب 1388 الموافق ل 17 فبراير 1989 مع التعديلات التي أدخلت على بعض بنودها من طرف مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي.

الملاحق

- إيمانا منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة.

- واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة لتسيير تدريجيا نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها.

- ووعيا منهم بما سيترتب على هذا الاندماج من أثار تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزنا نوعيا يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في العالم.

- وإدراكا منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق انجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

- وتعبيرا عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلا لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقا نحو اتحاد أوسع يشمل دولا أخرى عربية وافريقية.

الملاحق

اتفقوا على ما يلي:

المادة الأولى:

- ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى: اتحاد المغرب العربي.

المادة الثانية:

يهدف الاتحاد إلى:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع على العدل والإنصاف.
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها.

المادة الثالثة:

- تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:
- **في الميدان الدولي:** تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق يقوم على أساس الحوار.
- **في الميدان الاقتصادي:** تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.
- **في الميدان الثقافي:** إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته والى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ

هذه الأهداف خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

المادة الرابعة:

- يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه.
- تكون رئاسة المجلس لمدة سن واحدة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

المادة الخامسة:

يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية مرة كل سنة وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

المادة السادسة:

لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

المادة السابعة:

للوزراء الأولين للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة الثامنة:

- يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

الملاحق

المادة التاسعة:

– تعين كل دولة عضوا في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الاتحاد، تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد، تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

المادة العاشرة:

– يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها ([2]).

المادة الحادية عشرة:

– يكون للاتحاد أمان عامة قارة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مقرها ومهامها. كما يعين أمينا عاما لها([3]).

المادة الثانية عشر:

– يكون للاتحاد مجلس شورى يتألف من عشرين عضوا عن كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء([4]) أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة.

– يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.

– يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.

– يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة ([5]).

---

[2] أحدث مجلس الرئاسة أربع لجان وزارية متخصصة، وهي: لجنة الأمن الغذائي ولجنة الاقتصاد والمالية ولجنة البنية الأساسية ولجنة الموارد البشرية.

[3] حدد مقر الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي بالمملكة المغربية (الرباط)

[4] ثم رفع عدد الأعضاء إلى ثلاثين عضوا عن كل دولة ، وفقا للنظام الداخلي للمجلس.

[5] حدد مقر مجلس الشورى بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

الملاحق

المادة الثالثة عشر:

– تكون للاتحاد هيئات قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.

– تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقا لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية.

– كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.

تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة، ويكون النظام الأساسي جزءا لا يتجزأ من المعاهدة.

– يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانيتها(6)

المادة الرابعة عشرة:

– كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

المادة الخامسة عشرة:

– تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.

– كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

6) حدد مقر الهيئة القضائية بالجمهورية الإسلامية الموريتانية.

المادة السادسة عشرة:

- للدول الأعضاء حرية إبرام أية اتفاقية فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

المادة السابعة عشرة:

- للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الإفريقية أن تنظم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

المادة الثامنة عشرة:

- يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

المادة التاسعة عشرة:

- تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقا للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.

- وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد: 1909هـ 1398 والموافق 17 فبراير (الفوار) 1989م.

عن المملكة المغربية
الحسن الثاني

عن الجمهورية التونسية
زين العابدين بن علي

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الشاذلي بن جديد

عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
معمر القذافي

عن الجمهورية الاسلامية الموريتانية
معاوية ولد سيدي أحمد الطايع

الملحق رقم 03

عولمة المبادلات

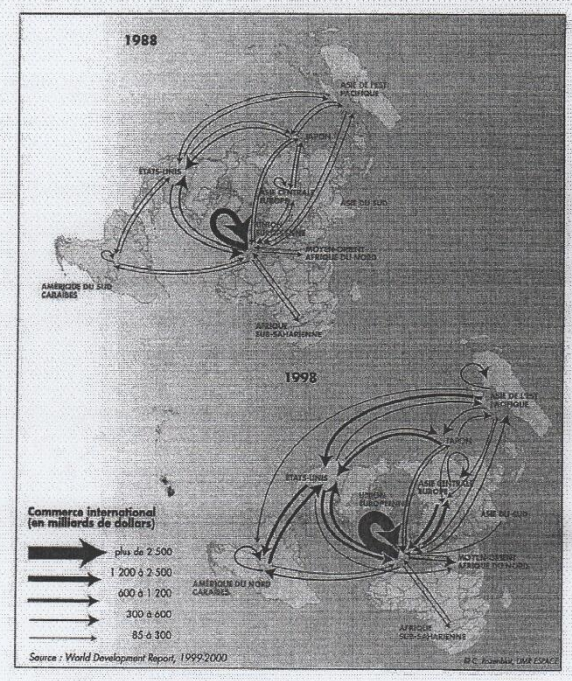

1. — Les échanges du commerce international

La plupart des pays se situent dans les pointes extrêmes des triangles, c'est-à-dire qu'ils échangent majoritairement avec une des trois zones. Il s'agit *de leur propre zone*, avec quelques exceptions.

M@ppemonde 75 (2004.3) http://mappemonde.mgm.fr/num3/art04302.html

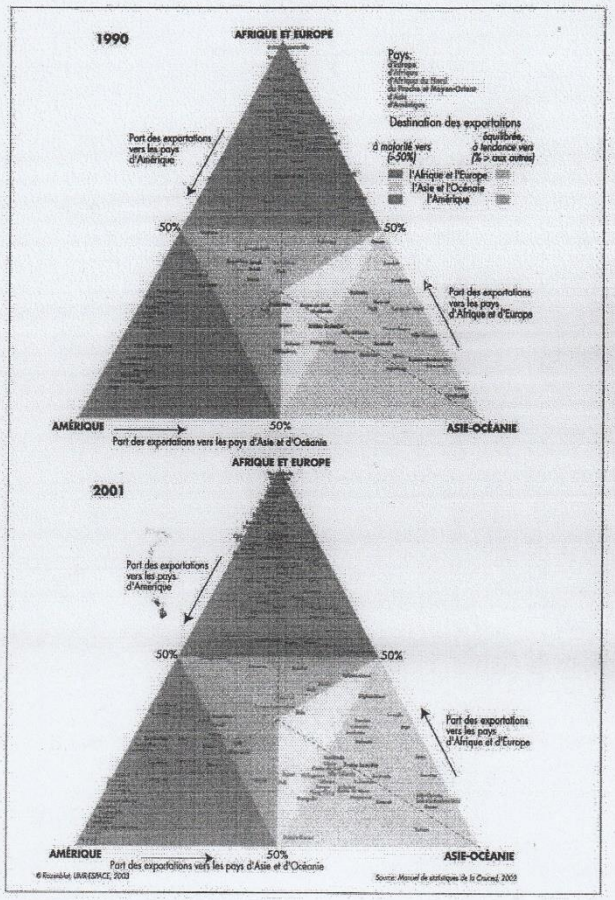

2a. — Destination continentale des exportations

Mappemonde 75 (2004.3) http://mappemonde.mgm.fr/num3/art04302.html

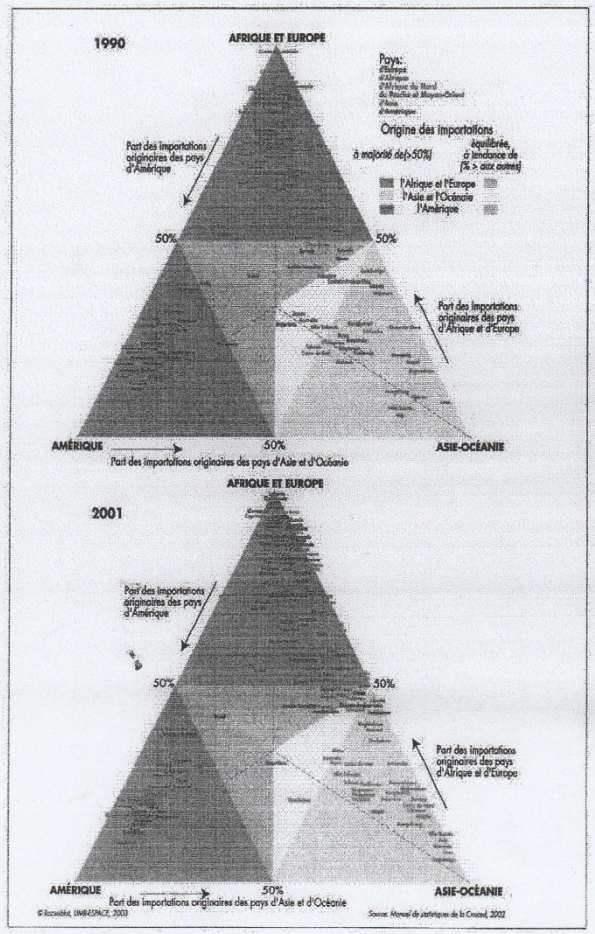

2b. — Origine continentale des importations

M@ppemonde 75 (2004.3) http://mappemonde.mgm.fr/num3/art04302.html

الملاحق

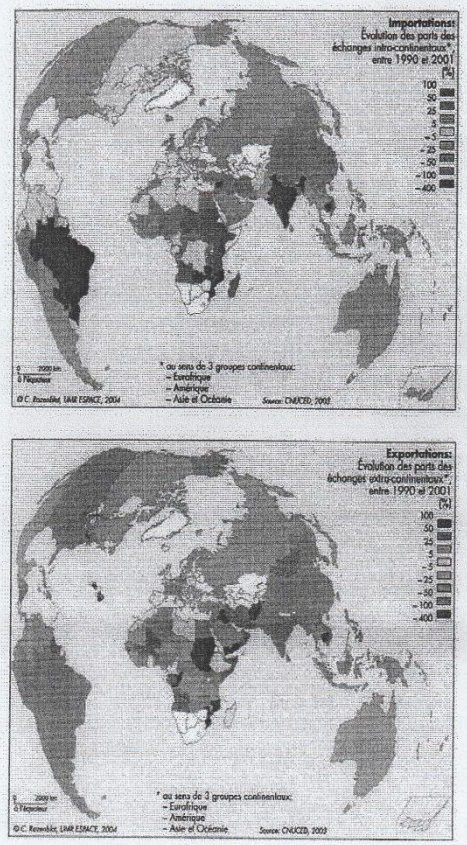

3. — Évolution des importations et des exportations extra-continentales 1990-2001

M@ppemonde 75 (2004.3) http://mappemonde.mgm.fr/num3/art04302.html

الملحق رقم 04:

بعض اتفاقيات الاندماج الإقليمي

في هذا الملحق: أولا اسم الاتفاقية متبوعا بنوعها (سوق مشتركة-اتحاد جمركي-اتفاق تجارة حرة..الخ) ثم ما يحكمها من مواد (الجات – منظمة التجارة العالمية). (المادة 24 من اتفاقية الجات، تذكر الشروط التي يجب أن تقوم عليها اتفاقيات التجارة الحرة أو الاتحادات الجمركية. كما أن بند التفعيل لاتفاقيات الجات قد وافق في عام 1971 على السماح للأعضاء بمنح الدول النامية معاملة مختلفة ومميزة دون الرجوع في ذلك إلى أطراف الاتفاقية الأخرى). و السنوات المذكورة هي كما وردت للجات أو المنظمة العالمية للتجارة العالمية، و التاريخ المذكور هو تاريخ التأسيس.

اتفاقيات الاندماج الإقليمي بين دول متقدمة و دول نامية:

الاتحاد الأوروبي : سوق مشتركة، المادة 24، و اسمه السابق الاتحاد الاقتصادي الأوروبي، و الوحدة الأوروبية(1957): بلجيكا، و فرنسا، و ألمانيا، و ايطاليا، و لوكسمبورغ، و هولندا 1973، الدنمرك و ايرلندا و المملكة المتحدة 1981، و اليونان 1986، و البرتغال و اسبانيا 1995، و النمسا و فنلندا و السويد.

المنطقة الاقتصادية الأوروبية: منطقة تجارة حرة، المادة 24، 1994، الاتحاد الأوروبي، ايرلندا ، و لشتنستين،و النرويج.

المنطقة الاقتصادية الاورومتوسطية: منطقة تجارة حرة، المادة24، اتفاق تبادل ، 1995، الاتحاد الأوروبي، تونس،1996 الاتحاد الأوروبي و المغرب.اتفاقية الاتحاد الأوروبي مع أوروبا الشرقية: منطقة تجارة حرة، المادة 24، 1994، مع المجر و بولندا 1995، و بلغاريا و جمهورية التشيك، و استونيا، و لاتفيا، و لتوانيا، و رومانيا، و جمهورية السلوفاك، و سلوفانيا.

اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية: منطقة تجارة حرة، المادة 24، و هو امتداد لاتفاق كندا و الولايات المتحدة للتجارة الحرة عام 1989، كندا و المكسيك و الولايات المتحدة 1994.

التعاون الاقتصادي الآسيوي الباسيفيكي: اتفاق إقليمي بدون أولويات، لم يسجل بمنظمة التجارة العالمية، 1989، استراليا، بروناي دار السلام، كندا، اندونيسيا، اليابان، جمهورية كوريا، و ماليزيا، و الفلبين، و نيوزيلندا، و سنغافورة، و تايلاند و الولايات المتحدة،1991 الصين، هونج كونج، و تايوان،1993، و المكسيك، و باوبوا نيو جينيا، 1994، و شيلي،1998، و بيرو و الاتحاد الروسي، و فيتنام.

أمريكا الجنوبية و الكاريبي:

الملاحق

معاهدة أنديان: اتحاد جمركي، بند التفعيل(الجات)، 1969 (أعيد إحياءها عام 1991) بوليفيا، كولومبيا، إكوادور، بيرو، فترويلا.

السوق المشتركة لأمريكا الوسطى: اتحاد جمركي ، المادة 24، 1960، (أعيد الإحياء عام 1993)، السلفادور، جواتيمالا، هندوراس، نيكاراجوا، 1962، كوستاريكا.

السوق الجنوبية المشتركة: اتحاد جمركي، بند التفعيل، 1991، الأرجنتين، و البرازيل و باراجواي، و أوروجواي.

مجموعة الثلاث: منطقة تجارة حرة، بند التفعيل، 1995، كولومبيا و المكسيك و فترويلا.

اتحاد تكامل أمريكا اللاتينية: بند التفعيل،و الاسم الرسمي هو منطقة أمريكا الجنوبية للتجارة الحرة، المادة 24، 1996، و أعيد إحياءها باسم اتحاد تكامل أمريكا اللاتينية عام 1980، الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، شيلي، كولومبيا، الإكوادور، المكسيك، و باراجواي، و بيرو، و أوروجواي، وفترويلا.

الاتحاد الكاريبي و سوقه المشتركة: اتحاد جمركي، المادة 24، أنتيجوا، بربودا، بربادوس، جاميكا، جرينادا، مونتسارات، سان لويشيا، و فنيسنت، و جرينادير، 1993، و البهامز(مشتركة في الاتحاد الكاريبي و غير مشتركة في سوقه المشتركة).

إفريقيا:

مبادرة الحدود المتداخلة: إطار عمل لتوحيد السياسات، بتمويل من صندوق النقد الدولي، و البنك الدولي، و التحاد الأوروبي، و بنك التنمية الإفريقي، غير مسجل في منظمة التجارة العالمية،1992، بروندي، كومورس، كينيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، ناميبيا، رونداً، سيشل، سوازيلاند، تترانيا، أوغندا، زامبيا، زمبابوي. **تعاون شرق إفريقيا:** بند التفعيل، سمي سابقا إتحاد شرق إفريقيا، 1967، و تفكك عام 1977، و أعيد إحياءه عام 1996، كينيا، تترانيا، أوغندا.

الاتحاد المالي و التجاري لوسط إفريقيا: اتحاد جمركي، بند التفعيل، 1999، الكاميرون، جمهورية وسط إفريقيا، جمهورية الكونغو، الجابون، 1989، غينيا الاستوائية.

الاتحاد الاقتصادي لدول غرب إفريقيا: منطقة تجارة حرة، بند التفعيل، 1975، بينين، بوركينافاسو، ساحل العاج، جامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، موريتانيا، النيجر ، نيجريا، السنغال، سيراليون، توجو.

السوق المشتركة لشرق و جنوب إفريقيا: منطقة تجارة حرة، بند التفعيل،1993، انجولا، بورندي، جيبوتي، جمهورية مصر العربية، إثيوبيا، كينيا، ليسوتو، ملاوي، موريشيوس، موزنبيق، رواندا، الصومال، السودان ، سوازيلاند، تترانيا، أوغندا، زامبيا، زمبابوي.

مفوضية المحيط الهندي:برنامج تكامل إقليمي لتنمية التجارة، لم يسجل في منظمة العالمية للتجارة، 1982،

الملاحق

كومروس، مدغشقر، موريشيس، سيشل، اتحاد جنوب إفريقيا للتنمية: بند التفعيل، معروف سابقا باسم مؤتمر جنوب إفريقيا للتنمية و التعاون،1980، انجولا بتسوانا، ليسوتو، مالاوي، موزنبيق، سوازيلاند، تترانيا، زامبيا، زيمبابوي،1990، ناميبيا 1994، جنوب إفريقيا 1995، موريشيوس 1998، جمهورية الكنغو الديمقراطية، الكنغو، سيشل.

الاتحاد الاقتصادي و النقدي لغرب إفريقيا: اتحاد جمركي، بند التفعيل، الاسم السابق اتحاد غرب إفريقيا الاقتصادي، 1973، 1994 بينين، بوركينافاسو، ساحل العاج، مالي، النيجر، السنغال، توجو،1997، غينيا بيساو.

اتحاد دول البحيرات العظمى: لدعم التكامل الإقليمي و التعاون الاقتصادي ، غير مسجل في منظمة التجارة العالمية ،1976، بورندي، جمهورية الكنغو الديمقراطية، رواندا.

أوروبا:

منطقة التجارة الحرة لوسط أوروبا:1993-1996 و جمهورية التشيك، المجر، بولندا، جمهورية السلوفاك، سلوفانيا، 1997، رومانيا 1999، بلغاريا.

لجنة التعاون الاقتصادي المشترك: (معروفة بالكوميكون) 1949، بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، المجر، بولندا، رومانيا، الاتحاد السوفيتي، 1949، ألبانيا، 1950، جمهورية ألمانيا الديمقراطية، 1962، منغوليا، 1972، كوبا 1978، فيتنام. و قد حضرت الصين اجتماعات كمراقب فيما بين 1950-1961 و كانت هناك مباحثات لجمهورية يوجوسلافيا حول كونها دولة متعاونة عام 1964، اتفاق مشترك بين دول اتفاقية التجارة الحرة لوسط أوروبا و دول البلطيق.

لشرق الأوسط و آسيا:

اتحاد جنوب شرق أسيا(آسيان): 1967. 1977، و اتفاقية آسيان للتجارة، بند التفعيل،1992، و منظمة التجارة الحرة في آسيان، بند التفعيل ، اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، و سنغافورة تايلاند، 1994، بروناي دار السلام، 1995، فيتنام،1997، جمهورية ليو الديمقراطية الشعبية، مينمار، 1999، كمبوديا.

السوق العربية المشتركة: الهدف على المدى الطويل هو الاتحاد الجمركي، المادة 24، 1964، اتفاق اتحاد اقتصادي، بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية.

مجلس التعاون الخليجي:بند التفعيل، 1981، البحرين، الكويت، عمان، قطر، السعودية، الإمارات العربية المتحدة.

اتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي: اتفاق تميز تجاري، بند التفعيل، 1995، بنجلاديش، بوتان، الهند، المالديف، نيبال، باكستان، سريلانكا.

المصدر: البنك الدولي، **2003**.

الملحق رقم 05

إعلان برشلونة*

إعلان برشلونة الذي تم تبنيه في المؤتمر الأورو – متوسطي في 27 و 28 نوفمبر 1995.

الوزراء .. المشاركون في المؤتمر الأوروبي – المتوسطي في برشلونة:

- شددون على الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط ومدفوعون بالإرادة لإعطاء علاقتهم المستقبلية بعدا جديدا، يرتكز على تعاون شامل ومتضامن على مستوى الطبيعة الممتازة لعلاقات سبكها الجوار والتاريخ؛
- مدركون بأن الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة تشكل، على جانبي البحر الأبيض المتوسط تحديات مشتركة تتطلب حلا شاملا ومنسقا؛
- مصممون من أجل هذا على خلق إطار متعدد الأطراف ودائم لعلاقاتهم، يرتكز على روح المشاركة مع احترام ميزات وخواص وقيم كل المشاركين؛
- معتبرون هذا الإطار المتعدد الأطراف كمكمل لتوطيد العلاقات الثنائية وذي ذاتية سيتم التركيز عليها بإتمام اتفاقات تجمع أوروبية – متوسطية وعلى ضوء خلاصات المجلس الأوروبي، بإنجاز بدء التنفيذ الكامل للاتحاد الجمركي مع تركيا والتوسيع المتوقع للاتحاد الأوربي نحو الجنوب بما يخص قبرص ومالطا، الذي من شأنه توطيد البعد المتوسطي لهذا الاتحاد؛
- مشددون على أن هذه المبادرة الأوروبية – المتوسطية لا تهدف إلى الحل محل المبادرات الأخرى المباشر بها من أجل السلام والاستقرار والنمو في المنطقة، ولكن ستساهم في دفع هذه إلى الأمام. يدعم المشاركون تحقيق تسوية سلام عادلة وشاملة ومستديمة في الشرق الأوسط ترتكز على القرارات الملائمة لمجلس أمن الأمم المتحدة وعلى المبادئ المذكورة في الدعوة إلى مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط؛
- مقتنعون بأن الهدف العام الذي يقضي بجعل البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من شأنهما تأمين السلام والاستقرار والازدهار، يفرض توطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ونموا اقتصاديا واجتماعيا مستديما ومتوازنا ومكافحة الفقر وتنمية أفضل للتفاهم بين الثقافات، كلها عناصر رئيسية للشراكة.
- يوافقون على إقامة شراكة عامة أوروبية – متوسطية، بين المشاركين عبر حوار سياسي معزز وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي وإضفاء أكبر على قيمة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية. وتشكل هذه المحاور الجوانب الثلاثة للشراكة الأوروبية – المتوسطية.

شراكة سياسية وأمنية: تعريف مجال مشترك من السلام والاستقرار:

يعبر المشاركون عن قناعتهم بأن السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يشكلون مكسبا مشتركا يتعهدون على تشجعيه وتوطيده بكل الوسائل التي بحوزتهم. من أجل هذا يوافق المشاركون على قيادة حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على الاحترام للمبادئ الجوهرية للقانون الدولي ويعيدون التأكيد على عدد من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي.

* المصدر : http://www.euromedrights.net/english/barcelona-prcess/barcelone-declaration.html

الملاحق

3- المؤسسات الاتحادية :

الاجتماعات	الدورة	المكان	التاريخ
- مكتب مجلس الشورى	17	الرباط	2004/06/10-09
- اجتماع مجلس الشورى	6	تونس	2005/6/2-1
- اجتماع مشترك لمجلس الإدارة والمجلس العلمي للأكاديمية المغاربية للعلوم		طرابلس	2004/07/12-11
- الهيئة القضائية	16	الوالكنوط	2004/09/09-08

قائمة المصادر و المراجع

باللغة العربية

1الكتب

1-مات روبسون لجديد.هل هو مقدمة للنظام الالهي. ترجمة علي الكوري لبنان بيروت دار الكتاب 2001

عبد الإله بلقزيز: " العولمة والهوية الثقافية " في: العرب والعولمة – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت.

1999

2- جيمس روزناو: ديناميكية العولمة نحو صياغة عملية – قراءات استراتيجية – مركز والاستراتيجية بجريدة الأهرام – 1997. -3الدراسات السياسية

الفن توفلر: حضارة الموجة الثالثة – ترجمة: عصام الشيخ قاسم – الدار الجماهيرية – 4-بنغازي.1990

فرنسيس فوكوياما: نهاية التاريخ وخاتم البشر – ترجمة حسين أحمد أمين . مركز الأهرام 51993للترجمة والنشر – القاهرة

6-السيد يس: في مفهوم العولمة – في: ندوة العرب والعولمة – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – يونيو 1998 ،

نهاية التاريخ أم البحث عن طريق جديد " ترجمة: أشرف الصباغ – الثقافة العالمية ، العدد للثقافة والفنون والآداب – الكويت ، ديسمبر 1997 857 – المجلس الوطني

8- إبراهيم توهامي، د- إسماعيل قيرة، د- عبد الحميد دليمي، العولمة والاقتصاد غير الرسمي (قسنطينة: دار الهدى للطباعة والنشر، 2004)

-9د. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية (القاهرة: الدار المصرية، اللبنانية، 2005)،

10

فرنسيس جيرو نيلام، الاقتصاد الدولي، نقله إلى العربية د. محمد عزيز د.محمود سعيد الفاخري، الطبعة الأولى (ليبيا: منشورات جامعة قاريونس. بنغازي، 1991

. د.فؤاد أبوستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 200411)

12إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002)،

13حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر (القاهرة: دار الفكر العربي، 1998)،

14أسامة المجذوب، العولمة و الإقليمية (القاهرة:الدار المصرية اللبنانية، 1999)،

15غسان السنو، أحمد الطراح، العولمة والدولة، الوطن والمجتمع العالمي (بيروت: دار النهضة العربية، 2002)،*

16محمد الجديدي ،الموارد الطاقوية و المنجمية عامل للإدماج الاقتصادي التكاملي المغاربي في أفاق و مراحل بناء المغرب العربي ،تونس ،مركز الدراسات و الأبحاث الاقتصادية و الاجتماعية 1989،.

17مصطفى الكثيري الخصوصية التاريخية و الحظارية لبلدان المغرب العربي و مدى انعكاساتها على التنمية الادارية ،صادر عن المنطقة العربية للعلوم الادارية الاردن ،مطبعة الشرق الاوسط 1986،

18ناصر بورنان ،الاندماج الاقتصادي لدول المغرب العربي ،ماهي افاق التعاون بين تونس و المغرب ،المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية ،العدد12،1988 ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،ة

19عبد الحميد ابراهيمي المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الاولى ،ديسمبر 1996 بيروت ،لبنان ،

20صالح صالحي، الإتحاد المغاربي: الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة. في:
. التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية. [د.م.ن] : دار الهدى، 2005 ،

21موريس شيف ول، ألن وينتزر، التكامل الإقليمي والتنمية] .د.م.ن : [البنك الدولي،

2003

22

عدلي حسين ،المن القومي و الاستراتيجية تحقيقه ،القاهرة ،مطابع الهيئة المصرية العامة 1988.

23

مفيد شهاب ،المنظمات الدولية ،القاهرة ،المطابع المصرية ،1986

روبرت ماكنمار ،جوهر الامن ،ترجمة يوسف شاهين ،القاهرة ،دار الكتاب ،1981

25ابراهيم العيسوي ،قياس التبعية في الوطن العربي ،مشروع المستقبلات البديلة ،في اليات التبعية في الوطن العربي ،بيروت ،م ود و ع

26سعيد الشويجي عبد المولى ،المتغيرات الدولية و انعكاساتها على الامن العربي ،الرياض ،المركز العربي للدراسات الامنية و التدريب ،1992 ،

27عمر عبد الله كامل الامن العربي من منظور اقتصادي ،في الأمن العربي التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية ،باريس مركز الدراسات العربي الأوربي ،1996 ،

28مطيع المختار ،البناء الحقوقي للنظام العربي ،عناصر من اجل بلورة الامن القومي العربي ،مجلة الوحدة المغربية ،العدد 28،جانفي 1997.

29عبد الاله بلقزيز ،الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي ،العوائق و الممكنات المسالة الديمقراطية في الوطن العربي ،بيروت ،ط 1،مركز دراسات الوحدة العربية ماي ،2000،

عبد الله ساعف ،الخلافات السياسية العربية ،وتاثيرها على الاستقرار الامني ،بيروت ،م د و ع ،ط1،2000

31عبد الخالق عبد الله ،التتبعية و التتبعية الثقافية ،مناقشة نظرية ،في الثقافة و المثقف في الوطن العربي ،بيروت ط1 ،مزكز دراسات الوحدة العربية ،1992.

32حمد عابد الجامدي, وحدة المغرب العربي ط1 بيروت :مركز:

دراسات الوخدة العربية 1987

33- عبد الحميد براهيمي ،المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية ،مركز دراسات الوحدة العربية ط1 ،ديسمبر 1996 بيروت ،لبنان ،

حسين بوقارة، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي

35جمال عمورة، هلال رحمون، المنطقة العربي وصراع المصالح الإقتصادية. في : التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية. [د.م.ن] : دار الهدى، 2005 ،

36منصف السليمي ،اعلان الدار البيضاء ،تسوية بين مطلب سياسي و مصالح الاقتصادي ،المستقبل العربي ،العدد19،مارس1995

37شهاب الدين فتحي ،المشروع الشرق الاوسطي مصر ،دار البشير الثقافة ،،1998.

38وسام جميل ،الشرق الاوسطية ، نظام سياسي اقتصادي و لمصلحة من ،في الشرق الاوسطية و تاثيرها على الامن القومي العربي

39علي الكنز "مشروع الاورومتوسطي بين الواقع والخيال في العلاقات العربية الأوربية قراءة نقدية ،القاهرة ، دار الأمين ،2002

40 إبراهيم سعد الدين وآخرون، التنمية العربية .بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1989

41

كلينتون بيل، جور آل، رؤية لتغيير أمريكا : الإهتمام بالناس أولا. القاهرة : مركز الأهرام للترجمة،1992

المقالات و الدراسات

42

العولمة جريمة تذويب الاصالة.عبد النور شاهين.الكويت.مجلة المعرفة.العدد 48الصادر ب 8-2-2004

43

مجلة حصاد الفكر، العدد 135، جماد الأول 1424هـ - 2003م، عرض لكتاب بدائل العولمة للدكتور سعيد اللاوندي، عرض عبدالباقي حمدي،

44نهاية التاريخ أم البحث عن طريق جديد " ترجمة: أشرف الصباغ – الثقافة العالمية ، العدد 85 – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت ، ديسمبر 1997 .

45د. مصطفى العبد الله الكفري " العولمة الهاجس الطاغي في المجتمعات العربية "الفكر السياسي، العددان الثامن عشر والتاسع عشر، ،2003 .

46- عبد المنعم السيد علي" العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين التبعية ولاحتواء والتكامل الاقتصادي العربي" ،المستقبل العربي، العدد ،290 ،2003.

47-عبد المنعم السيد علي العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين التبعية ولاحتواء والتكامل الاقتصادي العربي المستقبل العربي العدد 290 .

48- مصطفى مجدي الجمال " تأملات في إيديولوجيا التدخل الإنساني الدولي "دراسات استراتيجية، العدد الثاني، 2001، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية / جامعة دمشق

49- د . حازم الببلاوي، "النظام الاقتصادي الدولي المعاصر"، عالم المعرفة ص198-199 العدد 257

-50

د. محمد أحمد السامرائي، " العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي "، الفكر السياسي، العدد (14

51 - د .علي عقلة عرسان،" العولمة والثقافة "، الفكر السياسي، العددان (4 – 5)

52 - د. حسن حنفي، " الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية"، الفكر السياسي العددان (4 – 5)

3 5- د. تركي صقر ،" الإعلام العربي وتحديات العولمة "، وزارة الثقافة، دمشق، 1998

54- د .سعيد يعقوب" الصهيونية والعولمة"، الفكر السياسي، العدد السادس عشر، 2002 ،

56 - د. علي عقلة عرسان " العولمة والثقافة الفكر السياسي العدد(4-5)1999

57

محمد أحمد السامرائي، " العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي "، الفكر السياسي العدد 14

-58

أحمد عبد الرحمن، العولمة: مظاهرها ومسبباتها، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 26 ، الكويت، 1998

59ناصر بورنان ،الاندماج الاقتصادي لدول المغرب العربي ،ماهي افاق التعاون بين تونس و المغرب ،المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية ،العدد12،1988 ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر

60-عبد الله اسكمدر ،الاتحاد المغاربي و التحري الكبير ،مجلة الحياة 1999/02/17 تونس

61-مطيع المختار ،البناء الحقوقي للنظام العربي ،عناصر من اجل بلورة الامن القومي العربي ،مجلة الوحدة المغربية ،العدد 28،جانفي 1997،

صالح باي ،من اجل إيجاد آليات للقضاء على أمية 80 مليون عربي في جريدة الجزائر 62- العدد 39، الخميس 26 فيفريnews2004

63-إبراهيم قويدر ،العمالة العربية على مشارف القرن الحادي و العشرين ،معالم الواقع و تحديات المستقبل ،شؤون عربية ،عدد 103 سبتمبر 2000

64-الهواري عدي ، عود على بدئ بين الجزائر و المغرب :الاخوة المستحيلة لموند ديبلوماتيك ،النسخة العربية الصادرة عن جديد النهار اللبنانية ،ديسمبر 1999.

1-محمد الأشهب ،الخلاف المغربي الجزائري حول الصحراء المغربية تصعيد المواجهة و العودة إلى نقطة الصفر،صحيفة الحياة 2004/10/7 ،

66-مصطفى بن شنان، << الأمن والتعاون في حوض المتوسط >>، مجلة انتقالية واستشفاف. ربع سنوية. العدد 2. 2001,

67-وليام زرتمان، << الولايات المتحدة الأمريكية : المصالح والآفاق >> ، مجلة انتقالية واستشفاف. العدد3 .2001

68-ايان ليتسر، << دور المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط ومكانتهما في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية >>. 2001 ، ص ص، 08،09 . مجلة انتقالية واستشفاف. العدد 3

منصف السليمي ،اعلان الدار البيضاء ،تسوية بين مطلب سياسي و مصالح الاقتصادي * ،المستقبل العربي ،العدد19،مارس1995

69-فؤاد وليد التطبيع مع دولة اسرائيل حلقة اساسية في مخططات الامبريالية بالمنطقة في جريدة المناظل ، العدد 06 ، الاربعاء 2005/05/18 ، من الموقع الالكترونيwww.al_monadhil.inf

-70

1-محمد الأطرش حول التوحيد الاقتصادي العربي و الشراكة الاوروميتوسطية المتوسطية الالمستقبل العربي ،عدد 272 ،اكتوبر 2001.

-71

. العولمة والاقتصاد والتنمية العربية

فكر ونقد" العدد السابع.عمان دار العرب للنشر "

الوثائق الرسمية

باللغات الاجنبية

الكتب

72-Miller, William C. : The Third Wave and Education's Futures; Phi Delta Kappa, Educational Foundation, Indiana; 1981.

73-Huntington, S. :The Clash of Civilization and Remaking of the World Order. Simon and Schuster, N.Y. 1996.

74-Miller, William C. : The Third Wave and Education's Futures; Phi Delta Kappa, Educational Foundation, Indiana; 1981;

75- International Monetary Fund no 26 (Special Issue on the Fund) September 1994) ،

-76

4 - William K. Tabb " Globalization is an Issue ،the Power of Capital is the Issue Monthly Review ،vole. 49 no .2 (June 1997} p .

-77

Dot Keet, " Globalization and Regionalization, contradictory tendencies ? counteractive tactics ? Or strategic possibilities ? " In: http://www.idg.org.Za/ldgdoes/globfinal.doc.

-78

Bela Balassa, The Theory of Economic Integration (London : George Allen And Unwin Ltd . 1969),

79-A.M Freeman III, International Trade (New York: Harper And Row, 1971),

80-

Jagdish Bhagwati and Anne O. Kruger: " The Dangerous Drift to Preferential Trade Agreements", The American Enterprise Institute, Washington, USA, 1995

81-

Djamel Eddine guechi ,l'union du Maghreb arabe ;interrogation régionale et développement économique Alger /casbah 2002 .

Djamel Eddine guechi ,l'union du Maghreb arabe ;interrogation régionale et développement économique Alger /casbah 2002

82-

Paul balta l'émergence de la société cwile ;marier le Maghreb l'union européen ?

3 eme trimestre 1999 n°41

83-

Paul balta le grand Maghreb des indépendances à l'an 2000 alg ,édition casbah 1999

Ecofinance. N° 36. 2003

84-Abdnnour Benantar, Les Etas-Unis et Le Maghreb Regain D'interet ?. Algérie : C.R.E.A. D, 2007.

85-

Khader Bichara, Le Grand-Magrébet L'europe, Enjeuet Perspectives. Paris: Publisud Ottignies,
1992

-86

Abdellah Soufari, << Le Processus De Barcelone à L'origine Du Partenariat Euro-Méditerranéen.
Site Internet : www.algerie 2003.org . 10/01/2001

87-

Azzouz Kerdoun, Le Partenariat Politique Et De Securite En Mediterranee: Quel Bilan. In : Azzouz
Kerdoun, Farouk Nemouchi, Euro-Mediterranee Le Processus De Barcelone Enquestion.

Algeria : Dar El Houda, 2004,

88-

Nicolas Barto, << L'impérialisme Européen Et Le Libre échange: Les Accords Euro méditerranéens. >> Site Internet: http//www.isometric.pree.fr, Le 20/06/2005

89-

ABDEL KADER SID AHMED ? LES ECONOMIES MAGREBINE FACE EN DEFIS DE LA ZONE DE LIBRE ECHANGE EURO MEDETERANEENE DANS L ECONOMIE DE MAGHREB ; L IMPERATIF DE BARCELONE

90-

Thurow Lester, Les Fractures Du Capitalisme. Paris: Village. M, 1997

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

دعاء *
إهداء *
شكر *
مقدمة..... 5
الفصل الاول ماهية العولمة و التكامل–دراسة نظرية..... 18
المبحث الاول التاصيل النظري و الفكري للعولمة..... 18

المطلب الاول الجذور التاريخية للعولمة..... 18
المطلب الثاني العولمة طرح مفاهيمي و نظري..... 21
المطلب الثالث تعاريف العولمة و انواعها..... 30
المبحث الثاني العولمة الاقتصادية –تعاريف خصائص و نتائج –..... 38
المطلب الاول تعاريف العولمة الاقتصادية 38
المطلب الثاني انواع العولمة الاقتصادية و اثارها 44
المطلب الثالث تاثير التكتلات الاقتصادية الاقليمية على النظام الاقتصادي العالمي الجديد 50
المبحث الثالث دراسة نظرية للتكامل الاقتصادي 52
المطلب الاول تعريف التكامل و التكامل الاقليمي..... 52
المطلب الثاني دواعي و دوافع التكامل الاقتصادي..... 55
المطلب الثالث اهمية التكامل و شروط نجاحه 57
المبحث الرابع التكتلات الاقتصادية الاقليمية و علاقاتها التفاعلية بالاطار متعدد الاطراف من حيث المزايا و التحديات و المشاكل..... 62
المطلب الاول المزايا التي تتيحها التكتلات الاقليمية 62
المطلب الثاني التحديات التي تطرحها التكتلات الاقليمية 64
المطلب الثالث المشاكل التي تعترض التكتلات الاقليمية 66
المطلب الرابع التفاعل بين الاقليمية بين الاقليمية و العالمية 66
الفصل الثاني واقع الاندماج المغاربي بين الامكانيات و المعوقات 71
المبحث الاول العملية التكاملية المغاربية 71
المطلب الاول عوامل وحدة المنطقة المغاربية 71
المطلب الثاني نشاة اتحاد المغرب العربي 76
المطلب الثالث اجهزة اتحاد المغرب العربي 82
المبحث الثاني الامكانيات و الموارد المتاحة في دول المغرب العربي 93
المطلب الاول الثروات الطبيعية 94
المطلب الثاني الموارد و الطاقات البشرية 96
المطلب الثالث الامكانيات المالية و التجارية 99
المبحث الثالث مشاكل التكامل في اطار اتحاد المغرب العربي..... 103
المطلب الاول المشاكل الاقتصادية 103

المطلب الثاني المشاكل السياسية 109
المطلب الثالث المشاكل الاجتماعية 113
المطلب الرابع النزاعات الحدودية 117
الفصل الثالث تحديات العملية التكاملية المغاربية في ظل المتغيرات المرافقة للعولمة..... 130
المبحث الاول حصيلة انجازات اتحاد المغرب العربي 130
المطلب الاول في المجال الزراعي و الصناعي و التجاري 130
المطلب الثاني في مجال النقل و البريد و البيئة 136
المطلب الثالث في مجال البحث العلمي النقدي و الامني 145
المبحث الثاني التكامل المغاربي في مواجهة العولمة –الانفتاح الاقليمي 151
المطلب الاول الشراكة الاورومتوسطية 153
المطلب الثاني الاجندة الامريكية في المغرب العربي 166
المطلب الثالث مخاطر و انعكاسات الاجندات الغربية على المغرب العربي 173
المبحث الثالث رهانات و مستقبل التكامل المغاربي وفق المعطيات الجديدة 187
المطلب الاول شروط التكامل و اسقاطها على الحالة المغاربية–محاكاة النمط الاوربي 188
المطلب الثاني خطوات التدرج في البناء الوحدوي 192
المطلب الثالث سيناريو النجاح وفق استراتيجية مركبة بديلة 200
خاتمة..... 216

الملاحق.....230-245

قائمة المراجع.....